التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2019

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2020
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: ACT 50/1847/2020 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2019 4

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 6

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2019 7

التوجهات العالمية 7

عمليات الإعدام 8

أحكام الإعدام 10

حالات تخفيف الحكم والعفو والتبرئة 11

عقوبة الإعدام في 2019: خرقاً للقانون الدولي 11

نظرة عامة على مستوى المناطق 13

الأمريكيتان 13

منطقة آسيا والمحيط الهادئ 19

أوروبا وآسيا الوسطى 29

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 31

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى 40

ملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2019 47

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2019 47

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019 48

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 49

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 51

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2019

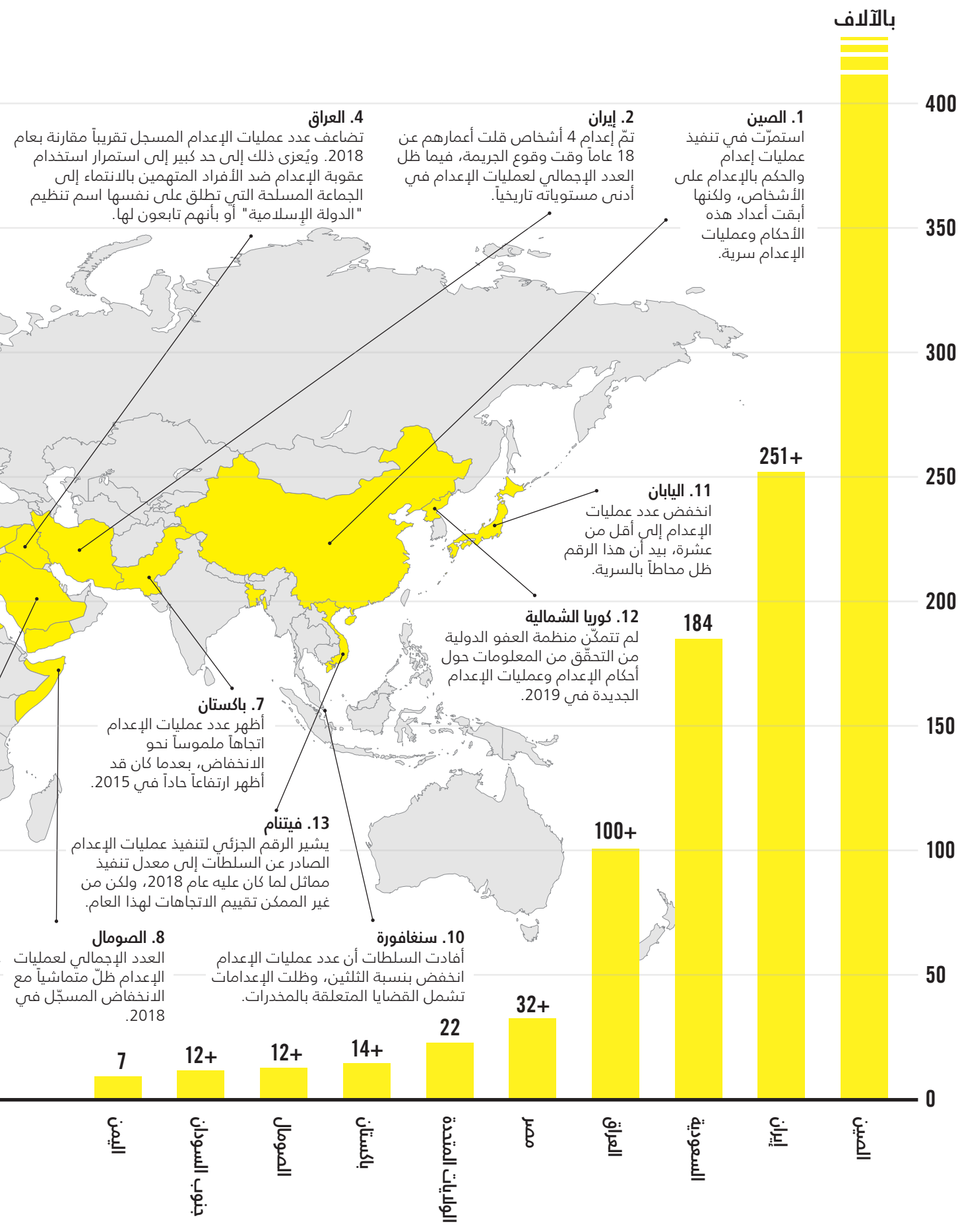

أحكام وعمليات الإعدام في 2019
منظمة العفو الدولية

تشير هذه الخارطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان التي ترد أرقامها على الخارطة، والبالغ عددها 13 بلداً، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2015-2019).

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" دون رقم بعدها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقماً بعينه.

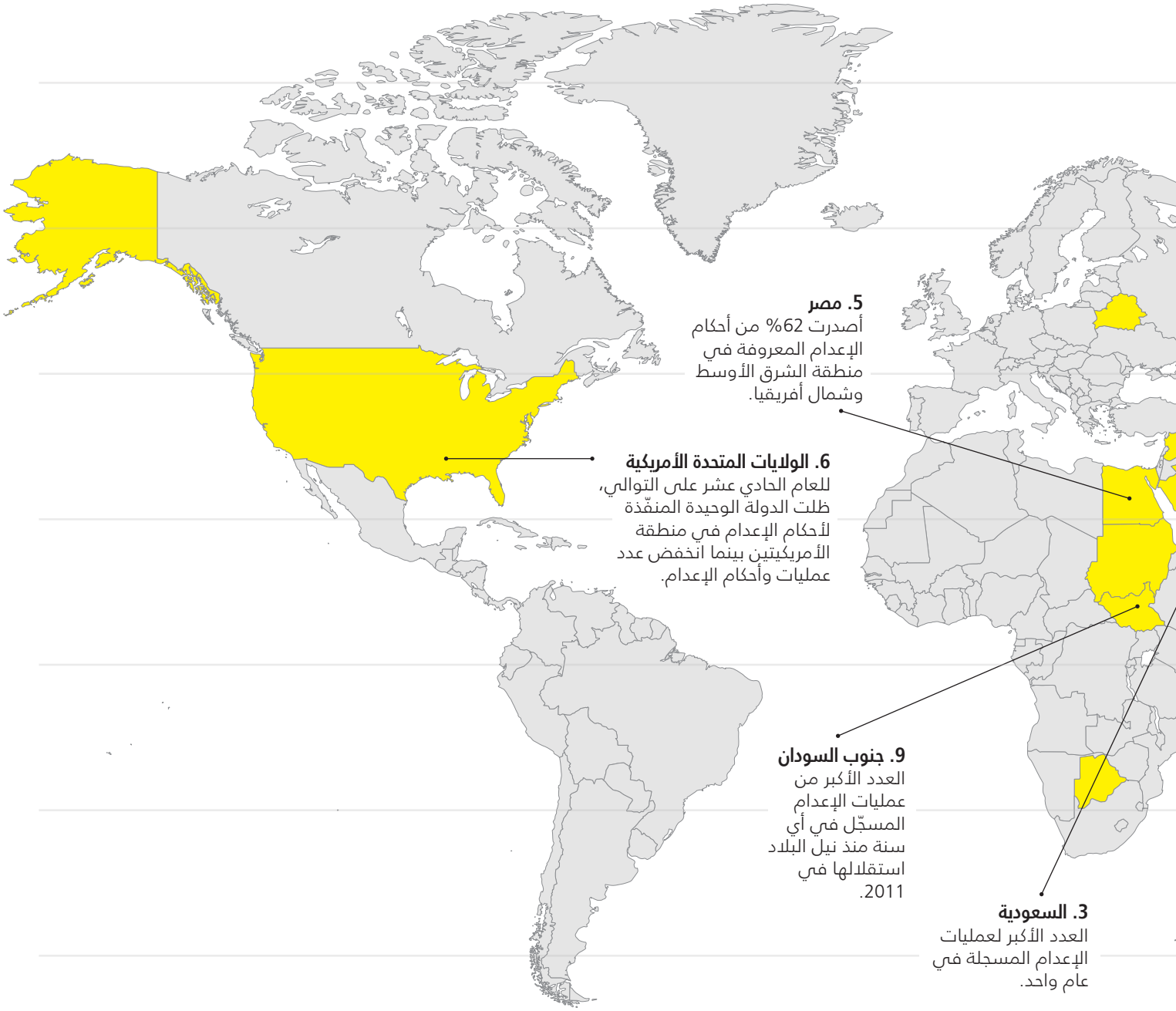

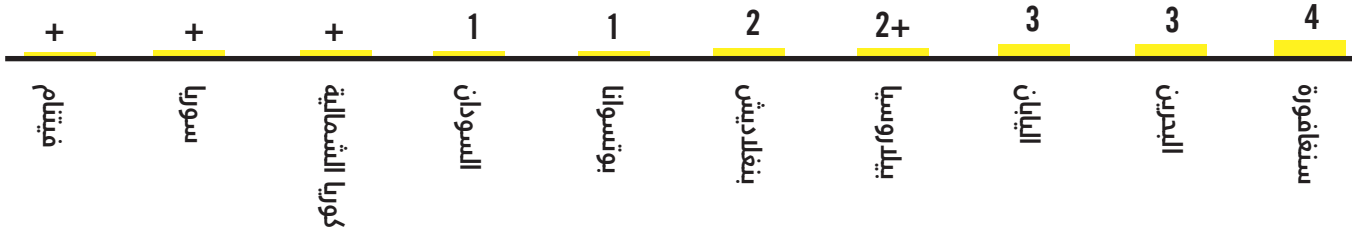

أحكام وعمليات الإعدام في 2019
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2019. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والأحكام والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير الإعلامية وبالنسبة لعدد محدد من البلدان، تم جمع المعلومات من تقارير تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من بيلاروس، والصين، وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2019 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً لاوس، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، بالنسبة للعديد من البلدان. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات رسمية أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، تايلند (16+) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 16 عملية إعدام وصدور هذا العدد من الأحكام في تايلند، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 16. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، سوريا (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات وصدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، أو براءة المتهم من عدمها، أو صفاته الفردية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ الإعدام. وتقوم المنظمة بحملات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2019

"إن القتل العمد لشخص آخر هو خطأ، وبصفتي حاكماً، فلن أشرف على تنفيذ عملية إعدام أي فرد. لقد ثبت فشل نظام عقوبة الإعدام لدينا، بكل المقاييس. فهو يتّسم بالتمييز ضد المتهمين الذين يعانون من مرض عقلي أو الأشخاص السود وذوي البشرة الداكنة، أو أولئك الذين لا يستطيعون تحمل كلفة التمثيل القانوني الباهظة. ولم يقدم النظام أي فائدة أو قيمة رادعة حفاظاً على السلم العام. وأُهدرت مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب. الأهم من كل ما سبق، أن عقوبة الإعدام نهائية، لا رجعة فيها، ولا يمكن إصلاحها في حال حدوث خطأ بشري."

جافين نيوسوم، حاكم كاليفورنيا، 13 مارس/آذار 2019 [1]

التوجهات العالمية

يظهر تحليل منظمة العفو الدولية للاستخدام العالمي لعقوبة الإعدام أن الزخم باتجاه الإلغاء العالمي لأقسى أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة يسير بالاتجاه الصحيح، بالرغم من أن بعض البلدان قد خالف هذا الاتجاه.

وانخفضت عمليات الإعدام المؤكد تنفيذها بنسبة 5 بالمائة مقارنة بالعام 2018 إلى أدنى رقم تم تسجيله منذ 10 سنوات على الأقل، بما يؤكّد وجود انخفاض على أساس سنوي منذ عام 2015.[2] وكانت عدة عوامل مسؤولة بشكل أساسي عن الانخفاض العالمي في تنفيذ عمليات الإعدام المسجلة. وكانت هناك انخفاضات كبيرة في عدد عمليات الإعدام المؤكدة في بعض الدول – مثل مصر واليابان وسنغافورة - التي تعتبر من المتمسكين بعقوبة الإعدام إلى حد كبير. وللعام الثاني على التوالي، قامت إيران، البلد الثاني على مستوى

1 "الحاكم جافين نيوسوم يأمر بوقف عقوبة الإعدام في كاليفورنيا" مكتب الحاكم جافين نيوسوم، 13 مارس/أذار 2019،
www.gov.ca.gov/2019/03/13/governor-gavin-newsom-orders-a-halt-to-the-death-penalty-in-california/

2 في عام 2015، سجلت منظمة العفو الدولية 1,634 حالة إعدام (باستثناء الصين) وهو أعلى عدد تم الإبلاغ عنه من قبل المنظمة منذ عام 1989

العالم في تنفيذ عمليات الإعدام، بإعدام عدد أقل من الأشخاص ممّا نفذته من إعدامات تاريخياً؛ وذلك بعد تعديلات 2017 على قانون مكافحة المخدرات في البلاد.

ومع ذلك، فإن بعض البلدان تخالف التوجه العام نحو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام. فقد زاد العراق والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان واليمن من عدد عمليات الإعدام بشكل كبير مقارنة بعام 2018؛ واستأنفت البحرين وبنغلاديش عمليات الإعدام بعد توقف امتد عاماً؛ واقترحت الهيئة التشريعية في الفلبين مشاريع قوانين لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام؛ وهددت سري لنكا والحكومة الفيدرالية الأمريكية باستئناف عمليات الإعدام بعد سنوات دون تنفيذ أي منها.

بالإضافة إلى ذلك، أدى غياب الشفافية لدى بعض البلدان، إلى عرقلة التقييم الكامل لمنظمة العفو الدولية للاستخدام العالمي لعقوبة الإعدام. فاستمرت الدول الرئيسية المطبقة لعقوبة الإعدام، مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام، في إخفاء المدى الكامل لاستخدامها لعقوبة الإعدام من خلال تقييد الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام. ولم تقدم العديد من الدول معلومات رسمية حول استخدامها لعقوبة الإعدام، بما في ذلك بعد الطلبات المحددة التي قدمتها منظمة العفو الدولية في هذا الشأن. وفي بعض البلدان، يتم نشر معلومات جزئية فقط؛ على سبيل المثال، نشرت السلطات الفيتنامية معلومات جزئية عن تنفيذ عمليات الإعدام تشير إلى معدل مماثل لعام 2018، لكن الأرقام غير المكتملة أعاقت التقييم الكامل لاستخدام عقوبة الإعدام. ونفّذ بعض الدول عمليات إعدام دون الإعلان عنها مسبقاً أو إخطارات مسبقة للعائلات أو الممثلين القانونيين للأشخاص الذين تم إعدامهم.

بالرغم من عدم إلغاء أي دولة لعقوبة الإعدام في 2019، سجلت علامات إيجابية تشير إلى أن الرغبة في الإبقاء على عقوبة الإعدام تتضاءل بين البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام بعد. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت نيو هامبشاير الولاية رقم 21 التي ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. في حين أصدر حاكم كاليفورنيا- الولاية الأمريكية ذات العدد الأكبر من المحكوم عليهم بالإعدام- قراراً بوقف تنفيذ عمليات الإعدام. وواصلت كازاخستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وماليزيا وغامبيا الوقف الرسمي لعمليات الإعدام؛ وألغت بربادوس عقوبة الإعدام الإلزامية من دستورها؛ وتسارع حصول إجراءات أو وورود بيانات إيجابية قد تؤدي إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وغامبيا وكازاخستان وكينيا وزيمبابوي.

عمليات الإعدام

نفذت ما لا يقل عن 657 عملية إعدام في 2019 مقارنة بعام 2018 الذي شهد تنفيذ ما لا يقل عن 690 عملية إعدام، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5 بالمائة. وللسنة الثانية على التوالي، سجلت منظمة العفو الدولية أدنى عدد من تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى العالم في فترة 10 سنوات.[3]

وكما كان الحال في الأعوام الماضية، فإن الأرقام العالمية المسجلة لا تشمل الآلاف من عمليات الإعدام التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نفذت في الصين، حيث تصنف البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام على أنها من أسرار الدولة.[4]

مقارنة بسجلات 2018، انخفض عدد عمليات الإعدام في مصر (من +43 إلى +32)، واليابان (من 15 إلى 3) وسنغافورة (من 13 إلى 4).[5] في المقابل، زاد تنفيذ عمليات الإعدام بشكل ملحوظ بالعراق (من +52 إلى +100) والسعودية (من 149 إلى 184)، وجنوب السودان (من +7 إلى +11) واليمن (من +4 إلى 7).

وشكلت حصيلة إيران والسعودية والعراق 81 بالمائة من عمليات الإعدام العالمية المؤكد تنفيذها في 2019. وكان عدد عمليات الإعدام في السعودية الذي بلغ 184 حالة هو الأعلى الذي سجلته منظمة العفو الدولية في عام واحد في البلاد. وحدث هذا الارتفاع في سياق استخدام عقوبة الإعدام كسلاح سياسي ضد المعارضين الشيعة. وتعزى الزيادة بنسبة 92 بالمائة في عدد عمليات الإعدام المسجلة في العراق إلى حد كبير إلى استمرار استخدام عقوبة الإعدام ضد الأفراد المتهمين بالانتماء إلى الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" أو بأنهم تابعون لها. من ناحية أخرى، انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة في إيران قليلاً (من +253 إلى +251) وبقيت عند مستوى انخفاض تاريخي بسبب تطبيق التعديلات في 2017 على قانون مكافحة المخدرات[6] في البلاد. وبالرغم من ذلك، كانت إيران مسؤولة عن 38 بالمائة من عمليات الإعدام المعروفة في العالم.

---

3 الإجمالي المسجل في عام 2019 لعمليات الإعدام المبلغ عنها يمثل أحد أدنى الأرقام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في أي عام من الأعوام منذ أن بدأت في رصد الأرقام المتعلّقة بعقوبة الإعدام في عام 1979.
إلا أن التغييرات التي طرأت على إمكانية الوصول إلى المعلومات وتصنيف الدول والمنهجية عبر تلك العقود تجعل من الصعب المقارنة الدقيقة بين هذه الأرقام على مدى فترة زمنية طويلة.

4 في 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر أرقامها التقديرية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وعوضاً عن ذلك، بدأت المنظمة تتحدى السلطات لإثبات مزاعمها بأنها تحقق الهدف المنشود بتقليص تطبيق عقوبة الإعدام عن طريق نشر الأرقام بنفسها. ولم تكن هناك إلا معلومات قليلة أو جزئية متاحة، بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى (أنظر "ملاحظات عن أرقام منظمة العفو الدولية حول استخدام عقوبة الإعدام" في هذا التقرير لمزيد من المعلومات).

5 سجلت الأرقام المعلنة لحالات تنفيذ عمليات الإعدام في اليابان وسنغافورة في عام 2018 أعلى أرقام إجمالية سنوية منذ نحو أكثر من عقد

6 انخفضت عمليات الإعدام المعروفة في إيران من 507 على الأقل في عام 2017، قبل إصدار قانون مكافحة المخدرات، إلى 251 على الأقل في 2019- بانخفاض قدره 50 بالمائة. وزاد القانون، الذي تم تعديله في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، من كمية المخدرات ذات الصلة بالجريمة الواجب توافرها كي تصدر المحاكم أحكاماً إلزامية بالإعدام، ومع إمكان تطبيق ذلك بأثر رجعي، وسمح للأشخاص الذين يحكم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات، بأن يلتمسوا مراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحقهم بغرض تخفيفها.

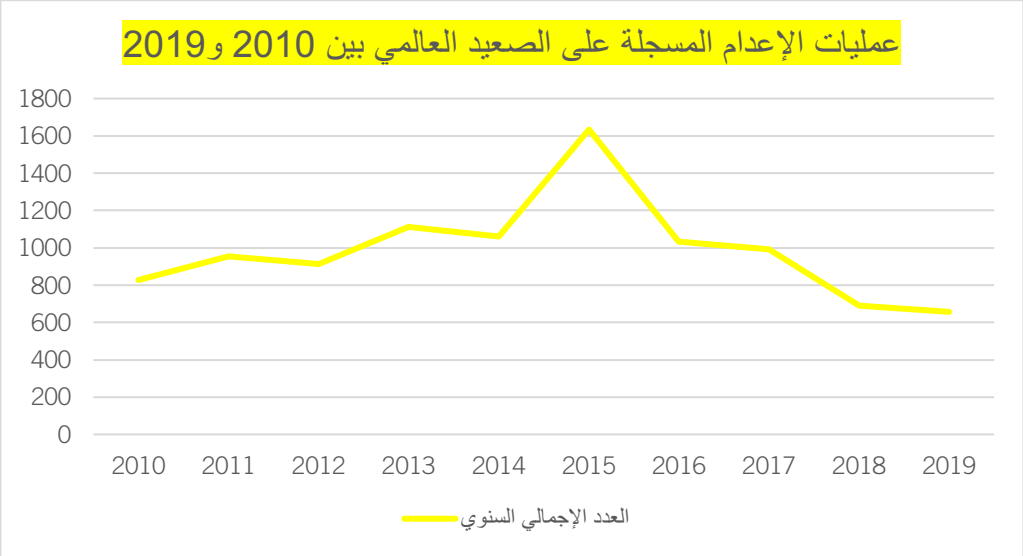

سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات إعدام في 20 دولة، وهو نفس عدد الدول في 2018، لكن هناك تغييرات في الدول التي نفذت عمليات إعدام. فلم تنفذ أفغانستان وتايوان وتايلند أي عمليات إعدام في 2019 ولكنها فعلت ذلك في 2018 بينما استأنفت البحرين وبنغلاديش تنفيذ عمليات الإعدام في 2019، بعد عدم تنفيذها في 2018. والأمر الأكثر أهمية هو أنه على عكس السنوات السابقة عندما كانت منظمة العفو الدولية غير قادرة على تأكيد ما إذا تم تنفيذ عمليات إعدام قضائية في سوريا، فقد أكدت المنظمة تنفيذ عمليات الإعدام في 2019، لكن لم يكن لديها معلومات كافية لتوفير حد أدنى موثوق به.[7]

عمليات الإعدام المسجلة عالمياً في 2019

البحرين (3)، بنغلاديش (2)، بيلاروس (+2)، بوتسوانا (1)، الصين (+)، مصر (32+)، إيران (251+)، العراق (100+)، اليابان (3)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (14+)، السعودية (184)، سنغافورة (4)، الصومال (12+)، جنوب السودان (11+)، السودان (1)، سوريا (+)، الولايات المتحدة الأمريكية (22)، فيتنام (+)، اليمن (7).

أساليب الإعدام في 2019 [8]

قطع الرأس	السعودية
الكرسي الكهربائي	الولايات المتحدة الأمريكية
الإعدام شنقاً	بنغلاديش بوتسوانا، مصر، إيران، العراق، اليابان، باكستان، سنغافورة، جنوب السودان، السودان، سوريا،
الحقنة المميتة	الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام
الرمي بالرصاص	اليمن، الصومال، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، البحرين، بيلاروس، الصين،

7 نظراً للصراع المستمر، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من تنفيذ عمليات إعدام في سوريا في أعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

8 وكما حدث في السنوات السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية في 2019 أية تقارير عن وقوع حالات إعدامات قضائية بأسلوب الرجم في 2019.

الدول المعروف تنفيذها عمليات إعدام في 2019 مرتبة حسب المنظمات الحكومية الدولية

- منظمة الدول الأمريكية: نفذت دولة واحدة من 35 دولة عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: نفذت دولتان من بين 57 دولة عمليات إعدام – بيلاروس والولايات المتحدة الأمريكية
- الاتحاد الأفريقي: نفذت 5 دول من بين 55 دولة عمليات إعدام - بوتسوانا، ومصر، والصومال، وجنوب السودان، والسودان
- جامعة الدول العربية: نفذت 8 دول من بين 22 دولة عمليات إعدام – البحرين، ومصر، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والصومال، والسودان، واليمن
- رابطة دول جنوب شرق آسيا: نفذت دولتان من 10 دول عمليات إعدام – سنغافورة وفيتنام
- الكومنولث: نفذت 4 دول من بين 54 دولة عمليات إعدام – بنغلاديش، وبوتسوانا، وباكستان، وسنغافورة
- المنظمة الدولية للفرانكفونية: نفذت دولتان من بين 54 دولة عمليات إعدام – مصر وفيتنام
- الأمم المتحدة: عُلم بتنفيذ 20 دولة من بين 193 دولة عضو (10 بالمائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) عمليات إعدام

أحكام الإعدام

في عام 2019، سجلت منظمة العفو الدولية 2307 أحكام بالإعدام على مستوى العالم، وهو انخفاض عن 2531 حكماً بالإعدام سجل في 2018. إلا أن التفاوتات في طبيعة المعلومات عن أحكام الإعدام وتوفّرها في ما يخص البلدان يجعلان المقارنات بين هذا الإجمالي العالمي وبين أرقام السنوات الماضية أمراً صعباً من الناحية المنهجية.

فلم تتلق منظمة العفو الدولية أية معلومات عن الأرقام الرسمية لأحكام الإعدام التي صدرت في ماليزيا ونيجيريا وسري لنكا، وكانت هذه الدول الثلاث قد شهدت أعداد أحكام إعدام كبيرة في السنوات الماضية. وعلى النقيض من ذلك، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات رسمية من زامبيا أظهرت ارتفاعاً كبيراً في أرقام أحكام الإعدام المفروضة بها مقارنة بعام 2018. العام الذي لم تقدم فيه هذه البيانات الرسمية للمنظمة.

وخلال العام، تم تأكيد أحكام بالإعدام في 56 دولة، بزيادة دولتين عما كانت عليه الأرقام في 2018، العام الذي عرف فيه عن إصدار 54 دولة أحكام بالإعدام.

وفي 2019، عُرف عن إصدار أربع دول أحكام بالإعدام بعد توقف – ملاوي، وجزر الملديف، والنيجر، وترينداد وتوباغو. وعلى عكس السنوات السابقة عندما عجزت منظمة العفو الدولية عن تأكيد أحكام الإعدام في سوريا، أكدت المنظمة أن أحكام الإعدام فرضت في البلاد في 2019، ولكن لم يكن لديها معلومات كافية لتوفير الحد الأدنى الموثوق به.[9] وخلال العام، لم تسجل أحكام جديدة بالإعدام في ثلاث دول – تشاد وليبيا وبابوا غينيا الجديدة – حيث تم تسجيل أحكام إعدام في 2018.

أحكام الإعدام المسجلة عالمياً في 2019

أفغانستان (14)، الجزائر (+4)، البحرين (+4)، بنغلاديش (+220)، بيلاروس (+3)، بوتسوانا (4)، الصين (+)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (8)، مصر (+435)، غامبيا (1)، غانا (8) غيانا (2)، الهند (102)، إندونيسيا (+80)، إيران (+)، العراق (+87)، اليابان (2)، الأردن (+8)، كينيا (+29)، الكويت (+5)، لبنان (23)، مالاوي (8)، ماليزيا (+26)، جزر الملديف (2)، مالي (+4)، موريتانيا (8)، المغرب/الصحراء الغربية (+7)، ميانمار (4)، النيجر (8)، نيجيريا (+54)، كوريا الشمالية (+)، عمان (+7)، باكستان (+632)، فلسطين (دولة فلسطين: 4، سلطة حماس وسلطة غزة)، قطر (+2)، المملكة العربية السعودية (+5)، سيراليون (21)، سنغافورة (12)، الصومال (+24)، كوريا الجنوبية (1)، جنوب السودان (+4)، سري لنكا (+34)، السودان (+31)، سوريا (+)، تايوان (2)، تنزانيا (+4)، تايلاند (+16)، ترينداد وتوباغو (8)، تونس (+39)، أوغندا (2)، الإمارات العربية المتحدة (+18)، الولايات المتحدة الأمريكية (35)، فيتنام (+76)، اليمن (55)، زامبيا (101)، زيمبابوي (6).

9 بسبب النزاع الدائر، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد تنفيذ عمليات إعدام في سوريا في أعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

وسُجل انخفاض كبير في عدد أحكام الإعدام المفروضة في البلدان التالية:
جمهورية الكونغو الديمقراطية (من 41 إلى 8)، مصر (من +717 إلى +435)، الهند (من 162 إلى 102)، العراق (من +271 إلى +87)، الكويت (من 34 إلى +5)، ليبيا (من +45 إلى 0)، مالي (من 18 إلى +4)، دولة فلسطين (من 13 إلى 4)، تايلاند (من +33 إلى +16).

وسجلت منظمة العفو الدولية زيادة كبيرة في عدد أحكام الإعدام المفروضة في 2019 مقارنة بعام 2018 في البلدان التالية: إندونيسيا (من +48 إلى +80)، كينيا (من +12 إلى +29)، لبنان (من +5 إلى 23)، باكستان (من +250 إلى +632)، سيراليون (من 4 إلى 21)، السودان (من 8 إلى +31)، تونس (من +12 إلى +39)، اليمن (من +13 إلى 55)، زامبيا (+21 إلى 101).

على الصعيد العالمي، من المعروف أن ما لا يقل عن 26604 أشخاص كانوا محكومين بالإعدام في نهاية عام 2019.[10]

حالات تخفيف الحكم والعفو والتبرئة

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف حكم الإعدام أو حالات عفو من الإعدام في 24 دولة:

بنغلاديش، الصين، مصر، غامبيا، غانا، غيانا، الهند، إندونيسيا، العراق، الكويت، ماليزيا، موريتانيا، المغرب/الصحراء الغربية، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، سنغافورة، السودان، تايلاند، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا، زمبابوي. [11]

وسجلت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 11 حالة تبرئة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في دولتين – الولايات المتحدة الأمريكية (3) وزامبيا (8).[12]

عقوبة الإعدام في 2019: خرقاً للقانون الدولي

ظلت عقوبة الإعدام تستخدم بطرق تمثل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية في 2019. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- تم تسجيل ما لا يقل عن 13 حالة **إعدام علناً** في إيران.
- أعدم ما لا يقل عن 6 أشخاص – 4 في إيران، وواحد في المملكة العربية السعودية، وواحد في جنوب السودان- بسبب جرائم وقعت عندما كانوا **دون سن 18 عام**؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن آخرين من هذه الفئة ظلوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في جزر الملديف وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان.[13]
- كان أشخاص من ذوي **الإعاقات العقلية أو الذهنية** تحت حكم الإعدام في عدة بلدان، بما في ذلك: اليابان وجزر الملديف، وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية.
- عُلم أن بعض أحكام الإعدام صدرت عقب إجراءات لم تستوف **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في العديد من البلدان، بما في ذلك البحرين وبنغلاديش والصين ومصر وإيران والعراق وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وفيتنام واليمن.
- استخدمت **"الاعترافات"** التي ربما قد تكون انتزعت تحت **وطأة التعذيب أو غيره** من ضروب المعاملة السيئة لإدانة الأشخاص والحكم عليهم بالإعدام في البحرين ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية.
- صدرت بعض أحكام الإعدام **دون حضور المتهم (أي غيابياً)** في بنغلاديش ولبنان.
- صدرت بعض **أحكام الإعدام الإلزامية** في غانا وإيران وماليزيا وميانمار ونيجيريا وباكستان والمملكة العربية السعودية وسنغافورة.[14]

---

10 في العديد من البلدان حيث تعتقد منظمة العفو الدولية أن فيها عدداً كبيراً من السجناء تحت طائلة الإعدام، لم تكن هناك أرقام متاحة بهذا الشأن، أو كان من المستحيل تقدير العدد على نحو كاف. وتتضمن هذه الدول الصين ومصر وإيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية.

11 تخفيف الحكم إجراء يتم بمقتضاه تعديل الحكم بالإعدام إلى حكم أقل قسوة مثل السجن لمدد مختلفة، ويقوم بذلك غالبا القضاء في مرحلة الاستئناف، ولكنه يتم أحيانا من جانب السلطة التنفيذية. أما العفو فيمنح عندما يتم إعفاء الشخص المدان إعفاءً تاماً من أي عقوبة مفروضة عليه.

12 التبرئة إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يتم لاحقاً إخلاء طرف الشخص المدان من المسؤولية أو إبراء ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يعتبر بريئاً في نظر القانون.

13 العدد الفعلي للسجناء غالباً ما يكون محل نزاع بسبب عدم وجود دليل واضح على أعمارهم، مثل شهادة تسجيل الميلاد. ولذا ينبغي على الحكومات أن تطبق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. وتتضمن الممارسات الجيدة في مجال تقدير العمر الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كل معيار من هذه المعايير بطريقة تجعل الشك في صالح الحالات المختلف في أمرها حتى يتم التعامل مع الفرد على أنه مجرم حدث، وبناء على ذلك ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. ويتفق هذا النهج مع مبدأ ضرورة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تخص الأطفال، وذلك حسب المادة 3 (1) من اتفاقية حقوق الطفل.

14 أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبدأ حماية حقوق الإنسان لأنها لا تتيح "أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المحددة بعين الاعتبار." لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *باغدايان رونالدو ضد الفلبين*، آراء لجنة حقوق الإنسان، البلاغ رقم 1110/2002. 1110/2002 CCPR/C/82/D/1110/2002 (2004)، الفقرة 5.2.

- حكمت **محاكم عسكرية** على مدنيين بالإعدام في مصر وباكستان. وفرضت **محاكم خاصة** أحكاماً بالإعدام في بنغلاديش وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية واليمن.
- استخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثم لا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة" التي ينص عليها القانون الدولي.[15]

- **الجرائم المتعلقة بالمخدرات:** من المعروف أن 118 عملية إعدام على الأقل نفذت في 4 دول – الصين (+)، إيران (30)، المملكة العربية السعودية (84)، سنغافورة (2). وشكّلت تلك العمليات 18 بالمائة من إجمالي عمليات الإعدام المسجلة عالمياً وازدادت هذه النسبة من 14 بالمائة في 2018. كما أن المعلومات المتعلقة بفيتنام لم تكن متاحة.

- عُلم أن ما لا يقل عن 184 حكم إعدام جديد صدر في 8 دول: البحرين (2)، بنغلاديش (2)، الصين (+)، إندونيسيا (60)، ماليزيا (18)، سنغافورة (12)، سيريلانكا (15)، وفيتنام (73).

- **الجرائم الاقتصادية**، مثل الفساد: الصين[16]
- **"التجديف"** أو "الإساءة إلى نبي الإسلام": باكستان.
- **الاختطاف:** إيران.
- **الاغتصاب:** مصر، وإيران، والمملكة العربية السعودية.
- أشكال مختلفة من "**الخيانة**"، و"**الأفعال المناهضة للأمن القومي**"، و"**التعاون**" مع جهة أجنبية، و"**التجسس**"، و"**التشكيك في سياسات الزعيم**"، و"**الخروج المسلح على ولي الأمر**" والمشاركة في "**حركات التمرد والإرهاب**"، والخروج وغيرها من "الجرائم ضد الدولة"، سواء أدت تلك الأفعال إلى وفاة شخص أم لا: باكستان والمملكة العربية السعودية.

- **توسيع نطاق** عقوبة الإعدام: الهند، وتايلاند، ونيجيريا (ولاية كاتسينا وولاية ترابة)

15 حسبما تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

16 في الصين، تمت معاقبة الجرائم الاقتصادية بعقوبة الإعدام مع وقف التنفيذ في حالة واحدة معروفة، والتي يتم تخفيفها عموماً إلى أحكام بالسجن بعد عامين بالسجن عندما لا ترتكب جرائم أخرى.

نظرة عامة على مستوى المناطق

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- أصبحت ولاية نيو هامبشاير الولاية الحادية والعشرين التي ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم؛ وأعلن حاكم ولاية كاليفورنيا وقفاً لتنفيذ عمليات الإعدام في هذه الولاية التي لديها أكبر عدد من السجناء المحكومين بالإعدام.
- للسنة الحادية عشرة على التوالي، كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي نفَّذ عمليات إعدام في منطقة الأمريكيتين، بينما كانت ترينيداد وتوباغو البلد الوحيد الذي أبقى على عقوبة الإعدام الإلزامية على جرائم القتل العمد.
- حدَّد النائب العام في الولايات المتحدة موعد تنفيذ أولى عمليات الإعدام على الجرائم الفدرالية منذ نحو عقدين من الزمن.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
بربادوس	0	0	10
بيليز	0	0	0
كوبا	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غيانا	0	2	26

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
جامايكا	0	0	0
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
ترينيداد وتوباغو	0	0	42
الولايات المتحدة الأمريكية[17]	22 في 7 ولايات: ألاباما (3) فلوريدا (2) جورجيا (3) ميسوري (1) ساوث داكوتا (1) تنيسي (3) تكساس (9)	35 في 12 ولاية قضائية:[18] ألاباما (3) أريزونا (1) كاليفورنيا (3) فلوريدا (7)[19] جورجيا (2) نورث كارولينا (3) أوهايو (6) أوكلاهوما (1) بنسلفانيا (2) ساوث كارولينا (2) تكساس (4) السلطات الاتحادية (1)	2,581 شخصاً احتُجزوا في 31 ولاية قضائية. ثماني ولايات احتجزت أكثر من 100 شخص: 728 في كاليفورنيا 339 في فلوريدا 213 في تكساس 175 شخصاً في ألاباما 143 في نورث كارولينا 140 في أوهايو 133 في بنسلفانيا 116 في أريزونا

لقد احتلت عمليات الإعدام وأحكام الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية الأدنى في مجموع الحالات السنوية منذ 28 و46 عاماً على التوالي؛ فكانت عمليات الإعدام المسجلة في عام 2019 (22 حالة) أقل بثلاث حالات عما كانت عليه في عام 2018 (25 حالة)، وهو مجموع سنوي يتسق مع معدلات الأرقام في السنوات الأخيرة.

ونفَّذت ست ولايات أمريكية عمليات إعدام بالحقنة المميتة، بينما استخدمت ولاية واحدة، وهي ولاية تنيسي، طريقة الإعدام بالصعق الكهربائي عقب تقديم طعون قانونية في بروتوكولها الخاص بالحقنة المميتة.[20] وقد تم تنفيذ ما يزيد على 40% من مجمل عمليات الإعدام المسجلة في ولاية تكساس، التي ظلت تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام في البلاد. ونفذت ولاية ميسوري عملية إعدام واحدة في عام 2019، بينما لم تقم بتنفيذ أية عملية إعدام في العام السابق. وبعكس ذلك، لم تقم ولايتا نبراسكا وأوهايو بإعدام أحد في عام 2019 بعد تنفيذها عمليات إعدام في عام 2018.

17 تستند الأرقام إلى المعلومات الصادرة عن إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في مختلف الولايات الأمريكية ذات الصلة. ويتوفر المزيد من المعلومات من خلال مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام على الرابط: www.deathpenaltyinfo.org/ .

18 فُرضت أحكام الإعدام من قبل المحاكم نتيجةً لمحاكمات أُجريت على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي.

19 لا يشمل هذا الرقم أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت عقب إعادة محاكمة بعض السجناء التي أجريت بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا في قضية *هيرست ضد ولاية فلوريدا*، بمراجعة الحكم في الدعوى التي نظرت فيها المحكمة العليا في فلوريدا، رقم (2016) (No. 14–7505, 577 US).

20 تم تأجيل العديد من عمليات الإعدام المقرر تنفيذها في السنوات الأخيرة في شتى بلدان العالم نتيجةً للطعون القانونية المتعلقة بمراجعة بروتوكولات استخدام الحقنة المميتة، أو المشكلات التي واجهتها الدول في الحصول على المواد المستخدمة في إجراءات الحقنة المميتة. وكانت الإعدامات في عام 2019 متوقفة، كلياً أو جزئياً، في العديد من الولايات القضائية، ومنها أريزونا، وكاليفورنيا، وإيداهو، وإنديانا، وكنتاكي، لويزيانا، ونيفادا، وأوهايو، وأوكلاهوما، وساوث كارولينا، وعلى المستوى الفدرالي، بسبب التقاضي بشأن إجراءات الحقنة المميتة.

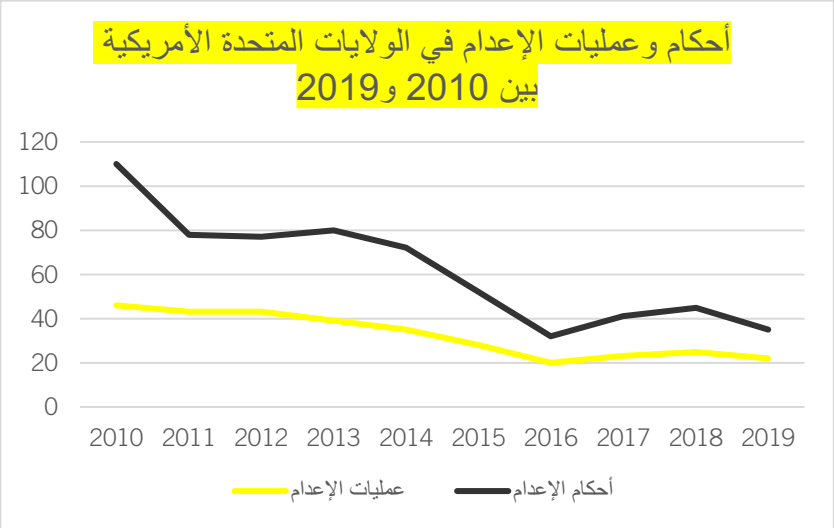

لقد انخفض عدد أحكام الإعدام في الولايات المتحدة (35 حكماً) بنسبة 22% مقارنةً بعام 2018 (45 حكماً)، وبنسبة 68% مقارنةً بعام 2010 (10 أحكام). وانخفض عدد الولايات القضائية التي فرضت أحكاماً بالإعدام (12) بنسبة 45% مقارنةً بعام 2018 (16)، وبنسبة 50% مقارنة بعام 2010 (24).

وخلافاً لما كان عليه الوضع في عام 2018، فإن ولايات أركنسا، ولويزيانا، ومسيسيبي، وميسوري، ونبراسكا، ونيفادا وتنيسي، لم تصدر أية أحكام بالإعدام في عام 2019، في حين أن كلاً من جورجيا ونورث كارولينا وساوث كارولينا أصدرت أحكاماً بالإعدام. وفي عام 2019 انخفض عدد أحكام الإعدام بنسبة 43% في تكساس.

وفي نيو مكسيكو، التي ألغت عقوبة الإعدام في عام 2009، قررت المحكمة العليا في الولاية تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجلين اللذيْن بقيا في قائمة المحكوم عليهم بالإعدام.[21]

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

بانضمام ولاية نيو هامبشاير في عام 2019، أصبح عدد الولايات التي ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم 21 ولاية بحلول نهاية 2019، منها ثماني ولايات منذ بدء الألفية الثالثة.[22] ومن بين الولايات التسع والعشرين المتبقية، لم تنفذ 11 ولاية عمليات إعدام منذ ما لا يقل عن 10 سنوات، وهي: كاليفورنيا، وكولورادو، وإنديانا، وكنساس، وكنتاكي، ومونتانا، ونيفادا، ونورث كارولينا، وأوريغان، وبنسلفانيا، ووايومنغ. وأصدرت كل من كاليفورنيا، وكولورادو، وأوميغون وبنسلفانيا إعلانات وقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام. وعلى المستوى الفدرالي، لم تنفذ السلطات المدنية أية إعدامات منذ عام 2003، كما لم تنفذ السلطات العسكرية أية إعدامات منذ عام 1961.

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية استمر إحراز تقدم باتجاه وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام. فقد ألغت بربادوس عقوبة الإعدام الإلزامية من دستورها، بينما لم يكن لدى كل من أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبيليز، وكوبا، ودومينيكا، وغواتيمالا، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، (9 دول) أي شخص مسجل في قائمة المحكومين بالإعدام، ولم ترِدْ أية أنباء عن صدور أحكام بالإعدام. وظلت كل من غرينادا وسانت فنسنت والغرينادين (دولتان) تحتجز شخصاً واحداً محكوماً بالإعدام.

وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، فإن غيانا وترينيداد وتوباغو، هما البَلدان الوحيدان اللذان سجَّلا أحكاماً بالإعدام. وسجَّلت ترينيداد وتوباغو 80% من العدد الإجمالي في منطقة الكاريبي، كما سجَّلت 59% من العدد الإجمالي للأشخاص المحكومين بالإعدام في منطقة الكاريبي (85).

وأشارت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان إلى عدم تنفيذ عمليات إعدام في منطقة الكاريبي منذ ما يزيد على عشر سنوات، ودعت جميع الدول التي تطبق عقوبة الإعدام إلى إلغائها من القوانين الوطنية، أو إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام على الأقل.[23]

---

21 *روبرت فراي ضد جيمس لوبيز* (2019–NMSC–013)، المحكمة العليا في نيو مكسيكو (2019)

22 ولايات كونيكتيكت، وديلاوير، وإلينوي، وماريلاند، ونيو هامبشاير، ونيو جيرسي، ونيو مكسيكو، وواشنطن. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيف حكم الإعدام الأخير المتبقي في ولاية نيويورك في عام 2007 بعد أن قضت محكمة الاستئناف في الولاية في عام 2004 بأن قانون عقوبة الإعدام في الولاية غير دستوري. وألغت كولورادو عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في مارس/آذار 2020.

23 لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، *لجنة الدول الأمريكية تكمل الدورة الـ 174*، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، انظر الرابط:
www.oas.org/en/iachr/media_center/PReleases/2019/301.asp

أبرز التطورات القُطرية

في 4 أبريل/نيسان، دخل قانون (تعديل) الدستور لسنة 2019 حيز النفاذ في **بربادوس**، حيث ألغى مواد الدستور التي كانت تسمح بفرض عقوبة الإعدام الإلزامية (الفصل 15) وتمنع الطعون الدستورية، بما فيها تلك التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام هذه العقوبة، في القوانين السارية المفعول منذ عام 1966، وهي فترة استقلال البلاد (الفصل 26 الذي يُشار إليه عادة باسم "شرط الاستثناء").[24] كما ألغى القانون المادة الواردة في الفصل 78 التي كانت تمنح الحاكم العام سلطة تقرير الحدود الزمنية لالتماسات الرأفة، والتي يُعتبر تنفيذ أحكام الإعدام بعد انتهائها أمراً قانونياً بغض النظر عن دعاوى الاستئناف التي لم يُبتَّ بها، وهو ما يُعدُّ انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية.

في 3 ديسمبر/كانون الأول، اعتمد مجلس النواب مشروع قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص (المعدل) لسنة 2019، الذي يلغي عقوبة الإعدام الإلزامية كعقوبة على ارتكاب جريمة القتل العمد، بالإضافة إلى وضع إجراءات لمراجعة جميع أحكام الإعدام الصادرة بموجب قانون الجرائم ضد الأشخاص. وهذا يشمل قضايا القتل العمد، التي تم فيها تخفيف عقوبة الإعدام أصلاً لأسباب أخرى، من قبيل التأخير في تنفيذها.[25] وفي نهاية العام، كان مشروع القانون لا يزال مطروحاً على مجلس الشيوخ، ولم يكن قد تم البت فيه.

وقد اقتُرحت التعديلات على الدستور وعلى قانون الجرائم ضد الأشخاص كي تصبح متسقة مع القرار الذي أصدرته محكمة العدل الكاريبية في يونيو/حزيران 2018– وهي محكمة الاستئناف النهائي في الدولة – التي وجدت أن فرض عقوبة الإعدام الالزامية بموجب الفصل 2 من قانون الجرائم ضد الأشخاص غير دستوري.[26]

وفي سبتمبر/أيلول، بيَّن النائب العام دالي مارشال أن ما يربو على 70 شخصاً كانوا بانتظار بدء محاكماتهم بقضايا القتل العمد، وأنه لم تُعقد أية جلسات لإعادة محاكمتهم حتى ذلك الوقت، وذلك بسبب الحاجة إلى إصلاح التشريعات الوطنية.[27]

وفي 31 يوليو/تموز، ألغت محكمة الاستئناف قرار إدانة عمر داكوستا هولدر بارتكاب جريمة القتل العمد والحكم عليه بالإعدام، وذلك بسبب نقص الأدلة.[28] وعُرف أن سبعة رجال كانوا تحت طائلة حكم الإعدام في 31 ديسمبر/كانون الأول، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين كانوا أيضاً بانتظار إعادة محاكمتهم.

في 9 مايو/أيار 2019، عُقدت جلسة الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بدولة **دومينيكا** في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ذكر خلالها وفد هذا البلد أن حكومته مستعدّة لتلقّي الدعم لتمكينها من إجراء حوار وطني بشأن قضية عقوبة الإعدام.[29] بيد أنها لم تقبل توصيات تتعلق بإلغاء العقوبة على الرغم من أن دومينيكا كانت الأولى بين البلدان الكاريبية الناطقة بالإنجليزية التي شاركت عام 2018 في تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي دعا إلى إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في نهاية المطاف.[30]

وخلال العام أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ثلاثة قرارات ومشروعيْ قرارين بشأن تطبيق قرارات سابقة تدين انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام عقوبة الإعدام في السابق في **غواتيمالا**، وأمرت بدفع تعويضات لضحاياها.[31] ووجدت المحكمة أن الدولة كانت قد انتهكت عِدة أحكام في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة في حالات الأشخاص الذين أعدموا المادة (1.4)؛ وتقييد استخدام عقوبة الإعدام بالاقتصار على "الجرائم الأشد خطورة" (2.4)؛ وحظر طرحها (3.4)؛ بالإضافة إلى حظر المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة (2.5)، فيما يتعلق بالأوضاع غير الإنسانية للاحتجاز، ومحنة وضع الشخص لمدة مطوَّلة تحت طائلة الإعدام ("*ظاهرة* انتظار الإعدام")، وعرض عملية إعدام على شاشة التلفزيون مثلما حدث في حالة واحدة في عام 1996.[32] كما ذكرت المحكمة مراراً أن الحكومة كانت قد انتهكت مبدأ القانونية (المادة 9 من الاتفاقية) فيما يتعلق بالاستناد إلى "خطورة المذنب المستقبلية" في قانون العقوبات كمعيار لتقرير ما إذا كان القتل هو الجريمة الأفظع والجريمة التي تبرر فرض عقوبة الإعدام – وهو السبب الأساسي الذي ذُكر في قرار المحكمة الدستورية في غواتيمالا في عام 2017 عندما أعلنت أن

---

24 ملحق المجلة غير العادية، *قانون (تعديل) الدستور، 2019 – 15*، المنشور في 4 أبريل/نيسان 2019.

25 مشروع
قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص (معدل)، 2019، cap. 141

26 *جباري سنسيمانيا نيرغيس ضد الملكة، ودواين عمر سفرين ضد الملكة*، ((CCJ 19 (AJ) محكمة العدل الكاريبية، 2018.

27 "المشرِّعون يستعيدون سلطة إصدار الأحكام على القتلة المدانين"، صحيفة بربادوس توداي، 3 ديسمبر/كانون الأول 2019، على الرابط:
https://barbadostoday.bb/2019/12/03/lawmakers-to-return-sentencing-power-over-convicted-killers/

28 *عمر داكوستا هولدر ضد الملكة* (دعوى استئناف جنائي رقم 6/2010)، محكمة الاستئناف في بربادوس (2019).

29 مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – دومينيكا، الوثيقة رقم: (2019) UN Doc. A/HRC/42/9؛ والملحق، UN Doc.A/HRC/42/9/Add.1 (2019)

30 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/175، الذي اعتُمد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2018. منظمة العفو الدولية، *الكاريبيون الناطقون بالإنجليزية: آن الأوان لجعل عقوبة الإعدام شيئاً من الماضي* (الوثيقة رقم: ACT 50/9585/2018)

31 محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، *مارتينيز كوروناذو ضد غواتيمالا*؛ *رودريغيز ريفولوريو وآخرون ضد غواتيمالا* (2019)؛ *خيرون وآخر ضد غواتيمالا* (2019)؛ القراران، *راكسكاكو رييس ضد غواتيمالا* في 30 يناير/كانون الثاني 2019، *وفيرمين رامريز ضد غواتيمالا*، 6 فبراير/شباط 2019.

32 *رودريغيز ريفولوريو وآخرون ضد غواتيمالا*، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (2019). تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق اثنين من مقدمي الطلبات في عام 2012؛ أما الشخص الثالث فقد توفي في عام 1999.

المواد الواردة في قانون العقوبات، وقانون مكافحة المواد المخدرة، التي تبيح فرض عقوبة الإعدام، تُعتبر غير دستورية.

وفي **غيانا** صدر حُكمان جديدان بالإعدام على ارتكاب جريمة القتل العمد. وأُعيدت محاكمة رجليْن آخريْن كان قد حُكم عليهما بالإعدام قبل عام 2010، وحُكم عليهما بالسجن لمدة 25 سنة بعد أن ألغت تعديلات تشريعية عقوبة الإعدام الالزامية على ارتكاب جرائم القتل العمد.[33]

وكانت **ترينيداد وتوباغو** البلد الوحيد في المنطقة الذي أبقى على عقوبة الإعدام الإلزامية على ارتكاب جريمة القتل العمد، بعد أن أدخلتْ بربادوس في قوانينها نصاً بقبول الحكم بناءً على تقدير المحكمة. وقد عُرف أنه حُكم على ثمانية رجال بالإعدام على ارتكاب هذه الجريمة، بينهم خمسة رجال في القضية نفسها. وكان اثنا عشر رجلاً من أصل 50 من المحكومين بالإعدام قد قضوا ما يزيد على خمس سنوات تحت طائلة حكم الإعدام، ما جعل تنفيذ أحكام الإعدام أمراً غير دستوري.[34] وظلت السلطات تصارع الارتفاع المستمر في معدلات عمليات القتل وانخفاض معدلات الكشف عنها، الأمر الذي أشعل فتيل المطالب العامة باستئناف تنفيذ عمليات الإعدام من وقت لآخر. وبيَّنت شرطة ترينيداد وتوباغو أنه تم الإبلاغ عن وقوع 536 عملية قتل في عام 2019، بينما كان عددها 517 عملية في عام 2018. وتم الكشف عن 42 عملية فقط، أي نصف عدد عمليات القتل التي أُبلغ عنها في عام 2018 (83 عملية).[35]

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، ومع بلوغ عدد عمليات الإعدام في يونيو/حزيران 1,500 عملية منذ عام 1977، فإن عام 2019 شهد تقدماً كبيراً باتجاه إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى الولايات، لكنْ مع استمرار عمليات الإعدام على المستوى الفدرالي. ففي 30 مايو/أيار، أبطلت الهيئة التشريعية في ولاية نيو هامبشاير الفيتو الذي وضعه حاكم الولاية كريس سونونو على مشروع قانون مجلس النواب رقم 455، وبذلك ألغت عقوبة الإعدام في الولاية. وبعد بضعة أشهر، وافقت الهيئة التشريعية في ولاية أوريغون على مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 1013، الذي دخل حيز النفاذ في 29 سبتمبر/أيلول، وقلَّص نطاق عقوبة الإعدام بشكل كبير، من 19 جريمة إلى أربع جرائم، وقصرَ استخدامها على الأفعال المرتبطة بالإرهاب التي ينجم عنها وفاة ما لا يقل عن شخصين؛ والقتل مع سبق الإصرار لأطفال دون سن الرابعة عشرة أو موظفين مكلفين بتنفيذ القوانين؛ والقتل على أيدي أشخاص مدانين أصلاً بارتكاب جرائم قتل.

وفي 13 مارس/آذار، وقَّع حاكم كاليفورنيا غافن نيوسوم أمراً تنفيذياً، أعلن بموجبه وقف تنفيذ عمليات الإعدام رسمياً، مع بقاء 737 شخصاً تحت طائلة حكم الإعدام في ذلك الوقت.[36] واتخذت ولايات أوكلاهوما وبنسلفانيا وساوث كارولينا وفرجينيا خطوات نحو وضع حد للحبس الانفرادي للأشخاص المحكومين بالإعدام، وذلك إثر تقديم طعون قانونية تتعلق بظروف الاحتجاز.

وعلى النقيض من ذلك، فقد أصدر النائب العام للولايات المتحدة وليام بار توجيها إلى مكتب السجون الفدرالي باعتماد بروتوكول جديد لاستخدام الحقنة المميتة، وجدولة عمليات الإعدام الأولى على المستوى الفدرالي بعد مرور قرابة عقدين من الزمن على وقف تنفيذها.[37] وكان من المقرر إعدام خمسة رجال في ديسمبر/كانون الأول 2019 ويناير/كانون الثاني 2020، ولكن تم وقف تنفيذ الإعدام في 20 نوفمبر/تشرين الثاني لإفساح المجال أمام تقديم الطعون ضد بروتوكول الإعدام الجديد على المستوى الفدرالي.[38]

وفي 30 أغسطس/آب، حدَّد القاضي المعيَّن حديثاً العقيد شين كوهين يوم 11 يناير/كانون الثاني 2020 لبدء محاكمة خمسة رجال متهمين بالتخطيط لهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001. واستمرت جلسات الاستماع التي تسبق المحاكمة في تناول قضايا متعددة، من بينها قبول الإفادات التي يقول الدفاع إنها انتُزعت نتيجةً للتعذيب كأدلة.[39] وبسبب تضارب المصالح، قضت محكمة فدرالية في أبريل/نيسان بإلغاء جميع القرارات التي سبقت المحاكمة، والتي اتخذها القاضي السابق الذي أشرف على الإجراءات القضائية ضد عبد الرحيم الناشري، المتهم بأنه العقل المدبّر للهجوم على المدمرة الحربية الأمريكية "*يو إس إس كول*" في عام 2000.[40] وفي ديسمبر/كانون الأول، استؤنفت جلسات الاستماع التي تسبق المحاكمة في قضيته.

ويمكن أن يواجه جميع المعتقلين الستة عقوبة الإعدام إذا وجدت اللجان العسكرية أنهم مذنبون. وفي حالة تنفيذ هذه العقوبة، فإنها ستشكل نوعاً من الحرمان التعسفي من الحياة بموجب القانون الدولي نظراً لأن هذه الإجراءات لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

---

33 غيانا تُبقي على عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب قانون مكافحة الإرهاب والأنشطة المرتبطة بالإرهاب، 2015.

34 ذلك تماشياً مع المعيار الذي وضعته اللجنة القضائية لمجلس الملكة في قضية *برات ومورغان ضد النائب العام في جمايكا* (1993) (37 UKPC). وتُعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة محكمة الاستئناف النهائية في عدد من بلدان الكومنولث، ومنها ترينيداد وتوباغو.

35 تُصنَّف جريمة ما بأنها تم الكشف عنها، في حالة تحديد هوية المشتبه به وتوجيه تهمة له ذات صلة بجريمة القتل. أتيحت الأرقام على الرابط: www.ttps.gov.tt/Statistics/Crime-Totals-By-Month

36 مكتب حاكم الولاية غافن نيوسوم، *حاكم الولاية غافن نيوسوم يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في كاليفورنيا*، 13 مارس/آذار 2019، على الرابط: https://www.gov.ca.gov/2019/03/13/governor-gavin-newsom-orders-a-halt-to-the-death-penalty-in-california/

37 وزارة العدل، *الحكومة الفدرالية تعيد العمل بعقوبة الإعدام بعد مرور حوالي عقدين من الزمن من دون تطبيقها*، 25 يوليو/تموز 2019، على الرابط: www.justice.gov/opa/pr/federal-government-resume-capital-punishment-after-nearly-two-decade-lapse

38 *روانى وآخرون ضد بار* (TSC)-19-145 mc) محكمة مقاطعة كولومبيا (2019).

39 قضاة اللجان العسكرية في محاكمات خليج غوانتنامو بكوبا، *أمر بجدولة المحاكمات في قضية الولايات المتحدة الأمريكية ضد خالد شيخ محمد وآخرين، AE 639M* بتاريخ 30 أغسطس/آب 2019، على الرابط: www.mc.mil/Portals/0/pdfs/KSM2/KSM%20II%20(AE639M(Trial%20Scheduling%20Order)).pdf

40 *عبد الرحيم حسين محمد الناشري ضد وزارة العدل الأمريكية* (رقم: 1279-18 .No)، محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، لدائرة مقاطعة كولومبيا (2019).

وظل الأشخاص من ذوي الإعاقات العقلية والذهنية معرَّضين لعقوبة الإعدام، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. ففي فبراير/شباط، ألغت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حكم الإعدام الصادر بحق فيرنون ماديسون، الذي كانت تفصله نحو 30 دقيقة عن لحظة الإعدام في ألاباما في يناير/كانون الثاني 2018.[41] وأوضحت المحكمة في قرارها أن التعديل الثامن لدستور الولايات المتحدة يحظر إعدام الأشخاص الذين لا يستطيعون إدراك الفهم العقلي للإعدام ولماذا تريد الدولة إعدامهم، بغض النظر عن نوع الإعاقة العقلية التي تؤثر على مثل هذا الفهم. وفي قضية منفصلة، أبطلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قراراً صادراً عن محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس. وقد أكدت المحكمة للمرة الثانية ما توصَّلت إليه بشأن قضية الإعاقة الذهنية، وانتقدت الإطار الذي استندت إليه محكمة تكساس في تقييمها لادعاءات الإعاقة الذهنية في قضايا عقوبة الإعدام (المعروفة باسم "عوامل بريسينو")، وكررت القول إنها "لا تستند إلى أساس في الممارسات الطبية السائدة"، ولأنها استدعت "التصورات العادية والقوالب النمطية العادية للإعاقة الذهنية" للاسترشاد بها في تقييم الإعاقة الذهنية.[42]

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني، حثَّت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان سلطات الولايات المتحدة على الالتزام بالتوصية التي قدمتها في عام 2017 لمراجعة قرار الإدانة وحكم الإعدام الصادريْن بحق فيكتور سلدانيو، وشطبه من قائمة المحكومين بالإعدام.[43] وكانت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان قد سلَّطت الضوء على أنه لم يُنظر إلى بواعث القلق المتعلقة بصحته العقلية بشكل سليم عند إصدار الحكم عقب المحاكمة الثانية، ووجدت أن الولايات المتحدة انتهكت عدة أحكام في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وخلال العام، بُرئت ساحة ثلاثة رجال ممن كانوا قد أُدينوا وحُكم عليهم بالإعدام سابقاً في فلوريدا ونورث كارولينا وبنسلفانيا، فوصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين تمت تبرئة ساحتهم منذ عام 1973 إلى 167 شخصاً.[44] وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أوقفت محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس تنفيذ الإعدام المقرر لرودني ريد، وأمرت المحكمة التي كان قد حوكم أمامها أصلاً بأن تأخذ بعين الاعتبار الأدلة الإضافية الجديدة، سواء الأدلة الشرعية أو أدلة الخبراء، التي أثارت التساؤلات حول نظرية الجريمة التي تعتنقها الولاية، بما في ذلك وقت الوفاة.[45]

41 *ماديسون ضد ألاباما* (رقم: 139 S. Ct. 718)، المحكمة العليا في الولايات المتحدة (2019). انظر أيضاً، منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: *من المقرر إعدام رجل على ارتكاب جريمة لا يستطيع تذكُّرها* – فيرنون ماديسون (رقم الوثيقة: AMR 51/7752/2018).

42 المحكمة العليا في الولايات المتحدة، *مور ضد تكساس*(.U.S 586) (2019)

43 محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان تحث الولايات المتحدة على الالتزام بالتوصيات التي صدرت بشأن الحقوق الإنسانية لفيكتور سلدانيو، بيان صحفي، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، على الرابط: www.oas.org/en/iachr/media_center/PReleases/2019/294.asp

44 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر مركز معلومات عقوبة الإعدام، على الرابط: https://deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database

45 منظمة العفو الدولية، *الولايات المتحدة الأمريكية: وقف إعدام رجل لديه ادعاءات بالبراءة – رودني ريد، تحرك عاجل* (رقم الوثيقة: AMR 51/1438/2019)

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- أقل عدد للدول التي تنفِّذ عقوبة الإعدام يُسجل في المنطقة منذ عام 2011
- انخفاض معدل الإعدامات المُسجلة في اليابان وسنغافورة إلى مستوى يتماشى مع متوسط الأرقام في السنوات السابقة
- إعلان فيتنام عن أرقام جزئية تشير إلى أن معدل الإعدامات يماثل المعدل في عام 2018، ولكن غياب الشفافية في هذه الدولة وغيرها ما زال يحول دون تقييم شامل لاستخدام عقوبة الإعدام
- محاولات في الهند وسري لنكا لاستئناف تنفيذ عمليات الإعدام، وفي الفلبين لإعادة فرض عقوبة الإعدام، مما يمثل تهديداً للتقدم نحو إلغاء عقوبة الإعدام

البلد	عدد الإعدامات المُسجلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المُسجلة في عام 2019	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية عام 2019
أفغانستان	0	14	538+
بنغلاديش	2	220+	1,718+
بروناي دار السلام	0	0	+
الصين	+	+	+
الهند [46]	0	102	378
إندونيسيا	0	80+	308
اليابان	3	2	121
لاوس	0	0	+
ماليزيا	0	26+	1,280
جزر الملديف	0	2	19
ميانمار	0	4	+
كوريا الشمالية	+	+	+
باكستان	14+	632+	4,000+ [47]
بابوا غينيا الجديدة	0	0	20
سنغافورة	4	12	40 +
كوريا الجنوبية	0	1	61
سري لنكا	0	34+	1,000+

46 "مشروع 39 أ"، "*عقوبة الإعدام في الهند: تقرير الإحصائيات السنوية لسنة 2019*"، يناير/كانون الثاني 2010 [بالإنجليزية] مُتاح على الرابط: www.project39a.com/annual-statistics وترصد منظمة العفو الدولية التطورات اليومية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في الهند، ولكن المعلومات التي جمعتها تشير إلى صدور عدد أقل من أحكام الإعدام في عام 2019.

47 وفقًا لتقرير قدمه أمين المظالم الفيدرالي إلى المحكمة العليا في باكستان، كان هناك 4225 شخصًا من المحكوم عليهم بالإعدام بحلول يوليو/تموز 2019. وقدمت منظمة مشروع العدالة الباكستاني (Justice Project Pakistan) غير الحكومية نسخة من التقرير إلى منظمة العفو الدولية.

البلد	عدد الإعدامات المُسجلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المُسجلة في عام 2019	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية عام 2019
تايوان	0	2	39
تايلند	0	16+	312
تونغا	0	0	0
فيتنام	+	76+	249+

للمرة الأولى على مدى 10 سنوات تقريباً، سُجِّل انخفاض في عدد الدول التي تنفذ إعدامات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث عُلِم أن سبع دول نفذت عمليات إعدام خلال العام. وبالرغم من استئناف تنفيذ الإعدامات في بنغلاديش، فقد لُوحظ توقف تنفيذ إعدامات في أفغانستان وتايوان وتايلند، التي نُفذت فيها جميعاً عمليات إعدام في عام 2018. وما زالت ماليزيا تطبِّق الوقف الرسمي لتنفيذ الإعدامات، والذي أعلنته في يوليو/تموز 2018.

ومع عدم توفر أرقام عن عدد الإعدامات في فيتنام، فإن عدد الإعدامات المُسجَّلة في المنطقة خلال العام (29) يُظهر انخفاضاً طفيفاً بسبب انخفاض عدد الإعدامات في اليابان وسنغافورة. وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن العدد الإجمالي للإعدامات في المنطقة لا يشمل آلاف الإعدامات التي يُعتقد أنها نُفِّذت في الصين، كما إنه متأثِّر بحالة السرية والتكتم السائدة في الصين، وكذلك في كوريا الشمالية وفيتنام. وظل عدد الإعدامات في باكستان كما كان في عام 2018، مما يؤكد الاتجاه الملحوظ للانخفاض، والذي سُجل منذ استئناف تنفيذ الإعدامات هناك في عام 2014.

وصدر ما لا يقل عن 1,227 حكماً جديداً بالإعدام في المنطقة، على حد علم منظمة العفو الدولية، ويمثل هذا العدد ارتفاعاً بنسبة 12 بالمئة بالمقارنة مع العدد في عام 2018. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد أحكام الإعدام الصادرة في باكستان بعد إنشاء محاكم إضافية للانتهاء من نظر القضايا المتراكمة. كما تأثر العدد الإجمالي في المنطقة بالتفاوت بين الأرقام، وخاصة فيما يتعلق بماليزيا وسري لنكا، حيث وردت أرقام رسمية في السنوات السابقة، ولكن لم ترد مثل هذه الأرقام بالنسبة للعام 2019.[48]

وظل عدد الدول التي تُصدر أحكام الإعدام (17 دولة) كما كان في عام 2018. ولم تُصدر المحاكم في بابوا غينيا الجديدة أي أحكام بالإعدام في عام 2019، علماً أنها كانت قد أصدرت أحكاماً بالإعدام في عام 2018. وفي جزر الملديف، حُكم على شخصين بالإعدام بعد توقف صدور أحكام بالإعدام في العام السابق.

وظل استخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمثل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية في كثير من الحالات. واستُخدمت عقوبة الإعدام على نطاق واسع بالنسبة لجرائم لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي،[49] ومن بين الجرائم التي أدت إلى استخدام عقوبة الإعدام جرائم تتصل بالمخدرات، وجرائم اقتصادية، مثل الفساد، بالإضافة إلى أفعال لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المتعارف عليها بمقتضى المواصفات التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل "التجديف". وظل أشخاص، كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، تحت طائلة أحكام بالإعدام في كل من جزر الملديف وباكستان. وفي حالات كثيرة سجلتها منظمة العفو الدولية، صدرت أحكام بالإعدام ضد مدنيين من محاكم خاصة أو عسكرية.

أبرز التطورات القطرية

لم تُنفذ أية إعدامات في **أفغانستان**، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2010. وتفيد الأرقام الرسمية المُقدمة لمنظمة العفو الدولية بصدور 14 حكماً جديداً بالإعدام، من بينها أربعة أحكام لجرائم تتعلق بالإرهاب، وحكم واحد لجريمة اختطاف وقتل، وثمانية أحكام لجريمة القتل. وعلى مدار العام، ظلت لجنة خاصة، أنشئت في عام 2018 في مكتب النائب العام، تراقب القضايا التي تصدر فيها أحكام بالإعدام. وبلغ عدد القضايا التي خضعت للمراجعة إجمالاً 102، من بينها 25 قضية تأيدت فيها أحكام الإعدام، و26 قضية صدرت فيها توصيات بتخفيف أحكام الإعدام، و51 قضية أُلغيت فيها أحكام الإدانة. ويوجد مركزان للاحتجاز في كابول وبغرام يُحتجز فيهما 538 شخصاً من المحكوم عليهم بالإعدام.

48 على سبيل المثال، أشارت الأرقام الرسمية إلى أن المحاكم في ماليزيا أصدرت 190 حكماً بالإعدام خلال عام 2018، وأن المحاكم في سري لنكا أصدرت 218 حكماً بالإعدام في عام 2017.
49 للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر ص. 11 في النظرة العامة على المستوى العالمي.

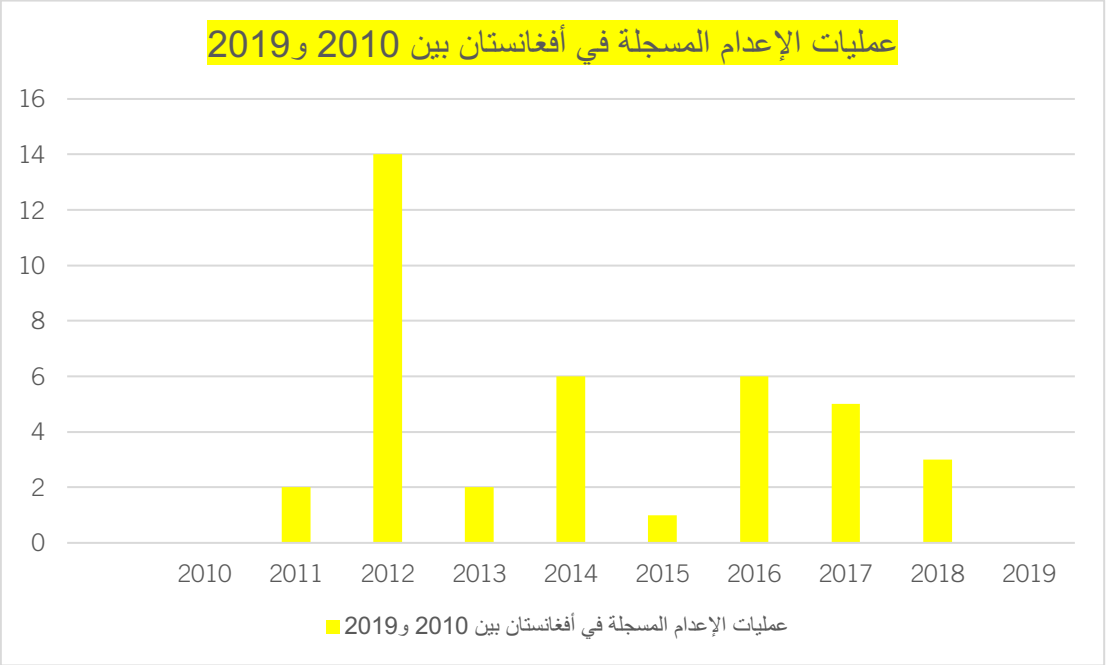

وأُعدم شخصان في **بنغلاديش** في قضيتي قتل منفصلتين. وسجَّلت منظمة العفو الدولية صدور 220 حكماً جديداً بالإعدام، صدر أغلبها عقاباً على جرائم قتل. ومن بين أحكام الإعدام هذه، صدر 39 حكماً غيابياً، وصدر 68 حكماً من محاكم خاصة.[50] وصدر 14 حكماً على أشخاص بعد إدانتهم من محكمة الجرائم الدولية، وهي محكمة أُنشئت في بنغلاديش للتحقيق في الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي ارتُكبت إبان حرب الاستقلال في عام 1971. وحُكم على شخصين بالإعدام لإدانتهما بجريمة الاتجار في المخدرات.

ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام في **بروناي دار السلام**، على حد علم منظمة العفو الدولية. وفي التقرير القُطري المُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في سياق "الاستعراض الدوري الشامل" الثالث لوضع حقوق الإنسان في البلاد، ذكرت الحكومة أن آخر إعدام قد نُفِّذ عام 1996، ولكن لم تتوفر أية تفاصيل أخرى.[51] وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فقد نُفِّذ آخر حكم بالإعدام في البلاد في عام 1957. وفي 3 إبريل/نيسان، بدأ سريان المرحلة الثانية من "قانون العقوبات بموجب الشريعة الإسلامية" الصادر عام 2013. ويقضي هذا القسم من القانون، والذي يُطبَّق إلى جانب قانون العقوبات العادي، بفرض عقوبة الإعدام رجماً على مرتكبي الأفعال الجنسية بين أفراد من الجنس نفسه.[52] وفي أعقاب استنكار عالمي، أعلن سلطان بروناي حسن البلقية، في 5 مايو/أيار 2019، أن بلاده سوف تُبقي على سجلها المستمر منذ أمد طويل بعدم تنفيذ أحكام الإعدام، وأن بروناي دار السلام سوف تصدِّق على "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الصادرة عن الأمم المتحدة.[53]

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن **الصين** استمرت، خلال عام 2019، في إعدام وإصدار أحكام بالإعدام بحق آلاف الأشخاص، حيث ما زالت تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى العالم أجمع. وظلت الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام محظورة بصفتها من أسرار الدولة، الأمر الذي جعل من المستحيل إجراء تقييم مستقل للاتجاهات والادعاءات الصادرة عن مسؤولين في الدولة بشأن اقتصار تنفيذ العقوبة على عدد صغير من الجرائم.[54] وواصلت المنظمة دعوة السلطات الصينية إلى التحلي بالشفافية، وإتاحة التفاصيل الكاملة عن مثل تلك المعلومات بشكل علني.

---

50 من قبيل المحاكم التي أُنشئت بموجب "قانون جرائم الإخلال بالقانون والنظام" (المحاكمة السريعة) الصادر عام 2002. وذكر "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً" أن المحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الخاصة "ليست بالمحافل المناسبة لكفالة الامتثال التام لمعايير المحاكمة العادلة على نحو ما تقتضيه قضايا الإعدام"، و"لا ينبغي أن تكون لها سلطة فرض أحكام الإعدام على أي شخص". تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/67/275 (2012)، الفقرة 33.

51 مجلس حقوق الإنسان، "التقرير الوطني المُقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/21- بروني دار السلام". وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/WG.6/33/BRN/1 (2019). الفقرة 32.

52 منظمة العفو الدولية، *"يجب على بروناي دار السلام أن توقف فوراً خططاً لفرض عقوبة الرجم وغيرها من العقوبات المروعة"* (بيان صحفي، 3 إبريل/نيسان 2019). مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/04/brunei-darussalam-must-immediately-halt-plans-to-introduce-stonings-and-other-vicious-punishments/

53 منظمة العفو الدولية، *بروناي دار السلام: خطاب السلطان يُعد خطوة أولى لإلغاء القوانين "الشنيعة"* (بيان صحفي، 6 مايو/أيار 2019) [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/en/latest/news/2019/05/brunei-darussalam-sultan-speech-first-step-repealing-heinous-laws/

54 انظر، على سبيل المثال: محكمة الشعب العليا الصينية، *"تقرير محكمة الشعب العليا بشأن تحسين عمل المحاكمات الجنائية: الاجتماع الرابع عشر للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في دورته الثالثة عشرة*، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019. [بالإنجليزية]. وكذلك: مجلس حقوق الإنسان، *"تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الصين"*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/40/6/Add.1، إضافة 1 (2018)، الفقرة 2.28.

وظلت عقوبة الإعدام مُطبَّقة على 46 جريمة، من بينها جرائم غير عنيفة لا ينطبق عليها وصف "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام عليها بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. ومن خلال متابعة منظمة العفو الدولية للمعلومات التي تُجمع على مدار العام، بما في ذلك الأحكام القضائية المنشورة على قاعدة البيانات على الانترنت التي تحتفظ بها محكمة الشعب العليا،[55] فقد لاحظت المنظمة أن أغلبية القضايا كانت تتعلق بجرائم القتل العمد والمخدرات.

ونشرت وسائل إعلام إلكترونية تابعة للدولة عدة أنباء عن أحكام بالإعدام، وعن إعدامات بحق أشخاص أُدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات، وذلك في الفترة التي سبقت "اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها"، وهو اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة ويوافق 26 يونيو/حزيران، بل وعقدت محكمة الشعب العليا في مقاطعة جيانغسو مؤتمراً صحفياً للإعلان عن أن 43 محكمة في شتى أنحاء المقاطعة قد أصدرت أحكاماً في 82 قضية تتعلق بالمخدرات، بمناسبة هذا اليوم، وفرضت بعض أحكام الإعدام.[56] كما بدا أن اللجوء إلى عقوبة الإعدام يلعب دوراً أساسياً وسط التوتر السياسي في العلاقات مع بعض الدول الأجنبية.[57] ففي إحدى تلك القضايا، صدر حكم بالإعدام على مواطن كندي، يُدعى روبرت شيلنبرغ، لدى إعادة محاكمته بإجراءات متعجلة استغرقت يوماً واحداً، وأُدين خلالها بتهمة أشد من تهمته في المحاكمة الأصلية. وكان روبرت شيلنبرغ قد قُبض عليه في عام 2014، وأُدين أولاً بتهمة الاتجار في المخدرات، وحُكم عليه بالسجن 15 سنة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. ولدى نظر الاستئناف، أمرت المحكمة الأعلى بإعادة محاكمته بشكل كامل على اعتبار أن العقوبة الأولى كانت خفيفة جداً.[58]

وما زالت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بشأن التكتم على استخدام عقوبة الإعدام في منطقة شينجيانغ أويغور ذات الحكم الذاتي، حيث صعَّدت السلطات من الإجراءات الأمنية هناك خلال السنوات الأخيرة، فيما يُعرف باسم حملات "حرب الشعب" و"اضرب بقوة"، وهو الأمر الذي يؤثّر على الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة. وعادةً ما ارتبطت مثل تلك الحملات بزيادة استخدام عقوبة الإعدام، وانتقد بعض الباحثين الإجراءات المُستخدمة باعتبارها جزءاً من حملات القمع تلك، وذلك بسبب انعدام ضمانات المحاكمة العادلة، واحتمال "تنفيذ إعدامات ظلماً".[59] ويُعتقد أن تاشبولات طيب، وهو كان رئيس لجامعة شينجيانغ عندما اختفى قسراً في عام 2017، كان يتهدده خطر الإعدام الوشيك في عام 2019، لإدانته بتهمة "تبني النزعة الانفصالية"، وذلك في إجراءات محاكمة سرية فادحة الجور.[60] وقد انتهت في سبتمبر/أيلول 2019 مدة "حكم الإعدام مع وقف التنفيذ"، والتي تنطوي على احتمال تخفيف حكم الإعدام بعد السجن سنتين ما لم تُرتكب جرائم أخرى، ومع ذلك ظل مكان وجوده في طي المجهول.

وصدر حكم واحد جديد من "أحكام الإعدام مع وقف التنفيذ" بتهمة الفساد، وهو رقم يتماشى مع الانخفاض العام الذي شهدته السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الإعدام على هذه التهمة، والتي ترتبط عادةً باحتمال تخفيف الحكم بعد السجن سنتين.[61]

وفي غضون العام، أصدرت محكمة الشعب العليا مبادئ توجيهية جديدة بشأن القضايا التي تنطوي على أحكام بالإعدام، حيث وُضعت بنود جديدة، بدأ سريانها اعتباراً من 1 سبتمبر/أيلول، تنص على حق المتهم في الاستعانة بمحام خلال نظر القضية أمام محكمة الشعب العليا، كما تنص على الإخطار بالحكم خلال خمسة أيام من صدور الحكم. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم المبادئ التوجيهية المحاكم الابتدائية بأن تقوم، بمجرد تلقيها الحكم النهائي الصادر عن محكمة الشعب العليا، بإخطار السجين وأفراد عائلته المقربين بقرب تنفيذ حكم الإعدام فيه، وبأن تتيح للسجين مقابلة أقاربه. ويجوز للمحكمة، حسب تقديرها، أن تتيح للسجين أيضاً مقابلة أفراد عائلته الأكبر، وأصدقائه للمرة الأخيرة. كما تنص المبادئ التوجيهية على منح السجين الحق في تسجيل أي كلمات أخيرة، بما في ذلك التسجيل بالفيديو.[62] وفي سبتمبر/أيلول، أصدرت المحكمة رأياً قانونياً آخر يُلزم المحاكم الأدنى بأن تناقش مع اللجنة القضائية التابعة لمحكمة الشعب العليا أية قضايا تتعلق بالأمن

---

55 مرصد محكمة الشعب العليا، الأحكام في الصين على الإنترنت. [بالإنجليزية] لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة العفو الدولية، *"أسرار الصين الميتة"* ، (رقم الوثيقة: ASA 17/5849/2017). [بالإنجليزية].

56 "مقاطعة جيانغسو تركز على 82 قضية، وتُصدر علناً حكماً بالإعدام على متهم بتهمة تصنيع مخدرات"، موقع "سينوانت"، 25 يونيو/حزيران 2019. [بالصينية]. مُتاح على الرابط: www.js.xinhuanet.com/2019-06/25/c_1124669623.htm

57 انظر، على سبيل المثال: "الصين تحذِّر من "عواقب" إذا منعت كندا شركة "هاواوي" من إطلاق الجيل الخامس"، صحيفة *"فاينانشال تايمز"* ، 18 يناير/كانون الثاني 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.ft.com/content/4bb83c5a-1aba-11e9-9e64-d150b3105d21

58 منظمة العفو الدولية، *"الصين: الحكم على مواطن كندي بالإعدام في إعادة محاكمة استغرقت يوماً واحداً- روبرت شيلنبرغ، تحرك عاجل"* (رقم الوثيقة: ASA 17/9729/2019). [بالإنجليزية]. وأيضاً: "الحكم على خمسة بالإعدام بتهمة تصنيع ونقل المخدرات"، موقع "سينوانت"، 19 يونيو/حزيران 2019. [بالصينية]. مُتاح على الرابط: www.xinhuanet.com/english/2019-06/19/c_138155001.htm

وكذلك: "الحكم على تجار مخدرات بالإعدام في شانزي"، موقع "سينوانت"، 26 يونيو/حزيران 2019. [بالصينية]. مُتاح على الرابط: www.xinhuanet.com/english/2019-05/26/c_138091263.htm

59 منظمة العفو الدولية، *" جمهورية الصين الشعبية: عقوبة الإعدام في الصين- كسر الأرقام القياسية، كسر القواعد"* (رقم الوثيقة: ASA 17/38/97). [بالإنجليزية]. وكذلك: "اضرب بقوة أقل"، صحيفة *" ذي إيكونوميست"* ، 3 أغسطس/آب 2013. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.economist.com/news/china/21582557-most-worlds-sharp-decline-executions-can-be-credited-china-strike-less-hard

60 منظمة العفو الدولية، *الصين: "أكاديمي من "الأويغور" يواجه خطر الإعدام في الصين: تاشبولات طيب، تحرك عاجل"* (رقم الوثيقة: ASA 17/1006/2019). [بالإنجليزية]

61 "الحكم على برلماني سابق في منطقة منغوليا الداخلية بتهمة الكسب غير المشروع"، موقع "سينوانت"، 12 مارس/آذار 2019. [بالصينية]. مُتاح على الرابط: www.xinhuanet.com/english/2019-12/03/c_138602855.htm

62 محكمة الشعب العليا الصينية، *" عدة بنود صادرة عن محكمة الشعب العليا بشأن ضمان الحقوق القانونية والمصالح للأطراف خلال مراجعة أحكام الإعدام وإجراءات التطبيق"* ، 8 أغسطس/آب 2019. [بالإنجليزية].

القومي، أو بالعلاقات الدبلوماسية أو الاستقرار الاجتماعي، وأي قضايا أخرى حساسة؛ وكذلك القضايا الكبرى والصعبة والمعقدة أو القضايا التي يُحتمل أن تصدر فيها أحكام بالإعدام.[63]

وجاء صدور المبادئ التوجيهية الجديدة في أعقاب أحكام إدانة خاطئة في عدة قضايا؛ وأثار بعضها جدلاً عاماً في البلاد. فقد ذكرت وكالة أنباء "شينوا" التي تديرها الدولة أن محكمة الشعب المتوسطة في مدينة لياويوان قضت، في 7 يناير/كانون الثاني، بمنح ليو شونغلين مبلغاً قدره 4,6 مليون يوان صيني (حوالي 670 ألف دولار أمريكي) تعويضاً عن إدانته بشكل خاطئ.[64] وكان قد صدر ضده "حكم بالإعدام مع وقف التنفيذ" في عام 1994 بتهمة القتل العمد. وبعد استئناف الحكم عدة مرات، أُفرج عنه في عام 2016، وأُلغيت إدانته وحكم الإعدام الصادر ضده في أبريل/نيسان 2018.

وأفاد "مشروع 39 أ" في جامعة الحقوق الوطنية في دلهي بحدوث انخفاض بنسبة 37 بالمئة في عدد أحكام الإعدام التي أصدرتها محاكم ابتدائية في **الهند** بالمقارنة بالعام السابق. وبلغ عدد أحكام الإعدام الجديدة 102، من بينها 28 حكماً صدرت على أشخاص لإدانتهم بتهمة القتل العمد، و54 حكماً صدرت على مدانين بالقتل العمد المقترن بجرائم جنسية. وفي 5 أغسطس/آب، صدَّق الرئيس الهندي رام ناث كوفيند على" (تعديل) قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية" لعام 2019، والذي نص على معاقبة مرتكبي الاعتداء الجنسي الشديد على الأطفال بالإعدام.[65] وفي 18 ديسمبر/كانون الأول، رفضت المحكمة العليا دعاوى الاستئناف النهائية من أربعة أشخاص أُدينوا في قضية تتعلق بجريمة اغتصاب وقتل عمد في دلهي في عام 2012، وهي قضية حظيت باهتمام واسع. ويمهد هذا الرفض السبيل لتحديد موعد لإعدام الأربعة.[66]

وسجَّلت منظمة العفو الدولية 80 حكماً جديداً بالإعدام في **إندونيسيا**، وهو ضعف الرقم المُسجل في عام 2018 تقريباً، حيث سُجل 48 حكماً. وقد فُرض 60 (75 بالمئة) من جميع أحكام الإعدام التي سجلت على مدانين بالاتجار بالمخدرات، بينما فُرضت باقي الأحكام على مدانين بالقتل العمد (18)، وباغتصاب طفل (1) وبجرائم تتعلق بالإرهاب (1). وفُرضت ثمانية أحكام على مواطنين أجانب، أُدينوا جميعهم بتهم تتعلق بالمخدرات. وكان مشروع التعديلات على القانون الجنائي لا يزال مطروحاً أمام البرلمان بحلول نهاية العام.

وانخفض عدد الإعدامات في **اليابان** من 15 في عام 2018، وهو أعلى عدد سنوي سُجل في البلاد منذ عام 2008، إلى ثلاثة إعدامات في عام 2019.[67] ويتماشى هذا الرقم مع الأرقام الإجمالية التي سُجلت خلال السنوات السابقة (2014-2017). وأُعدم شخصان يابانيان في 2 أغسطس/آب، وأُعدم شخص صيني في 26 ديسمبر/كانون الأول.[68] وقد أُدين هؤلاء جميعاً بتهمة القتل العمد. وذكر محامي الشخص الصيني أن موكله كان قد تقدم بدعوى لإعادة المحاكمة، وهو ما يعني أن السلطات، للعام الثالث على التوالي، قد نفَّذت عمليات إعدام بينما كانت دعاوى الاستئناف في القضايا لا تزال قيد النظر، وذلك بالمخالفة للضمانات الدولية التي تكفل حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام.[69]

وصدر حكمان جديدان بالإعدام، وهو رقم يتماشى مع الأرقام الإجمالية السنوية المُسجلة لمعظم العقود السابقة، وبشكل 20 بالمئة من إجمالي العدد عام 2010، عندما صدرت أحكام بالإعدام على 10 أشخاص، على حد علم منظمة العفو الدولية. وأيَّدت المحكمة العليا خمسة من أحكام الإعدام، وبذلك بلغ مجموع الأشخاص الذين أصبحت أحكام إعدامهم نهائية 112 شخصاً بحلول نهاية العام، وذلك من بين 121 شخصاً عُلم أنهم محكوم عليهم بالإعدام. وكان ستة مواطنين أجانب محكوم عليهم بالإعدام. وكان ضمن الأشخاص المئة وواحد وعشرين إيواو هكمادا، الذي أُفرج عنه من زنازين المحكوم عليهم بالإعدام في 2014، ولكنه ظل تحت طائلة حكم الإعدام. وكان قد حُكم عليه بالإعدام في عام 1968، بعد إدانته في محاكمة جائرة. وفي عام 2014، صدر قرار من محكمة مركزية بإعادة محاكمته، ولكن محكمة طوكيو العليا نقضت هذا الحكم في عام 2018. وتقدم فريق الدفاع عنه بالتماس إلى المحكمة العليا للسماح بإعادة محاكمته، ولم يكن القرار بهذا الشأن قد صدر بحلول نهاية العام.

وما زالت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن عدة سجناء من ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعية) والذهنية ظلوا تحت طائلة حكم الإعدام، فيما يُعد انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية.

---

63 محكمة الشعب العليا الصينية، *"رأي صادر من محكمة الشعب العليا بشأن إحكام آلية العمل المتمثلة في اللجنة القضائية التابعة لمحكمة الشعب"*، 22 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية].

64 "رجل صيني يحصل على تعويض عن إدانته خطأً"، موقع "سينوانت"، 7 يناير/كانون الثاني 2019. [بالصينية]. مُتاح على الرابط: www.xinhuanet.com/english/2019-01/07/c_137725986.htm

65 الجريدة الرسمية الهندية، العدد 44، 6 أغسطس/آب 2019.

66 *"قضية أكشي كومار سينغ ضد الدولة"* (مراجعة الالتماس (الجنائي) رقم 44603 لسنة 2019)، المحكمة العليا الهندية (2019).

67 كان 13 من إجمالي الإعدامات التي نُفذت في عام 2018، وهو 15، يتعلق بالقضية نفسها. انظر: منظمة العفو الدولية، *أحكام وعمليات الإعدام في 2018* (رقم الوثيقة: ACT 50/9870/2019)، ص. 22.

68 منظمة العفو الدولية، *"اليابان: إعدام شخصين شنقاً في خطوة مؤسفة"* (بيان صحفي، 2 أغسطس/آب 2019) [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/en/latest/news/2019/08/japan-two-executed/

وكذلك: منظمة العفو الدولية، *"اليابان: تنفيذ الإعدام يُعد وصمة عار في سجل حقوق الإنسان للدولة التي تستضيف الألعاب الأولمبية"* (بيان صحفي، 26 ديسمبر/كانون الأول 2019) [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/en/latest/news/2019/12/japan-execution-a-shameful-stain-on-human-rights-record-of-olympic-hosts/

69 من بين هذه الضمانات المبدأ رقم 8 من "الضمانات التي تكفل حماية الأشخاص الذين يواجهون حكماً عليهم بالإعدام"، والصادرة عن الأمم المتحدة بموجب قرار "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" رقم 50 لسنة 1984، بتاريخ 25 مايو/أيار 1984.

ماتسوموتو كينجي

ماتسوموتو كينجي © منظمة العفو الدولية

كان ماتسوموتو كينجي، الذي أُصيب باضطراب الأوهام أثناء احتجازه رهن الحبس الانفرادي في اليابان، لا يزال عُرضةً لخطر الإعدام في عام 2019.[70] وكان أحدث طلب تقدم به لإعادة محاكمته لا يزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وكان ماتسوموتو كينجي قد حُكم عليه بالإعدام في عام 1993، وأيدت محاكم الاستئناف حكم إدانته وعقوبته في عامي 1996 و2000.

ولدى ماتسوموتو كينجي إعاقة عقلية منذ فترة طويلة نجمت عن التسمم بالزئبق (مرض مينامانا، وهو اضطراب عصبي نتيجة التسمم بالزئبق)، وهذه الإعاقة سابقة على حكم إدانته، كما إن مستوى الذكاء لديه منخفض (يتراوح بين 60 و70 طبقاً لتشخيص طبيب نفسي). وقد ذكر محاميه أن هذه العوامل لعبت دوراً كبيراً أثناء خضوعه للتحقيق أمام الشرطة، وأسفرت عن "اعتراف" بالإكراه. وقد قضت المحاكم مراراً بأنه لائق طبياً بما فيه الكفاية للحكم عليه بالإعدام، وأنه يمكن الاعتداد "بالاعتراف" الذي أدلى به. وماتسوموتو كينجي مصاب باضطراب الأوهام، ويقول محاميه إنه يعاني حالياً من جنون الارتياب، وعدم الاتساق، وإنه ليس قادراً على فهم الإجراءات القانونية في قضيته والمشاركة فيها. كما إنه غير قادر على فهم طبيعة حكم الإعدام الصادر ضده ولا الغرض منه.

وتنص المادة 479 من قانون الإجراءات الجنائية الياباني على منح وزارة العدل صلاحية إصدار أوامر بوقف تنفيذ الإعدام بحق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية الشديدة. ولا تقدم السلطات أي إشعار فيما يخص الموعد المحدد للإعدام. وفي إحدى الرسائل، أعرب ماتسوموتو كينجي عن خوفه بعد سماع سجناء آخرين مراراً، وهم يُقتادون لإعدامهم.

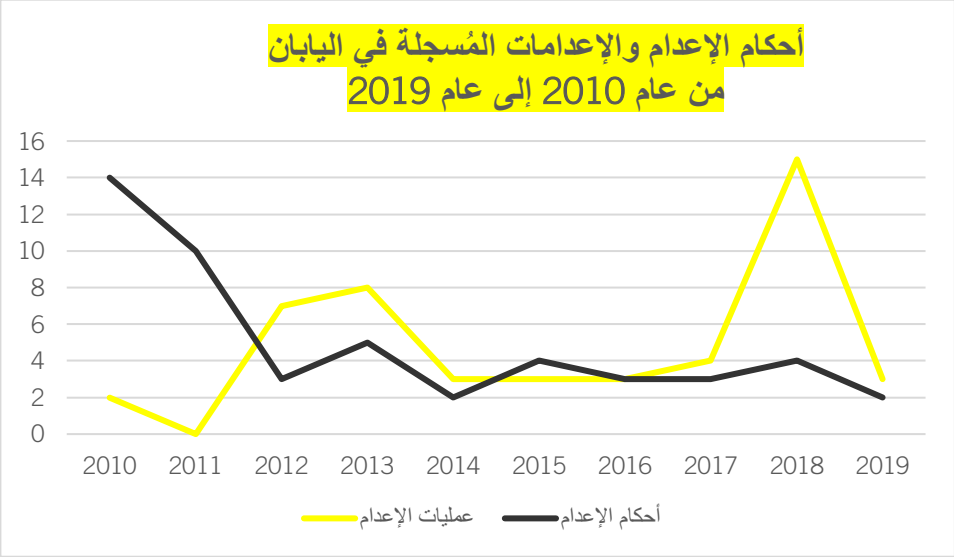

وللعام الثاني على التوالي، واصلت حكومة **ماليزيا** تطبيق الوقف الرسمي لتنفيذ عمليات الإعدام. ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي معلومات من السلطات بشأن عدد أحكام الإعدام التي صدرت في عام 2019، ولم تتمكن إلا من جمع أنباء تتعلق بصدور 26 حكماً جديداً بالإعدام. وهذا العدد أقل كثيراً من مثيله في عام 2018، عندما قدمت السلطات أرقاماً رسمية، وهو الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى الشفافية الكاملة بشأن استخدام عقوبة الإعدام. ومن بين أحكام الإعدام المُسجلة، صدر 18 حكماً (69 بالمئة) على مدانين بالاتجار

70 منظمة العفو الدولية، *"يتعين على الحكومات وضع حد لقسوة عقوبة الإعدام واتخاذ الخطوات اللازمة نحو إلغائها"* (بيان صحفي، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018). مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/governments-must-put-an-end-to-death-penalty-cruelty/

بالمخدرات، وثمانية أحكام على مدانين بالقتل العمد. وصدرت تسعة من هذه الأحكام على مواطنين أجانب، أُدينوا جميعهم باستثناء واحد بتهمة الاتجار بالمخدرات.

وقدمت مصلحة السجون أرقاماً عن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول، وذلك رداً على سؤال البرلمان.[71] وبحلول 2 ديسمبر/كانون الأول، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام 1280 شخصاً، منهم 827 شخصاً استنفدوا السبل القضائية، وكانوا في طور التقدّم بالتماسات للعفو عنهم. ومن بين هذا العدد الإجمالي، أُدين 70 بالمئة (899) بتهمة الاتجار بالمخدرات؛ و27 بالمئة (350) بتهمة القتل العمد؛ و2 بالمئة (31) بتهم مختلف، من بينها تهم تتعلق بالأسلحة النارية، وشن حرب على الحاكم، وسطو العصابات، والقتل. وبلغت نسبة المواطنين الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام 43 بالمئة من إجمالي المحكوم عليهم. ومن بين 734 ماليزي صدرت ضدهم أحكام بالإعدام، كان هناك 349 ينتمون إلى جماعة "الملايو" العرقية"، و193 ينحدرون من أصول هندية، و150 من أصول صينية.

وتتماشى هذه الأرقام مع الأرقام التي نشرتها منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2019، والتي سلّطت الضوء أيضاً على أن استخدام عقوبة الإعدام في ماليزيا قد شابته مثالب بسبب القوانين والسياسات التي تتناقض مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وقد فُرضت أحكام بالإعدام في أعقاب انتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة. ومن بين هذه الانتهاكات: تجاهل الحق في السماح في وقت ملائم بالاستعانة بمحامين، وكذلك بالحصول على مساعدة قنصلية وترجمة في حالة المواطنين الأجانب؛ وادعاءات عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، بما في ذلك لانتزاع إفادات أو معلومات تُستخدم لاحقاً لضمان الإدانة؛ والاستناد إلى "افتراضات" بأن المتهمين مذنبين في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، مما يجعل عبء الإثبات يقع على عاتق المتهمين في انتهاك لحق المتهم في افتراض براءته؛ وعدم وجود سُبل قانونية للسماح بالنظر في أدلة جديدة بعد أن يصبح قرار الإدانة نهائياً.[72] وبالإضافة إلى ذلك، توصلت منظمة العفو الدولية إلى أنه كان من شأن حالة التعسف والتكتُّم المحيطة بالتعامل مع التماسات العفو أن تزيد من وقع الصدمة النفسية على السجناء وأهاليهم، وأن تفاقم من أوجه القصور في النظام، والتي تُهدر حقهم في تلك المراجعة الأخيرة.

وفي 20 سبتمبر/أيلول، أعلن ليو فوي كيونغ، الوزير في وزارة الشؤون القانونية التي يرأسها رئيس الوزراء، عن تشكيل لجنة خاصة تتولى دراسة سياسات لإصدار الأحكام تحل محل فرض عقوبة الإعدام وجوباً، وتقديم توصيات إلى مجلس الوزراء في غضون ثلاثة أشهر.[73] وبحلول نهاية العام، لم تكن التعديلات التشريعية اللازمة لتحقيق هذا الغرض قد قُدمت للبرلمان.

وأكدت أرقام رسمية تلقتها منظمة العفو الدولية من **جزر الملديف** بأن عدد المحكوم عليهم بالإعدام هناك كان يبلغ 19 شخصاً بحلول نهاية العام، من بينهم ثلاثة استنفذوا سُبل النقض القانوني، وخمسة كانت أعمارهم أقل من 18 سنة وقت ارتكاب الجرائم.

وعلمت المنظمة أنه صدرت أحكام بالإعدام على أربعة أشخاص في **ميانمار** في ثلاث قضايا منفصلة تتعلق بجرائم قتل عمد.

وظلت منظمة العفو الدولية ممنوعة من دخول **كوريا الشمالية**، ومع غياب وسائل إعلام مستقلة ومنظمات محلية غير حكومية متعاونة مع منظمة العفو الدولية، كان من غير الممكن التحقق بشكل مستقل من المعلومات عن أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت، وعمليات الإعدام التي نُفِّذت في البلاد في عام 2019. وكما كان الحال في السنوات السابقة، أشارت أنباء عمليات وأحكام الإعدام إلى أن هذه العقوبة ظلت تُستخدم على نطاق واسع، وفي بعض الحالات كانت عمليات الإعدام تُنفَّذ علناً، في أعقاب محاكمات ذات إجراءات مقتضبة، كما ظلت العقوبة تُفرض على مجموعة من الأفعال التي لا ينطبق عليها وصف "الجرائم الأشد خطورة" التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي، أو لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المتعارف عليها بمقتضى المواصفات التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان.[74]

وكان إجمالي عمليات الإعدام المسجلة في **باكستان** في عام 2019 يماثل الإجمالي نفسه في العام السابق، مما يؤكد الاتجاه الملحوظ نحو الانخفاض، والذي سُجل في السنوات الأخيرة عقب الزيادة الكبيرة عام 2015. وأُعدم ما لا يقل عن 14 شخصاً شنقاً، من بينهم شخص أُدين أمام إحدى محاكم مكافحة الإرهاب.[75]

71 برلمان ماليزيا، *رد كتابي على السؤال رقم 9 المُقدم من عضو البرلمان كاستوريراني باتو*، 3 ديسمبر/كانون الأول 2019.

72 منظمة العفو الدولية، *"أوجه قصور قاتلة: لماذا ينبغي أن تلغي ماليزيا عقوبة الإعدام"* (رقم الوثيقة: ACT 50/1078/2019). [بالإنجليزية].

73 ي. ب. داتوك ليو فوي كيونغ، الوزير في وزارة الشؤون القانونية برئاسة رئيس الوزراء، بيان إعلامي، 20 سبتمبر/أيلول 2019.

74 انظر، على سبيل المثال: "كوريا الشمالية تنفّذ عمليات إعدام علنية لتعزيز "النظام الاجتماعي""، "إذاعة آسيا الحرة"، 10 إبريل/نيسان 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.rfa.org/english/news/korea/executions-04102019175353.html

75 محاكم مكافحة الإرهاب هي محاكم خاصة أُنشئت بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997، الذي استخدمته السلطات لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بموجب قانون العقوبات.

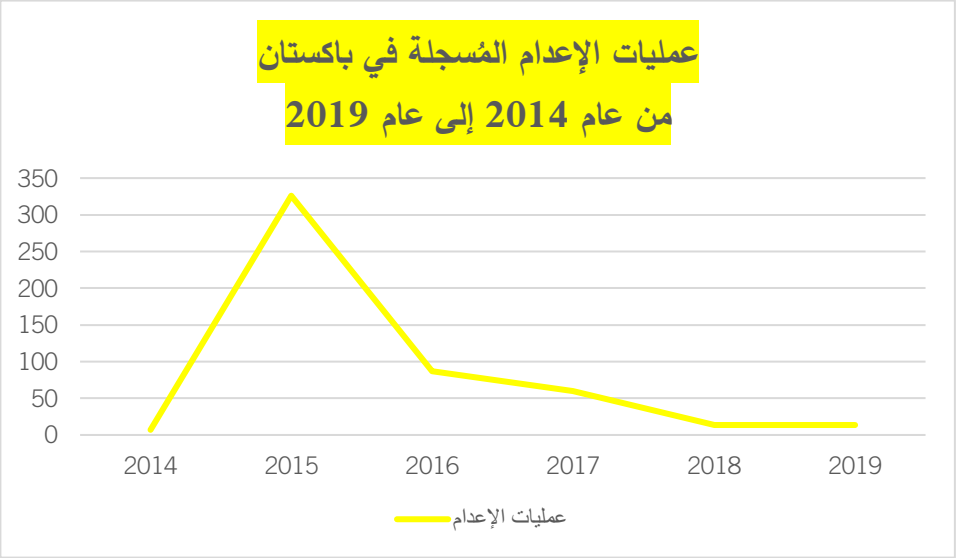

وأشارت الأرقام التي أعلنها المدير العام لوحدة المراقبة في المحكمة العليا، سهيل ناصر، أن محاكم المحاكمات الجنائية النموذجية أصدرت 541 حكماً بالإعدام خلال العام.[76] وقد بدأ عمل هذه المحاكم اعتباراً من 1 أبريل/نيسان للتغلب على تراكم القضايا الجنائية.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية صدور 91 حكماً جديداً بالإعدام من محاكم عادية أو محاكم خاصة، وكان معظمها على تهم القتل العمد. وكان من بين التهم الأخرى التجسس (حكمان من محكمة عسكرية)، و"التجديف" (حكم واحد). ومن بين 91 حكماً، صدر 50 حكماً عن محاكم مكافحة الإرهاب.

ولم تُسجَّل أية أحكام جديدة بالإعدام في **بابوا غينيا** الجديدة، ويمثل هذا تطوراً مهماً بالمقارنة بالعام السابق، حيث صدرت أحكام بالإعدام على تسعة رجال. ويُعتقد أنه كان هناك 20 شخصاً على ذمة أحكام بالإعدام بحلول نهاية العام، ومن بينهم 10 تأيدت أحكامهم وأصبحت نهائية.

وفي أعقاب انتخابات التجديد النصفي في مايو/أيار 2019 في **الفلبين**، والتي فاز فيها الحزب الحاكم، "حزب الفلبين الديمقراطي- قوة الشعب"، بأغلبية غير مسبوقة سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، طلب الرئيس رودريغو دوتيرتي مجدداً إعادة فرض عقوبة الإعدام على " الجرائم الشنيعة المتعلّقة بالمخدرات غير المشروعة وجرائم السلب"، وجاء ذلك خلال خطابه الرابع عن حالة الأمة.[77] وبحلول نهاية العام، كانت هناك 10 مشاريع قوانين لتحقيق هذا الغرض ينظر فيها مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى 13 مشروع قانون ينظر فيها مجلس النواب. ويُذكر أن الفلبين من الدول الأطراف في "البروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وأفادت السلطات في **سنغافورة** بانخفاض أعداد عمليات الإعدام التي نُفِّذت في عام 2019 بمقدار ثُلثين بالمقارنة بالعدد المرتفع ارتفاعاً قياسياً في العام السابق (13). ومن بين عمليات الإعدام الأربعة التي نُفِّذت، كان اثنان على مدانين بتهمة الاتجار بالمخدرات، واثنان على مدانين بتهمة القتل العمد. ومن بين هذه الأحكام حُكم صدر وفقاً لفرض عقوبة الإعدام بشكل تقديري على تهم القتل العمد، وحكم صدر وفقاً لفرض عقوبة الإعدام وجوباً على تهم الاتجار بالمخدرات.[78] وعُلم أن مواطنيْن ماليزيين كانا ضمن من أُعدموا. وصدر 12 حكماً جديداً بالإعدام خلال العام، وجميعها صدرت وجوباً في قضايا اتجار بالمخدرات. وفي ثلاث من هذه القضايا، وجد القاضي أن دور أحد المتهمين كان مجرد "توصيل" المخدرات"؛ مما يفي بأحد المتطلبات التي تمنح القضاة سلطة تقديرية في إصدار الحكم، بموجب "قانون إساءة استخدام المخدرات" المُعدَّل. وبالرغم من ذلك، لم يعتد الادعاء بأن المتهمين قد ساعدوا الدولة في اعتراض مزيد من أنشطة الاتجار بالمخدرات، مما أدى إلى فرض عقوبة الإعدام وجوباً. وفي قضايا أربعة متهمين آخرين، توفرت فيها معياري تجيز استخدام السلطة التقديرية في الحكم، اختار القضاة عدم إصدار أحكام بالإعدام.

وفي رد كتابي مُقدم للبرلمان، ذكر ك. شانموغام، وزير الشؤون الداخلية، أن هناك عمليات إعدام نُفِّذت خلال عام في المتوسط من صدور حكم من المحكمة العليا بتأييد حكم الإعدام نهائياً، وأن السلطات دأبت منذ عام

76 "المحاكم النموذجية تنتهي من نظر 30,049 قضية في عام 2019"، صحيفة "باكستان توداي"، 3 يناير/كانون الثاني 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.pakistantoday.com.pk/2020/01/03/model-courts-disposed-of-30049-cases-in-2019/

77 "دوتيرتي يطلب من مجلس النواب إعادة فرض عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات والسلب"، "وكالة أنباء الفلبين"، 23 يوليو/تموز 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.pna.gov.ph/articles/1075720

78 في أعقاب تعديلات تشريعية على قانون العقوبات في عام 2012، ظلت عقوبة الإعدام إلزامية بالنسبة لحالات القتل العمد، بموجب الفصل 300(أ)، وتقديرية بالنسبة لحالات القتل الناجم عن أذى جسدي مُتعمد، بموجب الفصل 300(ب) و(ج) و(د) من قانون العقوبات.

2016 على إبلاغ السجناء وأهاليهم في الوقت نفسه برفض التماسات العفو وبموعد تنفيذ الإعدام.[79] كما أعلن الوزير أن هذا الإجراء سوف يخضع للمراجعة للسماح بمهلة أطول بين الإشعارين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قضت المحكمة المركزية في مدينة شانغون في **كوريا الجنوبية** بإدانة شخص ذي إعاقة عقلية شديدة بتهمة الحرق والقتل العمد، وحكمت عليه بالإعدام.[80] ووفقاً لما ذكره صحفيون لدى المحكمة، فقد كانت المحكمة لدى اتخاذ قرارها على علم بالإعاقة العقلية الشديدة لدى الرجل، ولكنها وبالرغم من ذلك مضت قُدماً في إصدار حكم بالإعدام، فيما يُعد انتهاكاً للضمانات الدولية التي تكفل حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام.[81] وفي يونيو/حزيران، رفضت الحكومة توصية من "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا" بالتصديق على "البروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[82] وبحلول نهاية العام، كان هناك 60 شخصاً، بينهم مواطنان أجنبيان، ينتظرون تنفيذ أحكام بالإعدام فيهم، بعد أن أصبحت أحكامهم نهائية.

وفي 26 يونيو/حزيران، أعلن رئيس **سري لنكا** آنذاك مايثريبالا سيريسينا أنه وقّع على أذون بإعدام أربعة سجناء، وأن إعدامهم شنقاً سوف يُنفَّذ خلال الأيام التالية.[83] وكان الرئيس قد أعرب مراراً عن اعتزامه استئناف تنفيذ أحكام الإعدام، بعد مرور أكثر من أربعة عقود دون تنفيذ أي إعدامات، وخاصةً في حالات الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ولم يُفصح عن أية تفاصيل أخرى بشأن الحالات الأربع التي اختيرت أو بشأن موعد الإعدام. وفي 5 يوليو/تموز، قررت المحكمة العليا وقف تنفيذ الإعدامات للسماح بمزيد من الوقت للنظر في الالتماسات المُقدمة من السجناء. وقالت المحكمة إن الاختيار التعسفي للسجناء الأربعة، وحالة التكتم التي تحيط بأوامر الإعدام تمثل انتهاكاً لحق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وكانت الالتماسات لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.[84] وصدر ما لا يقل عن 34 حكماً جديداً بالإعدام، من بينها 19 بتهمة القتل العمد، و15 بتهم تتعلق بالمخدرات.

ولم تُنفذ أي إعدامات في **تايوان**، بينما عُلم بصدور حكمين جديدين بالإعدام في قضيتي قتل عمد. وبحلول نهاية العام، كان هناك 39 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام، وقد أصبحت أحكامهم نهائية. وفي مارس/آذار، أُفرج عن شخص بعدما أمضى 18 عاماً سجيناً على ذمة حكم بالإعدام، وجاء الإفراج عقب ظهور أدلة جديدة للطب الشرعي تثير شكوكاً حول صحة قرار إدانته وحكم الإعدام الصادر ضده. وقد قبلت المحكمة العليا في تايوان الطلب الذي تقدم به لإعادة محاكمته وألغت قرار إدانته، وفي نهاية المطاف قررت الإفراج عنه نظراً لعدم كفاية الأدلة. وتُوفي ثلاثة سجناء من المحكوم عليهم بالإعدام أثناء احتجازهم، وتُوفي اثنان منهم بسبب المرض، بينما انتحر الثالث. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، أقر مجلس اليوان التشريعي تعديل "قانون السجون"، بما يكفل تحسين ترتيبات الاتصال مع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام وزياراتهم، وكذلك توفير فرص عمل وتدريب مهني في السجن.[85]

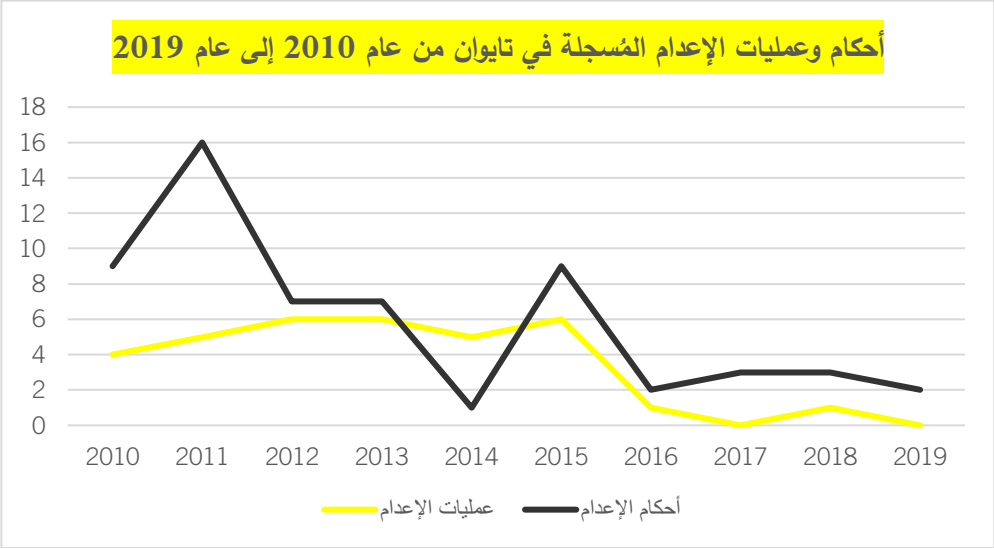

79 برلمان سنغافورة، *"جدول زمني للفترة منذ صدور القرار النهائي لمحكمة الاستئناف حتى تنفيذ الإعدام شنقاً، وتوقيت إخطار مقدم الالتماس بنتيجة التماس الرأفة وبتاريخ الإعدام"*، 8 يوليو/تموز 2019.

80 "محكمة في كوريا الجنوبية تُصدر حكماً بالإعدام على قاتل مصاب بالفصام"، إذاعة "كي إس بي ورلد"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: http://world.kbs.co.kr/service/news_view.htm?lang=e&Seq_Code=149652

81 من بين هذه الضمانات المبدأ رقم 3 من "الضمانات التي تكفل حماية الأشخاص الذين يواجهون حكماً عليهم بالإعدام".

82 "كوريا الجنوبية ترفض الانضمام إلى بروتوكول دولي يناهض عقوبة الإعدام"، "وكالة أنباء يونهاب"، 13 يونيو/حزيران 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: https://en.yna.co.kr/view/AEN20190613009300320

83 منظمة العفو الدولية، *"سري لنكا: الرئيس مايثري بالا سيريسينا يوقّع أذوناً بإعدام أربعة سجناء، وسط تكتم بشأن الخطط"*. (بيان صحفي، 26 يونيو/حزيران 2019) [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.amnesty.org/en/latest/news/2019/06/sri-lanka-president-maithripala-sirisena-signs-execution-warrants-for-four-prisoners-plans-shrouded-in-secrecy/

84 "المحكمة العليا في سري لنكا تمدّد أمراً بوقف تنفيذ أحكام الإعدام"، "كولومبو بايج"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.colombopage.com/archive_19B/Dec09_1575871573CH.php

85 لمزيد من المعلومات عن عقوبة الإعدام في تايوان، انظر أيضاً موقع "التحالف التايواني لإنهاء عقوبة الإعدام" [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.taedp.org.tw/en

وصدر ما لا يقل عن 16 حكماً جديداً بالإعدام في **تايلند** خلال عام 2019، على حد علم منظمة العفو الدولية. وكان آخر إعدام قد نُفذ في البلاد في عام 2018. وأفادت الأنباء أنه للمرة الأولى من نوعها صدر أحد هذه الأحكام على امرأة بموجب استئناف قدمته المحكمة العليا، مما يحرمها من خيار استئناف الحكم.[86] وفي 3 مايو/أيار، أصدر الملك ماها فاجيرالونغكورن باديتش ثيارا وانغكون مرسوماً ملكياً بمناسبة احتفال تنصيبه ملكاً، وهو ينص على منح العفو للمحكوم عليهم بالإعدام الذين استنفدوا سُبل النقض القانوني.[87] وأفادت الأرقام الرسمية التي قُدمت لمنظمة العفو الدولية أن 243 شخصاً قد استفادوا من هذا الإجراء، مما أدى إلى انخفاض كبير في إجمالي الأشخاص الذين عُرف أنهم محكوم عليهم بالإعدام. وأشارت السلطات إلى أنه بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2019، كان عدد المحكوم عليهم بالإعدام يبلغ 312 شخصاً، بينهم 56 امرأة، بينما كان العدد 551 في العام السابق. ومن بين هذا العدد الإجمالي، كانت الأحكام الصادرة ضد 49 من مواطني تايلند وثلاثة أجانب أحكاماً نهائية.

وفي 27 مايو/أيار، نُشرت في الجريدة الرسمية التعديلات على القانون الجنائي، والتي تنص على فرض عقوبة الإعدام في حالة الاغتصاب الذي يفضي إلى الموت.[88]

ولم تُصدر السلطات في **فيتنام** أية أرقام عن الإعدامات أو عن أحكام الإعدام خلال عام 2019، مما يجعل من غير الممكن تقييم الاتجاهات بشأن استخدام العقوبة. وفي تقرير قُدم إلى لجنة العدل في المجلس الوطني (البرلمان) في مطلع سبتمبر/أيلول 2019، ذكرت الحكومة أن 68 شخصاً قد أُعدموا في الفترة من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2018 إلى 31 يوليو/تموز 2019، وأن عدد أحكام الإعدام الصادرة في الشهور السبعة الأولى من عام 2019 تزيد بنسبة 25 بالمئة عن العدد خلال الفترة نفسها من عام 2018. كما أشارت الحكومة إلى أن 229 شخصاً من من هم على ذمة أحكام الإعدام ظلوا ينتظرون تنفيذ الإعدام لفترات تراوحت بين خمس و10 سنوات، وأن هناك 20 سجيناً آخرين ينتظرون تنفيذ الإعدام منذ أكثر من 10 سنوات. وفي حالات 10 سجناء، أوقف تنفيذ الإعدام بسبب عدم الاتساق في بياناتهم الشخصية، أو المخاوف من صدور إدانات خاطئة، أو ورود معلومات جديدة في القضايا.

ورصدت منظمة العفو الدولية أنباء الإعدامات وأحكام الإعدام على مدار العام ولكنها لم تتمكن إلا من جمع معلومات تشير إلى صدور 76 حكماً جديداً بالإعدام، من بينها ثلاثة أحكام صدرت على مدانين بتهمة القتل العمد، و73 حكماً صدرت على مدانين بالاتجار بالمخدرات. وفي 14 يونيو/حزيران، أقر المجلس الوطني الفيتنامي قانون تنفيذ القانون الجنائي، والذي يبدأ سريانه اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2020. وينص القسم 4 من القانون على الإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ أحكام الإعدام، كما يورد أسباباً تُجيز تأجيل الإعدام، مثل تلقي السلطات حقائق جديدة تتعلق بالجريمة. ولا تتضمن الإجراءات السماح بمقابلة أخيرة بين السجين وأقاربه قبل تنفيذ الحكم، بينما تُجيز لأفراد الأسرة استلام جثث ذويهم لدفنها بعد إعدامهم.

وفي ديسمبر/كانون الأول، عُلق قرار الإدانة وحكم الإعدام الصادرين ضد هو دوي هاي، بعد أن أمرت نيابة الشعب العليا بإعادة التحقيق في القضية. وقال هو دوي هاي إنه أُجبر على "الاعتراف" بجريمة القتل العمد تحت وطأة التعذيب أثناء خضوعه للتحقيق أمام الشرطة. وقد تراجع لاحقاً عن هذا "الاعتراف". وقد اتسمت قضيته بعدد من المخالفات الإجرائية، وبتجاهل أدلة أساسية على براءته. وقد اقترب من لحظة تنفيذ الإعدام مرتين خلال السنوات العشر الماضية.[89]

86 "الحكم على امرأة بالإعدام بتهمة قتل شريكها الياباني"، صحيفة *"بانكوك بوست"*، 6 أغسطس/آب 2019. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط: www.bangkokpost.com/learning/easy/1725467/woman-sentenced-to-death-for-murder-of-japanese-partner

87 الجريدة الرسمية لمملكة تايلند، مرسوم العفو الملكي رقم (2019) 2562 .B.E.

88 تعديل القانون الجنائي (رقم 27) لسنة 2019.

89 لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة العفو الدولية، "أحكام وعمليات الإعدام في 2018" (رقم الوثيقة: ACT 50/9870/2019)، ص 27.

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- بيلاروس تستمر في فرض وتنفيذ أحكام الإعدام
- استمرت كازاخستان وروسيا الاتحادية وطاجيكستان في احترام وقف تنفيذ عمليات الإعدام.
- طاجيكستان من المقرر أن تبدأ في إجراءات الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2019	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2019	الأشخاص المعروف بأنهم يواجهون أحكام الإعدام مع نهاية 2019
بيلاروس	2+	3+	2
كازاخستان	0	0	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

أبرز التطورات القطرية

أعدمت السلطات في مركز الاحتجاز رقم 1 بمينسك في **بيلاروس** أليكساندر زيلنيكاف في يونيو/حزيران[90]. وقد حُكِم عليه بالإعدام إلى جانب المتهم الآخر فياتشيسلاف سوخاركو في إعادة محاكمة جرت في يناير/كانون الثاني 2018، بعد إدانته بارتكاب جريمة قتل. وقد رفع أليكساندر زيلنيكاف شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر/كانون الأول 2018 وكانت اللجنة قد طلبت من السلطات في بيلاروس عدم تنفيذ حكم الإعدام طالما أن القضية كانت قيد النظر[91].

ويُعتقد أن فياتشيسلاف سوخاركو أُعدِم أيضا في الوقت ذاته الذي أعدم خلاله أليكساندر زيلنيكاف، لكن السلطات لم تصدر تأكيدا رسميا بحلول نهاية السنة[92].

وأكد مكتب المدعي العام الإقليمي في ماهيليو أن أليكساندر أسيبوفيتش أُعدِم في ديسمبر/كانون الأول في مينسك. وأدانت المحكمة الإقليمية في ماهيليو أليكساندر زيلنيكاف وحكمت عليه بالإعدام في يناير/كانون الثاني بتهمة القتل، وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم في مايو/أيار[93].

وفي يوليو/تموز، أدانت المحكمة الإقليمية في فيسيبسك فيكتار بافلاف وحكمت عليه بالإعدام بتهمة القتل. وأيدت المحكمة العليا قرار الإعدام في نوفمبر/تشرين الثاني، الأمر الذي يعرضه لخطر تنفيذ الإعدام بشكل وشيك[94].

في أكتوبر/تشرين الأول، أدانت المحكمة الإقليمية لبريست فيكتار سرحيل وحكمت عليه بالإعدام بتهمة القتل. وفيكتار بافلاف وفيكتار سيرحيل هما الشخصان الوحيدان عُرف بأنهما محكوم عليهما بالإعدام بحلول نهاية عام 2019.

90 مركز حقوق الإنسان "فياسنا" *إعدام شخص مدان محكوم عليه بالإعدام في بيلاروس على هامش الألعاب الأوروبية الثانية*، 13 يونيو/حزيران 2019، http://spring96.org/en/news/93194

91 مركز حقوق الإنسان "فياسنا"، *مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يسجل شكوى من سجين محكوم عليه بالإعدام في بيلاروس*، 29 ديسمبر/كانون الأول 2018، https://dp.spring96.org/en/news/91717

92 منظمة العفو الدولية، *بيلاروس، منظمة العفو الدولية تدين تنفيذ حكم إعدام آخر*، (Index: EUR 49/0535/2019)

93 "المحكمة العليا تؤيد حكم الإعدام في قضية القتل المزدوج"، قناة الراديو RFE/RL، 14 مايو/أيار 2019، www.rferl.org/a/belarusian-supreme-court-upholds-death-sentence-in-double-murder-case/29940461.html

94 مركز حقوق الإنسان "فياسنا"، *المحكمة العليا تؤيد حكم الإعدام الصادر على فيكتار بافلاف*، 12 نوفمبر/كانون الثاني 2019، http://spring96.org/en/news/94940

وواصل المقرر العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في تقريره، في ديسمبر/كانون الأول، إثارة المخاوف بشأن السرية التي تُنفذ بها الإعدامات في بيلاروس. وسلّط الضوء على أن السلطات لا تزال تعدم الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بدون إعلام السجناء مسبقا، أو عائلاتهم، أو محاميهم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن العائلات من استعادة جثامين أعضاء العائلات، أو حتى معرفة الأماكن التي دُفنوا فيها[95]. وعبر أيضا عن قلقه بأن "العديد من أحكام الإعدام تصدر في أعقاب محاكمات جائرة بحيث أن أدلة الإدانة تم الحصول عليها من خلال "اعترافات" ناتجة عن استخدام التعذيب أو في ظل غياب أي محامي دفاع"[96]

وأشارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في تقريرها الصادر في مايو/أيار، من بين أمور أخرى، إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بتطبيق عقوبة الإعدام في هذا البلد. وبالرغم من أنها رحبت بعمل مجموعة العمل البرلمانية بشأن مسألة عقوبة الإعدام التي أنشئت في أوائل عام 2017، فإنها أبرزت غياب أي تقدم عند إعداد تقريرها مؤكدة أنه من الواضح أن "تحقيق تغيير مهم يتطلب إرادة سياسية وقيادة"[97]. وحثت الحكومة في بيلاروس على إعادة النظر في سياستها الرسمية القاضية بأن أحكام الإعدام ينبغي الإبقاء عليها حتى تؤيد أغلبية السكان إلغاءها، مضيفة أن إجراء استفتاء غير مطلوب حيث يمكن للرئيس أو البرلمان اتخاذ قرار بشأن وقف التنفيذ.[98]

وفي ديسمبر/ كانون الأول، أمر رئيس **كازاخستان** قاسم جومارت توكاييف وزارة الشؤون الخارجية البدء في إجراءات الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام [99]. ويلزم البروتوكول الاختياري البلدان الأطراف فيه بإلغاء عقوبة الإعدام.

95 الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، *إلغاء حكم الإعدام في الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس أوروبا، بيلاروس والبلدان التي لها صفة التعاون – تقرير عن الوضع*، 50 (2019) Jur/AS، 11 ديسمبر/كانون الأول 2019، الفقرة 37

96 الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، *إلغاء حكم الإعدام في الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس أوروبا، بيلاروس والبلدان التي تعاونت برلماناتها في الأمر– تقرير عن الوضع*، 50 (2019) Jur/AS، 11 ديسمبر/كانون الأول 2019، الفقرة 38

97 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وثيقة الأمم المتحدة رقم. A/HRC/41/52 الفقرة 90

98 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وثيقة الأمم المتحدة .A/HRC/41/52 الفقرة 23

99 "كازاخستان تنوي التوقيع على البروتوكول الدولي بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، وكالة الأنباء الدولية KAZINFORM، 20 ديسمبر/كانون الأول 2019 www.inform.kz/en/kazakhstan-intends-to-sign-international-protocol-on-death-penalty-abolition_a3596675

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توجهات على مستوى المنطقة

- ازدادت عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 16% بسبب الزيادات الكبيرة في الإعدامات التي نُفذت في العراق والمملكة العربية السعودية.
- نفَّذت سبعة بلدان عمليات إعدام واستأنفت البحرين تنفيذ عمليات الإعدام بعد مرور سنة على وقفها.
- ظلَّت إيران والمملكة العربية السعودية والعراق تحتل المرتبة الأولى بين بلدان المنطقة، حيث شهدت 92% من مجمل عمليات الإعدام.
- انخفضت أحكام الإعدام المسجلة بنسبة 40%، وذلك بسبب انخفاضها في مصر والعراق بشكل رئيسي.
- فرضت مصر 62% من أحكام الإعدام المعروفة في المنطقة على الرغم من هبوط أحكام الإعدام المسجلة في البلد.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019	عدد الأشخاص الذين يُعرف بأنهم محكومون بالإعدام في نهاية عام 2019
الجزائر	0	4+	+
البحرين	3	4+	28+
مصر	32+	435+	+
إيران	251+	+	+
العراق	100+	87+	8,000+[100]
إسرائيل	0	0	0
الأردن	0	8+	8+
الكويت	0	5+	+
لبنان	0	23	47+
ليبيا	0	0	+
المغرب/الصحراء الغربية	0	7+	+
عمان	0	7+	+
(دولة) فلسطين	0	4[101]	+
قطر	0	2+	+
المملكة العربية السعودية	184	5+	+
سوريا	+	+	+

100 أعدم العراق 100 شخص منذ يناير/كانون الثاني، و8000 شخص محكومون بالإعدام رسمياً، روداو، 19 أغسطس/آب 2019، على الرابط: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/190820191

101 فُرضت هذه الأحكام من قبل محاكم تديرها سلطات الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019	عدد الأشخاص الذين يُعرف بأنهم محكومون بالإعدام في نهاية عام 2019
تونس	0	39+	+
الإمارات العربية المتحدة	0	18+	+
اليمن	7	55	+

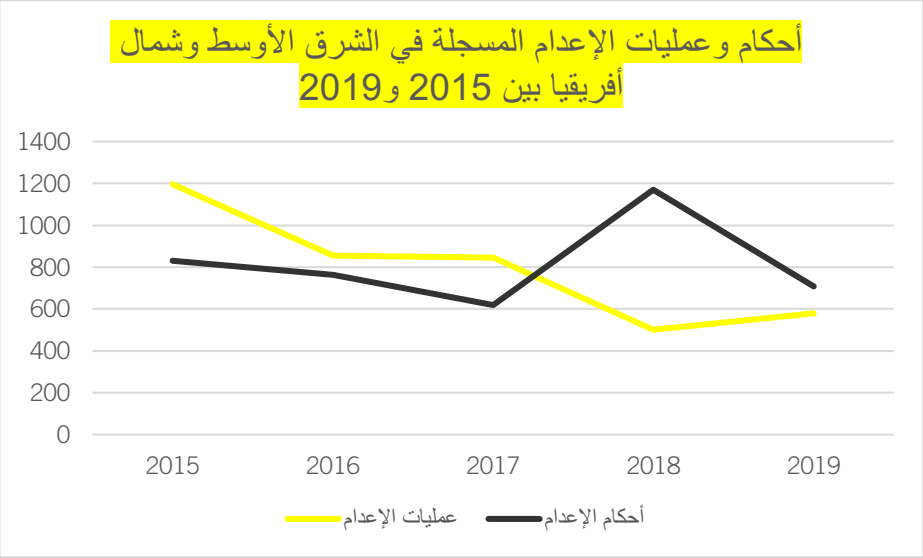

ازداد عدد عمليات الإعدام المسجلة لدى منظمة العفو الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2019. فقد ارتفع عددها بنسبة 16%، أي من 501 عملية إعدام في عام 2018 إلى 579 عملية إعدام في عام 2019، الأمر الذي يتعارض مع الاتجاه نحو الانخفاض في عمليات الإعدام المسجّلة منذ عام 2015.[102]

وكانت الزيادة الكبيرة في عدد عمليات الإعدام في العراق والمملكة العربية السعودية مسؤولة إلى حد كبير عن ارتفاع عدد عمليات الإعدام في المنطقة. فقد ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة في العراق بنسبة 92%، أي من 52 عملية في عام 2018 إلى 100 عملية في عام 2019؛ وارتفع بنسبة 23% في السعودية، أي من 149 عملية في عام 2018 إلى 184 عملية في عام 2019. وعُلم أن سبعة بلدان- وهي البحرين، مصر، إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، سوريا واليمن- نفَّذت عمليات إعدام خلال العام. واستأنفت البحرين تنفيذ عمليات الإعدام في عام 2019، بينما لم تنفذ أية عملية إعدام في عام 2018. واستطاعت منظمة العفو الدولية تأكيد المعلومات التي أفادت بوقوع عمليات إعدام في سوريا في عام 2019، ولكنها لم تحصل على معلومات كافية تمكّنها من إعطاء حد أدنى موثوق لعددها. أما إيران، التي كان فيها عدد الإعدامات في عام 2019 أقل بحالتين منه في عام 2018، فقد ظلّت تحتل المرتبة الأولى في المنطقة في عدد الإعدامات التي نفذتها، حيث سُجّلت 251 عملية إعدام فيها، تلتْها المملكة العربية السعودية والعراق، حيث بلغت عمليات الإعدام في السعودية 184 عملية وفي العراق 100 عملية. وبلغت نسبة الإعدامات في هذه البلدان الثلاثة 92% من مجموع الإعدامات المسجلة في المنطقة.

وفي عام 2019 سجلت منظمة العفو الدولية 707 أحكام بالإعدام في المنطقة، ما يعني أنها انخفضت بنسبة 40% عما كانت عليه في عام 2018، حيث سُجل 1,170 حكماً بالإعدام. وقد جاء انخفاض هذه الأعداد نتيجةً لانخفاض كبير في عدد أحكام الإعدام المسجلة في مصر (من 717 حالة في عام 2018 إلى 435 حالة في عام 2019). وفي العراق (من 271 في عام 2018 إلى 87 في عام 2019). وسُجلت أحكام بالإعدام في جميع بلدان المنطقة باستثناء إسرائيل- التي ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية، ولكنها أبقت عليها في حالات الجرائم الاستثنائية- وما عدا ليبيا كذلك.

102 في السنوات الأخيرة سجلت منظمة العفو الدولية عمليات الإعدام التالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: في عام 2014: 491 حالة؛ في 2015: 1196 حالة؛ في 2016: 856 حالة؛ في 2017: 847 حالة؛ في 2018: 501 حالة.

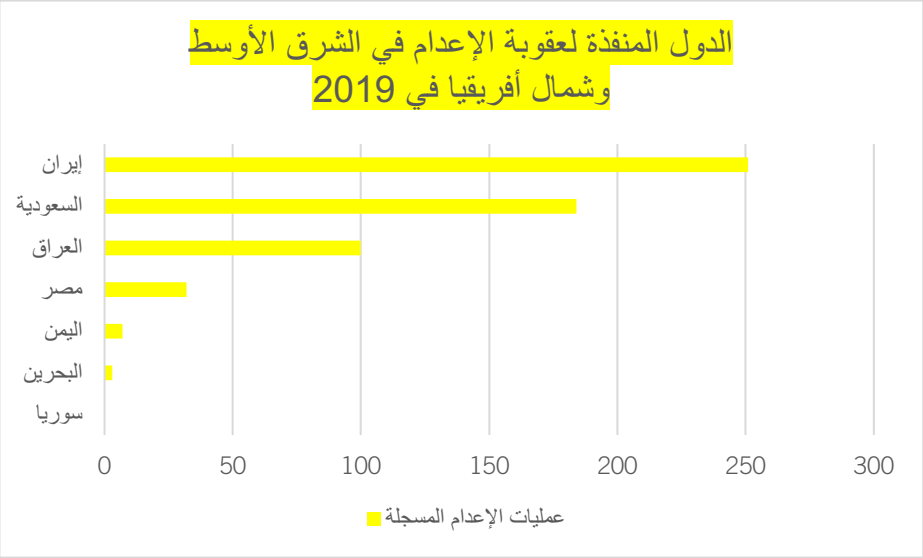

أبرز التطورات القطرية

في يونيو/ حزيران أصدرت محكمة عسكرية في **الجزائر** ثلاثة أحكام بالإعدام، من أصل أربعة أحكام مسجلة، على ضباط استخبارات بتهم إفشاء أسرار الدولة والاتصال بجهات أجنبية.[103] وفي يناير/ كانون الثاني صدر حكم الإعدام الرابع على شخص متهم بجريمة القتل العمد من قبل المحكمة الجنائية في ولاية تبسة.[104]

في **البحرين** سجَّلت منظمة العفو الدولية ثلاث عمليات إعدام وأربعة أحكام بالإعدام. وقد أُعدم الأشخاص الثلاثة في 27 يوليو/تموز، ومنهم محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد الملالي، اللذيْن أيَّدت محكمة الاستئناف الإدانات وأحكام الإعدام الصادرة بحقهما في 28 يناير/ كانون الثاني وأيَّدتها محكمة تمييز في 6 مايو/أيار. وكانت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة في البحرين قد أدانت الرجلين بجرائم، من بينها "تأسيس جماعة إرهابية والانضمام إليها"، إثر محاكمة جماعية طالت 60 شخصاً في يناير/كانون الثاني 2018. وقال الرجلان إن أفراد الأمن استخدموا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لإرغامهم على توقيع اعترافات لم يتسنَّ لهما قراءتها.[105] وحُكم بالإعدام على أربعة أشخاص على الأقل: اثنان منهم بتهمة القتل العمد والسرقة، واثنان آخران بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات. وصدر أحد أحكام الإعدام على مواطن بحريني أُدين بسلب وقتل عمال مهاجرين آسيويين.[106] وفي نهاية العام كان هناك ما لا يقل عن 28 شخصاً محكومين بالإعدام.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية 32 عملية إعدام و435 حكماً بالإعدام في **مصر.** وتم تنفيذ الإعدامات المسجلة كعقوبات على جرائم القتل العمد، في حين أن أحكام الإعدام صدرت على أشخاص متهمين بارتكاب جرائم من بينها القتل العمد وجرائم مرتبطة بالإرهاب، والاغتصاب، ومحاولة اغتيال الرئيس، ومحاولة القتل، والتحريض على استخدام العنف. وتم تخفيف أحكام ما لا يقل عن 16 شخصاً.

في 7 فبراير/شباط أعدمت السلطات ثلاثة رجال ممن كانوا قد حُكم عليهم بالإعدام على ارتكاب جريمة قتل نجل قاضٍ في مدينة المنصورة في عام 2014.[107] وقال هؤلاء الرجال إنهم تعرضوا للتعذيب لإرغامهم على الاعتراف بالجريمة. وفي 13 فبراير/شباط أعدمت السلطات ثلاثة أشخاص آخرين كانوا قد أُدينوا بقتل أحد ضباط الشرطة في كرداسة بالجيزة في 19 سبتمبر/أيلول 2013. واختفى قسراً أحد الرجال الثلاثة المدانين لمدة ثلاثة أيام قبل ظهوره أمام مدعٍ عام وتوجيه تهم له.[108] وادعى محامو جميع المتهمين بأن أولئك الرجال تعرضوا للتعذيب لإرغامهم على الاعتراف بجريمة القتل. كما كان من بين الإعدامات المسجّلة إعدام تسعة

---

103 عضو سابق في البرلمان الجزائري يواجه محاكمة فساد، وثلاثة ضباط حكم عليهم بالإعدام، *الشرق الأوسط*، 12 يونيو/حزيران 2019، على الرابط: https://aawsat.com/english/home/article/1763646/former-algeria-pm-faces-corruption-trial-3-officers-sentenced-death

104 تيبيسا – قتل الزوج بمساعدة العشيق: صدر الحكم"، *Alg24*، الجزائر 24، 28 يناير/كانون الثاني 2019، على الرابط: www.alg24.net/tebessa-assassine-mari-aide-amant-verdict-tombe/

105 منظمة العفو الدولية، *البحرين: معلومات إضافية- رجلان يواجهان الإعدام* (الوثيقة رقم: MDE 11/0341/2019)

106 الاعدام لبحريني قتل آسيويين بمطرقة لسرقة 41 دينارا، *الأيام* 30 يونيو/حزيران 2019، على الرابط: www.alayam.com/online/local/802449/News.html

107 منظمة العفو الدولية، *مصر تصعّد من تنفيذ أحكام الإعدام حيث أُعدم ستة أشخاص خلال أسبوعين* (بيان صحفي، 13 فبراير/شباط 2019)، على الرابط: www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/egypt-steps-up-executions-as-six-people-put-to-death-within-two-weeks/

108 المصدر نفسه

رجال أُدينوا إثر محاكمة بالغة الجور، شابَها الاختفاء القسري والتعذيب، على قتل النائب العام السابق هشام بركات في 2015.[109]

ونُفذت ما لا يقل عن 251 عملية إعدام في **إيران** خلال العام. وظل عدد الإعدامات أدنى مما كان عليه قبل تطبيق التعديلات التي أُجريت على قانون مكافحة المخدرات في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، التي أدت إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين أُعدموا بسبب جرائم مرتبطة بالمخدرات في البلاد. ومن بين 251 شخصاً الذين سجلت منظمة العفو الدولية حالات إعدامهم، أُدين 196 شخصاً بتهمة القتل العمد، و30 شخصاً بتهمة الاتجار بالمخدرات، و12 شخصاً بتهمة الاغتصاب، أحدهم أُدين بتهمتيْ القتل والاغتصاب، وأُدين ثمانية أشخاص بتهمة "*الحرابة*" (العداء لله)، ستة منهم بتهمة السلب، واثنان في ما يتعلّق بقيامهم بأنشطة سياسية؛ وأُدين اثنان بتهمة "*الإفساد في الأرض*"؛ وأُدين شخص واحد بتهمة الاختطاف والاغتصاب؛ ولم تُعرف الجريمة التي أُدين بها شخص آخر. وأُعدمت 15 امرأة، أي أكثر من عدد النساء المسجلات اللاتي أُعدمن في عام 2018 بعشر نساء. وتم إعدام 13 شخصاً أمام الملأ.

وظل قانون العقوبات الإسلامي ينص على عقوبة الرجم كأسلوب للإعدام، ولكن لم يُسجَّل أنه استُخدم خلال عام 2019. وكان الشنق هو أسلوب الإعدام الوحيد المسجل الذي استُخدم خلال العام. واستمرت عقوبة الإعدام على بعض السلوكيات الجنسية بين الأشخاص من الجنس نفسه بالتراضي والعلاقات خارج رباط الزوجية، بالإضافة إلى جرائم مُصاغة بعبارات مُبهمة، من قبيل "الإساءة إلى الرسول" و "العداء لله" و"الإفساد في الأرض".

واستمرت إيران في استخدام عقوبة الإعدام ضد أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات حظراً صارماً. وكدولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن إيران ملزمة قانونياً بالتعامل مع كل شخص دون سن الثامنة عشرة كطفل، وبالتالي ضمان عدم تعريضه لعقوبة الإعدام. وخلال العام سجلت منظمة العفو الدولية إعدام أربعة أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة.

ففي 25 أبريل/نيسان، أُعدم مهدى سهرابىفر وامين صداقت، وتجمعهما قرابة عائلية، في سجن عادل آباد في مدينة شيراز بمحافظة فارس الواقعة جنوب إيران. وقد قُبض عليهما عندما كانا في الخامسة عشرة من العمر، وأُدينا بتهم إغتصاب متعددة إثر محاكمة جائرة؛ وكانا في السابعة عشرة من العمر عندما تم إعدامهما. ووفقاً لمعلومات تلقَّتها منظمة العفو الدولية، فإن الشابين لم يكونا على علم بالحكم عليهما بالإعدام إلا قبل إعدامهما بوقت قصير. وقد ظهرت على جسديهما آثار جلدات، ما يشير إلى أنهما تعرَّضا للجَلد قبل وفاتهما. ولم يتم إبلاغ عائلتيهما ومحاميهما بالإعدام مسبقاً. وكانا محتجزين في مركز إصلاح الأحداث في شيراز منذ عام 2017. وفي 24 أبريل/نيسان نُقلا إلى سجن عادل آباد، بدون معرفة السبب حسبما ورد. وفي اليوم نفسه سُمح لعائلتيهما بزيارتهما لرؤيتهما، لكن بدون إبلاغهما بأن تلك الزيارة كانت تمهيداً لإعدامهما. وفي اليوم التالي، أي في 25 أبريل/نيسان، تلقَّت العائلتان مكالمة هاتفية من منظمة الطب الشرعي الإيراني، وهي معهد للطب الشرعي تابع للدولة، أُبلغتا فيها بإعدامهما، وطُلب منهما الحضور لاستلام جثتيهما. لقد كانت الإجراءات القانونية التي أدت إلى إدانة المراهقيْن والحكم عليهما بالإعدام جائرة وشكَّلت انتهاكاً صارخاً لمبادئ العدالة الخاصة بالأحداث. فعقب القبض عليهما، كانا قد احتُجزا لمدة شهرين في مركز اعتقال تابع للشرطة، حيث تعرَّضا للتعذيب على حد قولهما. كما أنه لم يُسمح لهما بالاستعانة بمحام خلال مرحلة التحقيقات.

وأفاد مركز عبدالرحمن برومند عن إعدام شخصين إضافيين في يوليو/تموز. وكان امير علي شادابي في السابعة عشرة من العمر عندما قُبض عليه وأُدين في وقت لاحق بارتكاب جريمة قتل عمد، وحُكم عليه بالإعدام بموجب مبدأ "*القصاص*"، وأُعدم في 14 يوليو/تموز في سجن ميناب بمحافظة هرمزغان.[110] وكان تورج عزيز (عزيززاده) في السابعة عشرة من العمر عندما اعتُقل وحُكم عليه بالإعدام بموجب مبدأ "*القصاص*" وأُعدم في 28 يوليو/تموز في سجن نور بمحافظة مازندران.[111]

وبموجب قانون العقوبات الإسلامي الإيراني، فإن الأولاد الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة قمرية فما فوق والبنات اللائي تبلغ أعمارهن أكثر من تسع سنوات قمرية، ممن تتم إدانتهم بجريمة القتل العمد وبعض الجرائم الأخرى التي يعاقَب عليها بالإعدام يمكن أن يُحكم عليهم بالإعدام بنفس الطريقة التي يُحكم بها على الراشدين. بيد أن القانون يمنح القضاة صلاحية تقديرية تمكِّنهم من الاستعاضة عن عقوبة الإعدام بعقوبة بديلة إذا وجدوا أن ثمة شكوكاً بشأن "الرشد" التام في وقت ارتكاب الجريمة.

وخلال العام كان دانيال زين العابدين يواجه خطراً شديداً من الإعدام الوشيك في سجن مهاباد عقب إدانته بجريمة وقعت عندما كان في السابعة عشرة من العمر.[112] ففي 3 يونيو/حزيران 2018، حُكم عليه بالإعدام بعد أن أدانته المحكمة الجنائية للأحداث في مدينة مهاباد بمحافظة أذربيجان الغربية بتهمة المشاركة مع

109 منظمة العفو الدولية، مصر: إعدام تسعة رجال بعد محاكمة جائرة وصمة عار بالغة (بيان صحفي، 20 فبراير/ شباط 2019)، على الرابط: www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/egypt-execution-of-nine-men-after-an-unfair-trial-a-monumental-disgrace/

110 مركز عبدالرحمن برومند، قصة شخص واحد: امير علي شادابي (إحياء ذكرى)، www.iranrights.org/memorial/story/-8385/amir-ali-shadabi

111 مركز عبدالرحمن برومند، قصة شخص واحد: تورج عزيزى (إحياء ذكرى)، www.iranrights.org/memorial/story/-8384/turaj-azizi

112 منظمة العفو الدولية، *مراهق إيراني عرضة لخطر الإعدام* (وثيقة رقم: MDE 13/0487/2019)

أربعة شبان آخرين في قتل رجل. ورفضت المحكمة طلب محاميه إصدار حكم بديل عن حكم الإعدام لكونه لم يبلغ سن الرشد التام بعد. وحاججتْ المحكمة بأنه حتى " لو كان أصغر سناً من المتهمين الآخرين، الذين كانوا جميعاً بين الثامنة عشرة والعشرين من العمر في وقت ارتكاب الجريمة، فإن الطريقة التي يتحدث بها ويناقش ويدافع عن نفسه تُظهر أن مستوى نضجه العقلي أعلى من مستواهم". وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2018، أيَّدت المحكمة العليا حكم الإعدام، ورُفض طلب دانيال زين العابدين السماح بمراجعة قضائية للحكم. وكانت الإجراءات القانونية التي أدت إلى إدانته جائرة، وشكَّلت انتهاكاً صارخاً لمبادئ قضاء الأحداث، ولم يُسمح له بالاتصال بمحام خلال فترة احتجازه قبل المحاكمة بأكملها، كما أن الإفادات التي أدلى بها، بدون حضور محامٍ، استُخدمت ضده في المحكمة.

في 4 أغسطس/آب، أُعدم عبد الله كرم الله كعب وقاسم عبد الله، وهما رجلان من الأقلية العربية الأحوازية في إيران في سجن دزفول بمحافظة خوزستان إثر محاكمة جائرة بشكل صارخ استندت إلى "اعترافات"، قال الرجلان إنها انتُزعت منهما تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لإدانتهما بارتكاب جريمة "*الحرابة*" (العداء لله). وكان عبد الله كرم الله كعب وقاسم عبد الله بين 15 شخصاً من العرب الأحوازيين الذين قُبض عليهم عقب هجوم مسلح على حفل ديني في صافي آباد بمحافظة خوزستان، في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وبعد القبض عليهم احتُجزوا قيد الحبس الانفرادي في مكان مجهول لمدة ستة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد أسابيع من وقوع الهجوم، وقبل عقد محاكمتهم، أصدرت السلطات سلسلة من البيانات التي قوَّضت مبدأ افتراض البراءة. وفي المحكمة حوكم عبد الله كرم الله وقاسم عبد الله إلى جانب ستة أشخاص عرب أحوازيين، واتهمتهم سلطات الادعاء بالارتباط بجماعة مسلحة تدعى "جند الفاروق" ووصفتها بأنها "جماعة سلفية تكفيرية"، ولكنها فشلت في تقديم أية أدلة تُظهر كيفية ارتباط المتهمين بتلك الجماعة. وتلقَّت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تُظهر مثالب التحقيق في الهجوم المسلح. ومن بين تلك المثالب عدم اتساق "الاعترافات" التي قال عنها المتهمون إنها انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب، مع الأدلة المقدمة إلى المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، قال المزارع قاسم عبد الله للمحققين إنه كان يملك بندقية، وبيَّن لهم مكان وجودها. وبحسب إفادات اختصاصي الأسلحة المعيَّن لهذه القضية وتقرير السلطات الأمنية، فقد عُثر على ثلاثة خرطوشات في مسرح الجريمة لم تتطابق مع الرصاصات التي عُثر عليها في مخزن البندقية التي أُخذت من منزل قاسم عبد الله. وعلى الرغم من هذه المثالب، فإن القاضي الذي ترأس محاكمتهم رفض إصدار أمر بالتحقيق في مزاعم تعذيبهم، وقبلَ "اعترافاتهم" كأدلة استند إليها في الحكم عليهم بالإعدام.

في **العراق**، سجلت منظمة العفو الدولية 100 عملية إعدام[113] و87 حكماً بالإعدام. وقد تم تنفيذ جميع الإعدامات المسجلة من قبل السلطات المركزية العراقية. ووفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من سلطات إقليم كردستان العراق، لم تُنفذ أية عمليات إعدام في الإقليم، ولكن صدر 45 حكماً بالإعدام وتم تخفيف 13 حكماً. وخلال العام استُخدمت عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب قوانين مكافحة الإرهاب لتشمل طائفة واسعة من الأفعال التي لا تفي بمعايير "الجرائم الأشد خطورة" المنصوص عليها في القانون الدولي. وفي هذا الصدد ذكرت الأمم المتحدة أن فرض أحكام الإعدام في مثل هذه الأنواع من الحالات غالباً ما تم إثر محاكمات جائرة.[114]

وقامت **الكويت** بتخفيف خمسة أحكام بالإعدام خلال العام. فقد تم تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق المواطن الهندي أرجون أثيموثو إلى السجن المؤبد، كما تم تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق مواطن كويتي إلى السجن لمدة 15 سنة من قبل محكمة استئناف، وأيَّدته محكمة التمييز. وتم تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق الأشخاص الثلاثة الآخرين (أحدهم من الهند، والثاني من باكستان، والثالث مجهول الجنسية) إلى السجن المؤبد.

وأفادت معلومات تلقَّتها منظمة العفو الدولية من حكومة **لبنان** بأنه منذ يناير/كانون الثاني لم تُنفذ أية إعدامات في البلاد. وذكرت الحكومة أنه صدر 23 حكماً بالإعدام، منها 17 حكماً صدرت غيابياً. وظلت طلبات تخفيف الأحكام الصادرة بحق أربعة أشخاص قيد النظر في نهاية العام. وكان 16 مواطناً أجنبياً محكومين بالإعدام، بينهم 13 شخصاً صدرت أحكامهم غيابياً.

في **المغرب/الصحراء الغربية**، قرر الملك محمد السادس تخفيف حكم بالإعدام إلى السجن المؤبد، وذلك بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لإعلان الاستقلال.[115] ولم تُنفذ أية عمليات إعدام منذ عام 1993، وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن سبعة أحكام بالإعدام في عام 2019.

وأبلغت حكومة **عُمان** منظمة العفو الدولية بأنه لم يتم تنفيذ أي إعدامات، وأنه تم إصدار أحكام بالإعدام في 2019 وكنّها لم تحدّد أي أرقام. وقد سجّلت منظمة العفو الدولية سبعة أحكام بالإعدام ورَدتْ في وسائل

113 أعدم العراق 100 شخص منذ يناير/كانون الثاني، وثمة 8,000 شخص محكومون بالإعدام: رسمي، روداو، 19 أغسطس/آب 2019، على الرابط:
https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/190820191

114 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق، المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والآثار المترتبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب مرحلة "داعش"*، يناير/كانون الثاني 2020، على الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_HRAdministrationJustice_Iraq_28January2020_AR.pdf

115 ملك المغرب يصدر عفواً عن 783 سجيناً، الديوان الملكي، 13 يناير/ كانون الثاني 2019، على الرابط:
https://royalcentral.co.uk/international/king-of-morocco-pardons-783-prisoners-114089/

الإعلام.[116] وقامت السلطات بتخفيف حكم الإعدام إلى السجن لمدة ثماني سنوات في قضية قتل عمد لأن عائلة الضحية قبلتْ "*الدية*".

في **المملكة العربية السعودية** تم تنفيذ 184 عملية إعدام – 6 نساء و178 رجلاً- وكان ذلك أكبر عدد من الإعدامات المسجلة لدى منظمة العفو الدولية في سنة واحدة في البلاد. وكان منها 84 عملية إعدام بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات؛ و55 بسبب جرائم قتل عمد؛ و37 بسبب جرائم تتعلق بالإرهاب؛ وخمس عمليات بسبب الاغتصاب؛ واثنتان بسبب الضرب والاغتصاب؛ وواحدة بسبب السطو المسلح والاغتصاب. وكان 88 شخصاً من بين 184 شخصاً الذين أُعدموا في عام 2019، يحملون الجنسية السعودية. أما الآخرون فقد كانت أغلبيتهم -52%- من المواطنين الأجانب من البلدان التالية: أفغانستان (1)؛ إثيوبيا (1)؛ الفلبين (1)؛ الصومال (1)؛ تركيا (1)؛ البحرين (2)؛ الهند (2)؛ تشاد (3)؛ الأردن (5)؛ نيجيريا (5)؛ مصر (6)؛ سوريا (10)؛ اليمن (20)؛ باكستان (35)؛ وثلاثة أشخاص لم تُعرف جنسياتهم.

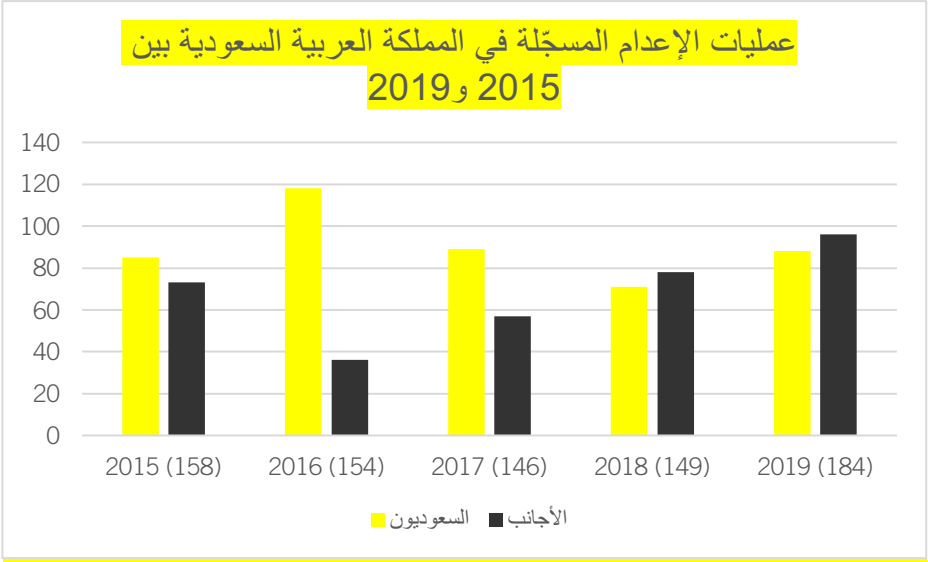

واستمرت السلطات في عدم الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة بالمحاكمات العادلة وعقوبة الإعدام. وغالباً ما تُعقد المحاكمات المتعلقة بقضايا الإعدام سراً، وتكون إجراءاتها غير عادلة وموجزة وبدون مساعدة قانونية أو تمثيل قانوني خلال مراحل الاحتجاز والمحاكمة المتعددة. وقد تتم إدانة المتهمين فقط على أساس "اعترافات" تُنتزع منهم تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وازداد استخدام عقوبة الإعدام كسلاح سياسي ضد المعارضين الشيعة[117]. ففي 23 أبريل/نيسان نُفذت عمليات إعدام جماعية طالت 37 رجلاً، بينهم 32 رجلاً من الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية. وقد أدانت المحكمة الجزائية المتخصصة 11 شخصاً منهم بتهمة التجسس لإيران وحكمت عليهم بالإعدام إثر محاكمة بالغة الجور. وكان أولئك الرجال الأحد عشر من أصل 15 رجلاً ممن أدانتهم المحكمة الجزائية المتخصصة، في ديسمبر/كانون الأول 2016، في محاكمة "خلية التجسس لصالح إيران"، وحكمت عليهم بالإعدام بتهم من بينها الخيانة العظمى، ودعم الاحتجاجات و"نشر المذهب الشيعي" و"حيازة كتب وفيديوهات محظورة". كما شملت عمليات الإعدام الجماعية 14 رجلاً أدانتهم المحكمة الجزائية المتخصصة في محاكمة جماعية بسبب مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة، وشاباً كان دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة.

116 الحكم بالإعدام في قضية المواطنة التي اشتركت مع عشيقها لقتل زوجها، *أثير*، 6 مايو/أيار 2019، على الرابط: www.atheer.om/archives/497948/؛ محكمة عُمانيّة تُصدر حكماً بالإعدام على 5 أشخاص عن هذه التهمة، وطن يغرد خارج السرب، 25 فبراير/شباط، على الرابط: https://www.watanserb.com/2019/02/25/%d9%85%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a9-%d8%b9%d9%8f%d9%85%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%91%d8%a9-%d8%aa%d9%8f%d8%b5%d8%af%d8%b1-%d8%ad%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%8b-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85-%d8%b9/

117منظمة العفو الدولية، تكميم الأفواه المعارِضة: *محاكمات مسيّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية* (رقم الوثيقة: MDE 23/1633/2020)

قضية المحتجين المعدومين الأربعة عشر

منير آل آدم © صورة خاصة

كان 14 رجلاً شيعياً سعودياً ضمن الذين أعدموا في 23 أبريل/نيسان 2019 – وهم حسين الربيع، وعبد الله الطريف، وحسين المسلّم، ومحمد الناصر، ومصطفى الدرويش، وفاضل لبّاد، وسعيد السكافي، وسلمان القريش، ومجتبى السويكت، ومنير آل آدم، وعبد الله آل اسريح، وأحمد الدرويش، وعبد العزيز السهوي، وأحمد الربيع – وكان قد حُكم عليهم بالإعدام في الأول من يونيو/حزيران 2016 في أعقاب محاكمة بالغة الجور لأربعة وعشرين رجلاً أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وقضت المحكمة أنهم مذنبون بارتكاب جرائم عنف تتعلق بمشاركتهم المزعومة في مظاهرات مناهضة للحكومة في المنطقة الشرقية بين عامي 2011 و2012. وقد أُدينوا بمجموعة من التهم تضمنت "الخروج المسلح على ولي الأمر" عبر "المشاركة في إطلاق النار على أفراد الأمن وسياراتهم" و"تصنيع وإعداد واستخدام قنابل المولوتوف"، و"السطو المسلح والسرقة"، و"زعزعة الأمن وتنظيم أعمال شغب والمشاركة فيها"، من جملة أمور أخرى.

حسين الربيع © صورة خاصة

وتُبين وثائق المحكمة أن المتهمين – ومنهم الأربعة عشر الذين حُكم عليهم بالإعدام – كانوا محتجزين رهن الحبس الاحتياطي مدة تزيد على السنتين قبل أن تبدأ محاكمتهم. وزعموا جميعهم أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الاستجواب لانتزاع "اعترافات منهم". وطالب بعض المتهمين القضاة بأن يطلبوا من السجن مشاهد الفيديو التي قالوا إنها تبين تعرضهم للتعذيب. وطلب آخرون من المحكمة استدعاء المحققين كشهود لوصف كيفية الحصول على "الاعترافات". وفي جميع الحالات تجاهل القضاة هذه الطلبات، ولم يأمروا بإجراء تحقيقات في المزاعم. ويبدو أن المحكمة الجزائية المتخصصة قد استندت إلى حد كبير في قرارها إلى "الاعترافات". وقد أُعدم الرجال الأربعة عشر جميعهم في 23 أبريل/نيسان 2019.

عبد الكريم الحواج © صورة خاصة

كان شخص آخر من الأشخاص السبعة والثلاثين الذين أعدموا في 23 أبريل/نيسان 2019 رجلاً شيعياً يقل عمره عن 18 عاماً عند وقوع الجرم المزعوم؛ فقد قُبض على عبد الكريم الحواج عندما كان في السادسة عشرة من عمره. وفي 27 يوليو/تموز 2016، حكم عليه بالإعدام في المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم ارتكاب مجموعة من ذات الصلة بالاحتجاجات المناهضة للحكومة. ويبدو أن المحكمة قد استندت في قرارها فقط إلى "الاعترافات" التي يقول إنه أُرغم على الإدلاء بها أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وتعرضه للتعذيب. وفي 16 يناير/كانون الثاني 2014، قُبض على عبد الكريم الحواج عند نقطة تفتيش في العوامية. واقتيد إلى سجن المديرية العامة للمباحث في مدينة القطيف حيث قال إن حراس السجن اعتدوا عليه بالضرب بأيديهم وأحذيتهم وعصيهم. وبعد أسبوع نُقل إلى سجن المديرية العامة للمباحث في الدمام عاصمة المنطقة الشرقية حيث تعرض، كما زُعم، للتعذيب بما في ذلك ضربه وتهديده بقتل أسرته أثناء استجوابه من جانب موظفي المديرية العامة للمباحث لحمله على كتابة "اعتراف" والتوقيع عليه. ولم يُسمح له بمقابلة محام خلال الاحتجاز والاستجواب السابقين للمحاكمة، وقال إنه قد احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي في الحبس الانفرادي طوال الأشهر الخمسة الأولى لاعتقاله. وقد بحثت عائلته عنه في مراكز الشرطة والسجون في محافظة القطيف، لكن المسؤولين فيها أخبروهم بأنه ليس محتجزاً في هذه الأماكن.

في يونيو/حزيران، وعقب ضغوط دولية مورست بشأن قضيته، حُكم على مرتجى قريريص، وهو شاب كان يواجه عقوبة الإعدام، بالسجن لمدة 12 سنة بدلاً من عقوبة الإعدام[118]. وكان قد قُبض عليه وهو في الثالثة عشرة من العمر. ومن بين التهم التي وُجهت إليه: الانضمام إلى "تنظيم إرهابي"، وإلقاء قنابل مولوتوف على مركز للشرطة، وإطلاق النار على قوات الأمن. ومُنع من مقابلة محام إلى ما بعد الجلسة الأولى لمحاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، في أغسطس/آب 2018.

ولم تُسجَّل أية عمليات إعدام في **الإمارات العربية المتحدة**، ولكن المحاكم أصدرت ما لا يقل عن 18 حكماً بالإعدام على ارتكاب جرائم، من بينها القتل العمد والاغتصاب والسطو المسلح. وتم تخفيف حكم واحد بالإعدام إلى السجن المؤبد من قبل محكمة استئناف.

في يناير/كانون الثاني، ذكرت تقارير إعلامية أن المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي ردّت حكم إعدام وأمرت محكمة الاستئناف بإعادة النظر في القضية استناداً إلى أنه بموجب الشريعة الإسلامية لا يجوز للأبناء المطالبة بتوقيع عقوبة الإعدام ضد والدهم بعد وفاة والدتهم.[119] وكان الأبناء قد رفضوا "*الدية*" مقابل العفو عن والدهم، وطالبوا بإصدار حكم الإعدام عليه بسبب قيامه بقتل والدتهم.

في مارس/آذار، أدانت إحدى المحاكم رجلاً باكستانياً بارتكاب جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصُّد، ومحاولة القتل، ومحاولة السرقة، وحكَمت عليه الإعدام. [120]

118 منظمة العفو الدولية، *المملكة العربية السعودية: بعد قرار إلغاء إعدام شاب، يجب إلغاء عقوبة الإعدام لجميع الأحداث* (بيان صحفي، 17 يونيو/حزيران 2019) على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/06/saudi-arabia-decision-to-spare-teenagers-life-must-be-followed-by-abolition-of-death-penalty-for-all-juveniles/

119 محكمة إماراتية ترفض توقيع عقوبة الإعدام على رجل قتل زوجته، خليج تايمز، 25 يناير/كانون الثاني 2019، على الرابط: www.khaleejtimes.com/news/crime-and-courts/UAE-court-rejects-death-penalty-for-man-who-murdered-wife

120 الحكم بإعدام رجل على جريمة قتل أُم وطعن أطفال في منـزل بالفجيرة، ذي ناشونال، 26 مارس/آذار 2019، على الرابط: https://www.thenational.ae/uae/man-sentenced-to-death-for-killing-mother-and-stabbing-children-at-fujairah-home-1.841681

في أبريل/نيسان، حُكم بالإعدام بتهمة القتل العمد على رجل، قيل إنه يعاني من مرض عقلي، بعد رفض عائلة الضحية قبول "*الدية*"[121] وورد أن محكمة جنائية في إمارة الشارقة[122] حكمت على ثمانية مواطنين نيجيريين بالإعدام على ارتكاب جريمة السطو المسلح.

ونفَّذ **اليمن** سبع عمليات إعدام. وحدثت زيادة حادة في إصدار أحكام الإعدام؛ فقد سُجل 55 حكماً بالإعدام في عام 2019 مقارنةً بثلاثة عشر حكماً في العام السابق، وكان من بينها 38 حكماً بالإعدام على ارتكاب جريمة التجسس. وكان من بين المحكوم عليهم بالإعدام صحفيون ومعارضون سياسيون ونشطاء. وصدرت جميع أحكام الإعدام- ما عدا واحداً- عن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، التي يديرها الحوثيون[123].

في 9 يوليو/تموز، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بالإعدام على 30 شخصية أكاديمية وسياسية بتهم من بينها التجسس لصالح التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وكان من بين المحكومين بالإعدام يوسف البواب، وهو أب لخمسة أطفال عمره 45 عاماً، وأستاذ لغويات وشخصية سياسية.[124] وكان قد قُبض عليه تعسفياً في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، بينما كان يغادر مسجد الحي في صنعاء. وفي وقت متأخر من تلك الليلة داهمت سلطات الأمر الواقع الحوثية منـزله، حيث تعيش زوجته وأطفاله الخمسة، وصادرت مقتنياته، ومنها حاسوبه الشخصي و150 وثيقة أكاديمية. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى لم تتمكن عائلته من الحصول على أية معلومات رسمية تتعلق بمكان وجوده. ولكنها علمت في وقت لاحق، عبر قنوات غير رسمية، أن مكتب الأمن السياسي اعتقله. وتم استجوابه أول مرة في مارس/آذار 2017 بحضور محاميه، وكانت تلك هي المرة الأولى التي سُمح له فيها بتوكيل محام قبل المحاكمة. وفي 8 أبريل/نيسان 2017، وُجهت له، مع 35 شخصاً آخر، تهم بارتكاب عدة جرائم، من بينها مساعدة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بتزويدها بمعلومات حول أهداف عسكرية وتنظيم عمليات اغتيال، وهي تُهم يعاقَب على معظمها بالإعدام. وخلال فترة احتجازه كانت إجراءات محاكمة يوسف البواب مشوبة بمثالب خطيرة، من بينها الاختفاء القسري، والاحتجاز قبل المحاكمة لمدة طويلة، وحالات التأخير غير الضرورية في المحاكمة، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، ومزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم السماح له بالحصول على مشورة قانونية ورعاية طبية. وخلال إحدى جلسات المحاكمة، التي عُقدت في 2 أبريل/نيسان، وصف كيف تعرَّض، مع آخرين، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء وجودهم في حجز مكتب الأمن السياسي في صنعاء، ومنها الضرب والتعليق بالسقف، والتقييد باستخدام السلاسل الحديدية. بيد أن المحكمة لم تستجب لهذه الإفادة، ولم يأمر القاضي بإجراء تحقيق في تلك الادعاءات.

121 عقوبة الإعدام لقاتل بعد ادعائه المرض العقلي، خليج تايمز، 8 أبريل/نيسان 2019، على الرابط:
https://www.khaleejtimes.com/nation/sharjah/death-penalty-to-murderer-after-claiming-mental-illness

122 عقوبة الإعدام لثمانية رجال على ارتكاب موجة من عمليات السطو المسلح في الشارقة، ذي ناشونال، 18 أبريل/نيسان، على الرابط:
https://www.khaleejtimes.com/nation/sharjah/death-penalty-to-murderer-after-claiming-mental-illness

123 القوات الحوثية سيطرت على أجزاء واسعة من اليمن.

124 منظمة العفو الدولية، اليمن: *معلومات إضافية- الحكم بالإعدام ضد 30 معارضاً* (الوثيقة رقم: MDE 31/0709/2019)

إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- نفذت أربعة بلدان – بوتسوانا والصومال وجنوب السودان والسودان – عمليات إعدام، واستأنفت شهد عام 2019 تنفيذ أحكام الإعدام في نفس البلدان الإفريقية الأربعة التي نفذت فيها أحكام الإعدام عام 2018، وهي بوتسوانا والصومال وجنوب السودان والسودان.
- زاد عدد الإعدامات المرصودة بمقدار واحد عن نظيره في عام 2018، بالرغم من انخفاض عدد الإعدامات المسجلة في ثلاثة من البلدان الأربعة المشار إليها؛ ولم يزد عدد الإعدامات إلا في جنوب السودان.
- تصاعد عدد أحكام الإعدام المسجلة بنسبة 53% بسبب تزايدها في 10 بلدان.
- رصدت مؤشرات إيجابية للتوجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في خمسة بلدان.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2019
بوتسوانا	1	4	7
بوركينا فاسو	0	0	+
الكاميرون	0	0	+
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	
تشاد	0	0	4+
جزر القمر	0	0	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	8	48+
غينيا الاستوائية	0	0	
إريتريا	0	0	
إسواتيني (سوازيلند سابقاً)	0	0	1
إثيوبيا	0	0	
غامبيا	0	1	1
غانا	0	8	168
غينيا	0	0	15+[125]
كينيا	0	29+	1,000+
ليسوتو	0	0	+

125 بالرغم من أن غينيا ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم عام 2017، كان لا يزال هناك بعض السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية عام 2019. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تفقد وفد من منظمة العفو الدولية السجون في غينيا، وتبين له أن هناك 15 سجيناً محكوماً عليهم بالإعدام، 12 منهم في كيندیا وثلاثة في كوناكري. ولم تخفف أحكام الإعدام الصادرة على هؤلاء السجناء، ومن المحتمل أن يكون ثمة سجناء آخرون من هذه الفئة يقبعون في سجون أخرى في البلاد.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في عام 2019	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2019
ليبيريا	0	0	
ملاوي	0	8	23
مالي	0	4+	+
موريتانيا	0	8	123+
النيجر	0	8	0
نيجيريا	0	54+	2,700+
سيراليون	0	21	63
الصومال	12+	24+	+
جنوب السودان	11+	4+	338+
السودان	1	31+	115+
تنزانيا	0	4+	500+
أوغندا	0	2	133
زامبيا	0	101	393
زيمبابوي	0	6	89

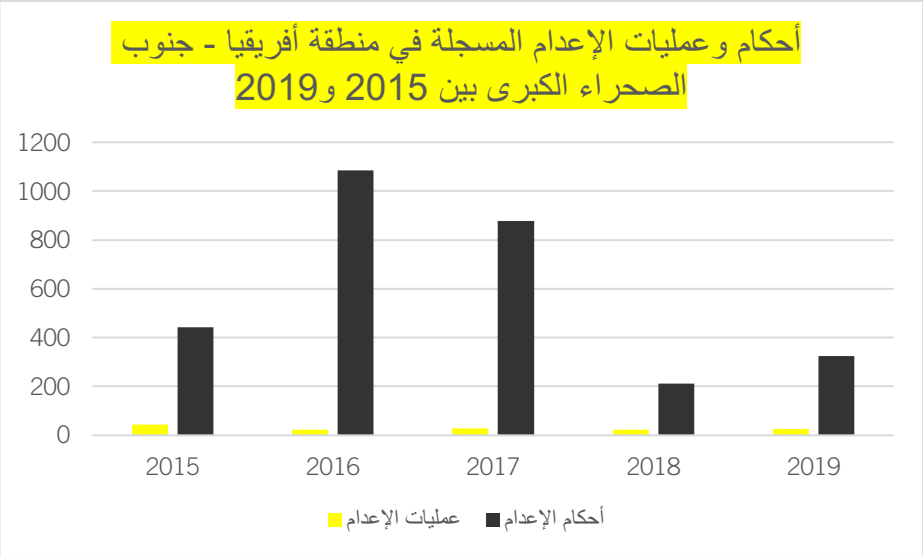

رصدت منظمة العفو الدولية زيادة طفيفة في عدد الإعدامات في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال عام 2019؛ فقد تأكد إعدام 25 شخصاً في عام 2019 بالمقارنة بأربعة وعشرين عام 2018. ونفذت بوتسوانا والصومال وجنوب السودان والسودان أحكام الإعدام عام 2019، مثلما فعلت خلال عام 2018. وانخفض عدد الإعدامات بمقدار واحد في بوتسوانا والصومال والسودان؛ ولكن عدد الإعدامات تصاعد في جنوب السودان بنسبة 57%، من +7 إعدامات سجلت في عام 2018 إلى +11 في عام 2019.

وشهد الإقليم تصاعداً في عدد أحكام الإعدام المؤكدة بنسبة 53%، من 212 في عام 2018 إلى 325 في عام 2019. ويرجع هذا التصاعد إلى ارتفاع عدد أحكام الإعدام الصادرة في كينيا (من +12 إلى +29)، وفي ملاوي (من صفر إلى ثمانية)، وفي موريتانيا (من ثلاثة إلى ثمانية)، وفي النيجر (من صفر إلى ثمانية)، وفي نيجيريا (من 46+ إلى 54+)، وفي سيراليون (من أربعة إلى 21)، وفي الصومال (من 15 إلى 24)، وفي زامبيا (من +21 إلى 101)، وفي زيمبابوي (من 5+ إلى 6). وتأكد صدور أحكام الإعدام في 18 بلداً خلال عام 2019، مقارنة بسبعة عشر بلداً في عام 2018.

ورُصد اتخاذ إجراءات أو إصدار إعلانات إيجابية من شأنها أن تفضي إلى إلغاء عقوبة الإعدام في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، وغامبيا، وكينيا، وزيمبابوي.

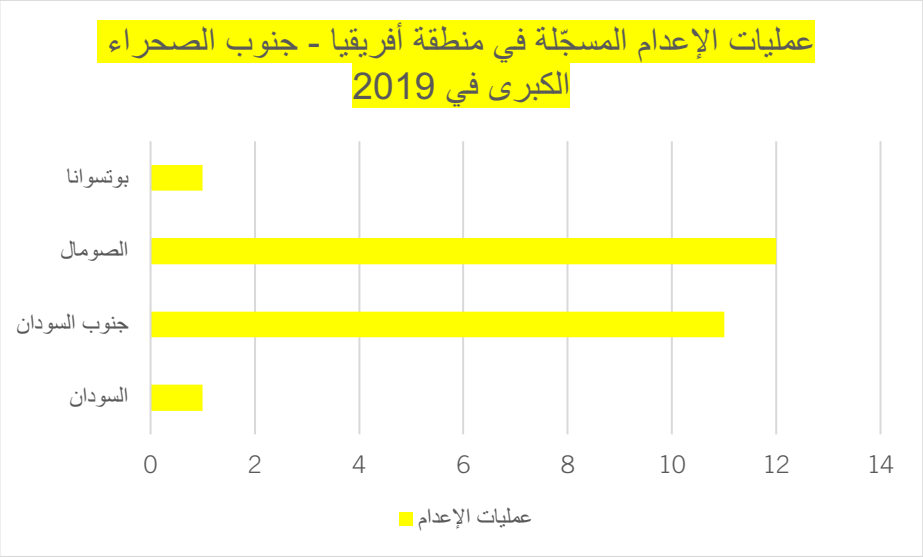

أبرز التطورات القُطرية

أبلغت حكومة **بوتسوانا** منظمة العفو الدولية بتنفيذ حكم واحد بالإعدام، وصدور أربعة أحكام بالإعدام، وبأن سبعة سجناء محكوم عليهم بالإعدام كانوا في انتظار تنفيذ العقوبة فيهم في نهاية العام. وأضافت الحكومة أنه لم يصدر أي قرار بتخفيف العقوبات أو العفو عن المدانين، ولم تتم تبرئة أي من المحكوم عليهم بالإعدام، ولم يكن ثمة أي مواطن أجنبي بين المحكوم عليهم بالإعدام في البلاد. وأعلنت مصلحة السجون إعدام موكيتسي كجوسيبوديبا في بيان صدر في 2 ديسمبر/كانون الأول، قالت فيه إنه أُعدم في سجن غابوروني المركزي في "الصباح". وكان قد أدين بقتل رب عمله عمداً عام 2012، وحكمت عليه محكمة فرانسيتاون العليا بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول 2017؛ ورفضت محكمة الاستئناف طعنه في الحكم في يوليو/تموز 2018. ونجا من عقوبة الإعدام كاغيسو موليفي الذي أدين بجريمة القتل العمد، وكان من المحتمل توقيع هذه العقوبة عليه؛ ففي خلال حكم تخفيفي لها في 11 أبريل/نيسان، قضت المحكمة العليا في لوباتسي بأنها "مقتنعة بوجود ظروف مخففة تحد من المسؤولية الأخلاقية للمتهم على نحو يخول للمحكمة توقيع عقوبة غير عقوبة الإعدام". وحكمت عليه المحكمة بالسجن 20 عاماً.

وفي مارس/آذار، ورد أن رئيس المجلس الوطني **لجمهورية إفريقيا الوسطى**، معالي لوران نغون بابا قد أصدر قرار بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة مشروع قانون يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام.[126]

وفي 15 إبريل/نيسان، أعلن رئيس **غينيا الاستوائية** تيودورو أوبيانغ نغيما في مدينة برايا، عاصمة جمهورية كابو فيردي، أنه يعتزم تقديم مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام للبرلمان عما قريب، على نحو ما تطالب به مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية. وحتى نهاية العام، لم تتمكّن منظمة العفو الدولية من التأكد مما إذا كان مشروع القانون قد أحيل إلى البرلمان بالفعل.

وأبلغت حكومة **إسواتيني** منظمة العفو الدولية بأنه لم يصدر أو يُنفَّذ أي حكم بالإعدام في البلاد خلال العام؛ وكانت آخر مرة نُفِّذت فيها عقوبة الإعدام في عام 1983، ومنذ ذلك العام، صدرت أحكام بالإعدام على 45

126 منظمة "برلمانيون من أجل التحرك العالمي"، *جمهورية إفريقيا الوسطى وعقوبة الإعدام* (تقرير إخباري، مارس/آذار 2019)، www.pgaction.org/ilhr/adp/caf.html

شخصاً على وجه الإجمال، خُفّف منها 44 حكماً، واستعيض عنها بعقوبة السجن المؤبد خلال تلك الفترة؛ وفي نهاية العام، كان آخر هؤلاء الأشخاص لا يزال محكوماً عليه بالإعدام.

وفي مايو/أيار، أعلن الأمين العام ووزير العدل في **غامبيا** أن رئيس الجمهورية آداما بارو قام بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق 22 سجيناً، وإبدالها بالسجن المؤبد. وكان هؤلاء هم مجموع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية عام 2018. أما حكم الإعدام الوحيد المسجل في هذا البلد خلال عام 2019 فهو الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في يوليو/تموز على المواطن السنغالي باب إبراهيم خليل الله ثيام بتهمة القتل العمد.[127] وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت لجنة مراجعة الدستور في غامبيا مشروع دستور جديد للبلاد؛[128] وأكد رئيس اللجنة القاضي تشيرنو سليمان جالو أن اللجنة نظرت أثناء مراجعتها للدستور الحالي في المعاهدات الدولية التي انضمت إليها غامبيا، كما أخذت بعين الاعتبار التزاماتها القانونية الدولية. ومن أهم التطورات التي ينطوي عليها مشروع الدستور حذف النص القانوني الوارد في الدستور الحالي الذي يجيز تطبيق عقوبة الإعدام باعتبارها استثناء للحق في الحياة؛ إذ تنص المادة 37(1) من مشروع الدستور الجديد على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة عمداً"؛ ومن المعلوم أن غامبيا واحدة من الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ومن ثم فإنها ملزمة قانوناً باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإلغاء عقوبة الإعدام في إطار ولايتها القضائية.[129]

وفي **غانا**، أبلغت مصلحة السجون منظمة العفو الدولية بعدم تنفيذ أي أحكام بالإعدام، وبصدور أحكام بالإعدام على ثمانية أشخاص خلال عام 2019. وفي نهاية العام، كان ثمة 168 سجيناً محكوماً عليهم بالإعدام، من بينهم ستة أجانب من بنين (1) وبوركينا فاسو (2) ونيجيريا (3). وتم تخفيف عقوبة الإعدام المفروضة على 12 شخصاً، والاستعاضة عنها بالسجن المؤبد، بينما صدر عفو عن شخص واحد. يُشار إلى أن آخر مرة نُفِّذت فيها عقوبة الإعدام في غانا كانت في عام 1993.

وفي **كينيا**، أصدر فريق العمل المكلف بإعادة النظر في عقوبة الإعدام الإلزامية التي تنص عليها المادة 204 من قانون العقوبات تقريره في أكتوبر/تشرين الأول؛ وكان هذا الفريق قد أُنشئ بناء على أوامر المحكمة العليا في قضية *فرانسيس كاريوكو موروا تيتو ووليسن ثيريمبي موانغي ضد الجمهورية*،[130] وكلف بالمسؤولية عن إجراء "مراجعة مهنية مفصلة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام في إطار حكم وأمر المحكمة، وإرساء إطار قانوني للتعاطي مع مسألة إعادة النظر في الأحكام القضائية الصادرة على مرتكبي جرائم يعاقب عليها القانون بالإعدام، وصياغة معايير لتحديد ما يجب أن يؤدي إلى فرض عقوبة السجن المؤبد، وإعادة النظر في الإطار التشريعي الخاص بعقوبة الإعدام في كينيا بغية صياغة التعديلات، واقتراح قانون لتفعيل الحكم."[131]

وأشار فريق العمل في تقريره إلى أن العديد من الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام بالإعدام بتهمة القتل العمد قبل إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية كانوا قد تقدموا بالتماسات للقضاء لإعادة النظر في الأحكام الصادرة عليهم، وذلك في أعقاب صدور الحكم في قضية *موروا تيتو* وقبل استكمال عمل الفريق. وكان قد حدد موعد جلسات البت في بعض هذه الطلبات في المستقبل؛ وكان العمل على بعض الالتماسات قد انتهى، وأفرج عن بعض مقدمي هذه الالتماسات، أو استُبدلت عقوبة السجن لأجل محدد بعقوبة الإعدام، أو أيدت المحكمة عقوبة الإعدام الأصلية. وكانت المحكمة قد تلقت ما لا يقل عن 1148 التماساً لإعادة النظر في الحكم، ورفضت ما لا يقل عن 107 منها بسبب عدم الاختصاص، وبتت فيما لا يقل عن 67.

وخلص فريق العمل إلى النتائج الرئيسية التالية:[132]

1. عقوبة الإعدام ليست رادعاً فعالاً (لا توقف الناس عن ارتكاب الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام)؛

2. هناك توافق متزايد في الآراء على أن طول مدة سجن المحكوم في انتظار تنفيذ الإعدام، فضلاً عن عقوبة الإعدام ذاتها، هو بمثابة عقاب غير إنساني ينتهك القانون الدولي، والقانون الإقليمي، ومعظم الدساتير الحديثة، بما فيها تلك المشابهة لدستور كينيا؛

3. إن دول العالم كلها – وبالأخص الدول الإفريقية – تتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام، إما إلغاءً مطلقاً، أو على الأقل في جميع الجرائم عدا أشدها خطورة.

4. نظام القضاء ليس مثالياً، وهذا يؤدي إلى توقيع عقوبة الإعدام بصورة غير متناسبة على الفقراء أو المستضعفين، وكثيرون منهم يكونون أبرياء في واقع الأمر.

---

127 "الحكم بالإعدام على مواطن سنغالي بتهمة قتل امرأة خنقاً"، صحيفة *ستاندرد*، 25 يوليو/تموز 2019، https://standard.gm/senegalese-sentenced-to-death-for-strangling-woman/

128 "غامبيا تصدر أول مشروع للدستور"، صحيفة *نيو فويس*، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، www.voicegambia.com/2019/11/16/gambia-publishes-first-draft-constitution/

129 البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، المادة 1(2).

130 عند نظرها هذه القضية في ديسمبر/كانون الأول 2017، ألغت المحكمة العليا الكينية توقيع عقوبة الإعدام وجوباً في جرائم القتل العمد.

131 تقرير فريق العمل المكلف بإعادة النظر في عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب المادة 204 من قانون العقوبات، المجلد 1، ص 3.

132 تقرير فريق العمل المكلف بإعادة النظر في عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب المادة 204 من قانون العقوبات، المجلد 1، ص 108.

5. حينما يطلع الكينيون على حقيقة ما يواجهه الأشخاص في المؤسسات الإصلاحية من ظلم وشقاء، ويرون أن العديد من المسجونين بشر غير معصومين من الخطأ، يكونون أكثر تقبلاً لإمكانية إصلاح حياة مرتكبي الجرائم حتى يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع.

وأوصى الفريق العامل بأن يصدر البرلمان تشريعاً يقضي بالإلغاء التام لعقوبة الإعدام، وإبدالها بالسجن حيثما كان ينص قانون العقوبات على فرض عقوبة الإعدام، بحيث يكون السجن المؤبد بلا إفراج مشروط بديلاً لعقوبة الإعدام في أخطر الجرائم. وإن لم يتم إلغاء عقوبة الإعدام، فلا ينبغي فرض عقوبة الإعدام إلا في أندر الحالات التي تنطوي على أعمال القتل العمد المصحوبة بظروف مشددة؛ ويجب تقنين المبادئ التوجيهية الحالية بشأن سياسة إصدار الأحكام القضائية لتصبح أنظمة معمولاً بها وتكتسب قوة القانون، فضلاً عن صياغة النظم والقواعد المتعلقة بإعادة النظر في الأحكام لتوجيه إجراءات إصدار الأحكام وإعادة النظر فيها؛ وإرساء نظام جديد للإفراج المشروط عن السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، بما في ذلك وضع تعريف واضح للجرائم ودرجاتها لغرض تحديد أهلية السجين للإفراج المشروط.

أما حكومة **ملاوي** فقد أبلغت منظمة العفو الدولية بأنه لم يتم تنفيذ أي أحكام بالإعدام، بينما صدرت خمسة أحكام بالإعدام خلال العام. غير أن وسائل الإعلام أفادت بصدور ثمانية أحكام بالإعدام، جميعها بتهمة القتل العمد لأشخاص مصابين بالبرص. وقالت الحكومة إن عدد المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام بلغ في نهاية العام 23 متهماً، من بينهم مواطن أجنبي (من موزمبيق).

ففي 19 مارس/آذار، أدين ويلارد ميكائيلي بقتل شخص مصاب بالبرص عمداً، وحُكم عليه بالإعدام في 3 مايو/أيار. وكان قد ألقي القبض عليه في موزمبيق في 12 يناير/كانون الثاني 2017. وحكمت عليه المحكمة بالإعدام مشيرة إلى شيوع الاعتداءات على المصابين بالبرص في البلاد، وواجب المحكمة بحمايتهم.[133] وفي أغسطس/آب، أدانت محكمة في بلدة مشينجي غربي البلاد ثلاثة أشخاص، وحكمت عليهم بالإعدام، وهم دوغلاس موالي وفونتينو فلوساني وصوفي جيري، بتهمة قتل شخص مصاب بالبرص.[134] وفي ديسمبر/كانون الأول، أدانت المحكمة العليا في ليلونغوي أربعة أشخاص وحكمت عليهم بالإعدام، وهم جيرالد بيري، وميدسون مادزيالينغا، وجيسمون بالوا، وستيفن تشينغومبي، بتهمة قتل امرأة في الحادية والعشرين من عمرها، مصابة بالبرص، في بلدة دوا عام 2016.[135]

وأبلغت السلطات **الموريتانية** منظمة العفو الدولية بأنه لم يتم تنفيذ أي أحكام بالإعدام، بينما صدرت ثمانية أحكام بالإعدام، وتم تخفيف أحدها؛ وفي نهاية العام، كان ثمة 123 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام، من بينهم 15 مواطناً أجنبياً.

وفي **النيجر**، تم تخفيف ثمانية أحكام بالإعدام صدرت خلال العام بموجب مرسوم رئاسي صدر بمناسبة عيد الاستقلال في شهر ديسمبر/كانون الأول.

وفي **نيجيريا**، لم يسجل تنفيذ أي حكم بالإعدام، ولكن صدر ما لا يقل عن 54 حكماً بالإعدام خلال العام. وتم تخفيف ما لا يقل عن 67 حكماً بالإعدام إلى السجن المؤبد، وصدر عفو عما لا يقل عن 13 متهماً. ووفقاً لتقديرات منظمة العفو الدولية، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية العام ما لا يقل عن 2700 شخص. وفي مايو/أيار، أجري تعديل على بعض مواد قانون العقوبات في ولاية كاستينا، مما يقضي بفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم الاختطاف وسرقة المواشي.[136] وفي يونيو/حزيران، بدأت ولاية ترابا هي الأخرى في فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة الاختطاف.[137] وفي ولاية لاغوس، أصدر حاكم الولاية آنذاك أكينونمي أمبودي في أبريل/نيسان أمراً تنفيذياً بتخفيف 20 حكماً بالإعدام إلى السجن المؤبد؛[138] أما الحاكم الحالي باباجيدي سانوو أولو فقد وقع على أمر تنفيذي بتخفيف ثلاثة أحكام بالإعدام إلى السجن المؤبد في ديسمبر/كانون الأول.[139]

ووفقاً للبيانات التي قدمتها مصلحة السجون في **سيراليون**، فلم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام خلال العام، فيما أصدرت المحاكم 21 حكماً بالإعدام بتهم القتل العمد والتواطؤ على القتل العمد؛ وبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية العام 63 شخصاً. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني، أدانت هيئة محلفين بإحدى

---

133 *قضية الجمهورية ضد ويلارد ميكائيلي*، قضية قتل رقم 238 لسنة 2018.

134 "ملاوي: الحكم بالإعدام على ثلاثة أشخاص بتهمة قتل شخص مصاب بالبرص"، الجزيرة، 15 أغسطس/آب 2019.
www.aljazeera.com/news/2019/08/malawi-3-sentenced-death-killing-person-albinism-190815084058460.html

135 "الإعدام لأربعة أشخاص بتهمة قتل أشخاص مصابين بالبرص"، ذي نيشن، 2 ديسمبر/كانون الاول 2019،
https://mwnation.com/four-sentenced-to-death-killing

136 "مساري يقر تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم الاختطاف وسرقة المواشي في كاتسينا"، *ذي غارديان*، 25 مايو/أيار 2019،
https://guardian.ng/news/masari-approves-death-penalty-for-kidnappers-rustlers-in-katsina/

137 "ولاية ترابا تقر تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة الاختطاف"، *بانتش*، 5 يوليو/تموز 2019،
https://punchng.com/taraba-okays-death-penalty-for-kidnappers/

138 ولاية لاغوس، "لاغوس تعفو عن 14 سجيناً، وتخفف 20 حكماً بالإعدام إلى السجن المؤبد" (تقرير إخباري، 28 أبريل/نيسان 2019)،
https://lagosstate.gov.ng/blog/2019/04/28/lagos-pardons-14-inmates-commutes-20-death-sentences-to-life-imprisonment/

139 "بمناسبة عيد الميلاد: الحاكم يخفف أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة متهمين، ويعفو عن ستة آخرين"، بريميام تايمز، 26 ديسمبر/كانون الأول 2019،
www.premiumtimesng.com/regional/ssouth-west/369904-christmas-governor-commutes-death-sentences-of-three-pardons-six-others.html

المحاكم العليا في فريتاون عثمان كامارا، البالغ من العمر 18 عاماً، بجريمة قتل رجل في الثانية والعشرين من عمره عمداً أثناء شجار في أحد الملاهي الليلية، وحكمت عليه المحكمة بالإعدام شنقاً.[140]

وفي **جنوب السودان**، أُعدم ما لا يقل عن 11 شخصاً (أكثر ممن عُلم أنهم أعدموا في عام 2018 بأربعة)؛ ويُعدُّ هذا أكبر عدد من الإعدامات يُسجَّل في جنوب السودان في أي عام مضى منذ استقلال البلاد عام 2011. فقد أعدمت السلطات سبعة رجال في فبراير/شباط، من بينهم ثلاثة من أفراد عائلة واحدة؛ ولم تبلغ السلطات عائلتهم قبل إعدامهم. وأُعدم ستة من الأشخاص السبعة في سجن جوبا المركزي، بينما أعدم السابع في سجن واو المركزي. وفي سبتمبر/أيلول، أعدم أربعة أشخاص، من بينهم رجلان أعدما في سجن جوبا المركزي في 27 سبتمبر/أيلول؛ أما الاثنان الآخران فقد أُعدما في سجن واو المركزي في 30 سبتمبر/أيلول، وكان أحدهما قد حكمت عليه المحكمة العليا في تونج بالإعدام في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بتهمة القتل العمد؛ أما الآخر فكان لا يزال طفلاً وقت ارتكاب الجريمة، وكان في نحو السابعة عشرة من العمر عندما أدانته المحكمة العليا في ولاية البحيرات وحكمت عليه بالإعدام في 10 سبتمبر/أيلول 2015.

وصدرت أربعة أحكام بالإعدام على الأقل في 2019؛ ففي 8 مارس/آذار، حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على ثلاثة جنود بتهمة قتل اثنين من المدنيين في منزليهما عام 2018.[141]

وفي نهاية العام، كان ماغاي ماتيوب نغونغ، الذي يبلغ من العمر الآن 18 عاماً، لا يزال في سجن المحكوم عليهم بالإعدام، في انتظار تنفيذ الحكم فيها في أي لحظة؛ ولم يكن عمره يتجاوز 15 عاماً عندما صدر عليه حكم الإعدام. ومن المعلوم أن فرض عقوبة الإعدام على أشخاص كانوا في عداد الأطفال وقت ارتكاب الجريمة هو أمر يحرّمه تحريماً مطلقاً كلٌّ من القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة 2011؛ إذ تحرّم المادة 21(2) من الدستور توقيع عقوبة الإعدام على أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر؛ كما أن المادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل، التي تعد جنوب السودان من الدول الأطراف فيها، تحرم فرض "عقوبة الإعدام أو السجن مدي الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة".

وينص قانون العقوبات في جنوب السودان على فرض عقوبة الإعدام في جرائم القتل العمد، والإدلاء بشهادة الزور على نحو يفضي إلى إعدام شخص بريء، أو تلفيق أدلة من هذا القبيل، أو الإدلاء بأدلة باطلة بزعم أنها صحيحة، والتمرد، أو قطع الطرق، أو التخريب، أو الإرهاب، بما يفضي إلى موت شخص ما، والاتجار بالمخدرات في ظروف مشددة، والخيانة. وينص قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ عقوبة الإعدام شنقاً؛ وقبل تنفيذ حكم الإعدام في الشخص، لا بد من تصديق المحكمة العليا ورئيس الجمهورية على الحكم.

أما في **السودان**، فقد سُجِّل ما لا يقل عن 31 حكماً بالإعدام، وهو ارتفاع ملحوظ في أحكام الإعدام الصادرة مقارنةً بثمانية أحكام بالإعدام سجلت في عام 2018. وأصدر المجلس العسكري الانتقالي 25 قراراً بالعفو في إطار تنفيذ الإجراءات الرامية لإرساء تدابير بناء الثقة الرامية لتحقيق السلام في السودان على نحو ما تنص عليه الاتفاقات المبرمة بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية.[142]

وفي **تنزانيا**، لم يتم تنفيذ أي أحكام بالإعدام، ولكن أصدرت المحاكم أربعة أحكام جديدة بالإعدام على الأقل. ففي يونيو/حزيران، حكمت إحدى المحاكم العليا في بوكوبا بالإعدام على ثلاثة رجال مسلمين بعد إدانتهم بقطع رؤوس أربعة مسيحيين في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أثناء موجة من أعمال العنف.[143]

وفي يوليو/تموز، أعلنت محكمة عليا في دار السلام أن تطبيق عقوبة الإعدام الإلزامية في تنزانيا يتماشى مع أحكام الدستور، ولا يمكنها العدول عن قرار صادر عن محكمة الاستئناف يقضي بدستورية عقوبة الإعدام. وعلى النقيض من ذلك، أصدرت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[144] في 28 نوفمبر/تشرين الثاني قراراً في قضية *علي رجبو وآخرين ضد جمهورية تنزانيا المتحدة*.

فرأت المحكمة أن المادة 197 من قانون العقوبات التنزاني التي تنص على فرض عقوبة الإعدام وجوباً تنتهك الحق في المحاكمة العادلة والحق في الحياة، وهما حقان تكفلهما المادتان 7(1) و4 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[145] وأكدت المحكمة أن فرض عقوبة الإعدام وجوباً في جريمة القتل العمد بموجب

---

140 "الإعدام شنقاً لشاب في الثامنة عشرة من عمره"، *أووكو*، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، https://awokonewspaper.com/18-year-old-sentenced-to-death-by-hanging/

141 المحكمة العسكرية في جنوب السودان تحكم على جنود بالإعدام بتهمة قتل مدنيين"، ذي إيست أفريكان، 8 مارس/آذار 2019، www.theeastafrican.co.ke/news/ea/Death-sentences-for-South-Sudan-soldiers-for-killing-civilians/4552908-5016018-q2jhy7/index.html

142 "المجلس العسكري الانتقالي يلغي أحكام الإعدام الصادرة ضد المتمردين في السودان"، 9 أغسطس/آب 2019، https://www.sudantribune.com/spip.php?article67910 "السودان يلغي ثمانية أحكام بالإعدام ضد متمردين من دارفور بهدف "بناء الثقة""، فرانس 24، 19 سبتمبر/أيلول 2019، www.france24.com/en/20190919-sudan-drops-8-darfur-rebel-death-sentences-to-build-confidence

143 "محكمة تنزانية تصدر أحكاماً بالإعدام على ثلاثة مسلمين بتهمة القتل العمد"، سويتان لايف، 20 يونيو/حزيران 2019، www.sowetanlive.co.za/news/africa/2019-06-20-tanzanian-court-sentences-3-muslims-to-death-for-murder/

144 المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب هي محكمة أنشأتها الدول الإفريقية لضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة الإفريقية؛ وتتمتع المحكمة بولاية قضائية تشمل جميع القضايا والنزاعات المقدمة إليها فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وأي وثيقة ذات صلة بحقوق الإنسان صدقت عليها الدول المعنية.

145 *قضية علي رجبو وآخرين ضد جمهورية تنزانيا المتحدة*، الطلب رقم 007/2015.

المادة 197 من قانون العقوبات التنزاني يُعدُّ بمثابة حرمان تعسفي من الحق في الحياة، وأن تنزانيا قد انتهكت المادة 4 من الميثاق الإفريقي.[146]

وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني، وقع الرئيس **اليوغندي** يويري موسيفيني على مشروع قانون التنقيح القانوني (العقوبات في المسائل الجنائية) (تعديلات متنوعة) لسنة 2019، ليصبح قانوناً سارياً. ويقضي القانون بتعديل قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2002، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية التي ينص عليها هذا القانونان[147]، وقصر عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم المنصوص عليها في هذين القانونين؛ وحذف القيود المفروضة على تخفيف العقوبة في الحالات التي تكون فيها قرارات الإدانة مقرونة بفرض عقوبة الإعدام، وتعريف عقوبة السجن المؤبد. وينص القانون على أنه "لا يجوز للمحكمة فرض عقوبة الإعدام إلا في الحالات الاستثنائية التي يكون من الجلي والممكن إثباته فيها أن عقوبة السجن المؤبد أو أي عقوبة أخرى سالبة للحرية ليست بديلاً كافياً لعقوبة الإعدام".[148] كما ينص القانون على أن عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في غضون ثلاث سنوات من صدورها سوف يجعلها في حكم العقوبة التي تم تخفيفها إلى عقوبة السجن المؤبد.[149] وفضلاً عن هذا، فإن القانون يعرف عقوبة السجن المؤبد بأنها "السجن لمدة 50 سنة".[150]

وأبلغت حكومة **زامبيا** منظمة العفو الدولية بأنه لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام خلال العام؛ بينما صدرت أحكام الإعدام على 101 شخص، من بينهم 88 رجلاً و13 امرأة؛[151] وبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية العام 393 شخصاً، من بينهم 370 رجلاً و23 امرأة. وكان خمسة من هؤلاء من المواطنين أجانب (صينيان، وملاوي، وناميبي، وتنزاني)؛ وتم تخفيف 21 من أحكام الإعدام، بينما أبرأ القضاء ساحة ثمانية أشخاص.

وأبلغت حكومة **زيمبابوي** منظمة العفو الدولية بأنه لم يتم تنفيذ أي أحكام بالإعدام خلال العام، في حين صدرت ستة أحكام بالإعدام في جرائم قتل عمد، وقتل عمد مع سلب، وقتل عمد مع شروع في القتل العمد؛ وكان هناك 89 سجيناً محكوماً عليهم بالإعدام في نهاية العام. وفي فبراير/شباط، أفادت وسائل الإعلام أن الحكومة خففت 34 حكماً بالإعدام إلى السجن المؤبد؛ وكانت وزارة العدل والشؤون القانونية والبرلمانية قد أوصت الحكومة بإلغاء عقوبة الإعدام؛ وكانت الحكومة بصدد تنفيذ استراتيجيات وسياسات تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[152]

146 قبيل صدور هذا الحكم، سحبت تنزانيا حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في رفع الدعاوى مباشرة عليها أمام المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أروشا. ووقع وزير الخارجية والتعاون في شرق إفريقيا التنزاني البروفيسور بالاماغامبا كابودي على الإخطار بالانسحاب من الإعلان المقدم بموجب المادة 34(1) من بروتوكول المحكمة الإفريقية في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وأرسل هذا الإخطار إلى الاتحاد الإفريقي في 21 نوفمبر/تشرين الثاني.

147 كانت المحكمة الدستورية قد ألغت عقوبة الإعدام الإلزامية عام 2005، في *قضية سوزان كيغولا و416 آخرين ضد النائب العام*.

148 قانون التنقيح القانوني (العقوبات في المسائل الجنائية) (تعديلات متنوعة) لسنة 2019، المادة 5.

149 قانون التنقيح القانوني (العقوبات في المسائل الجنائية) (تعديلات متنوعة) لسنة 2019، المادة 7(2).

150 قانون التنقيح القانوني (العقوبات في المسائل الجنائية) (تعديلات متنوعة) لسنة 2019، المادة 7(3).

151 يفوق هذا العدد بكثير نظيره في عام 2018 الذي سجلت فيه منظمة العفو الدولية صدور 21 حكماً بالإعدام.

152 "الحكومة تخفف عقوبة الإعدام المفروضة على 34 متهماً إلى السجن المؤبد بينما يتم إلغاء عقوبة الإعدام تدريجياً"، زيم آي، 1 فبراير/شباط 2019، www.zimeye.net/2019/02/01/govt-removes-34-from-death-row-to-life-imprisonment-as-death-sentence-phases-out/

ملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2019

يقتصر هذا التقرير على تغطية الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام، ولا يتضمن أرقاماً عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. حيث تقتصر منظمة العفو الدولية على إعطاء الأرقام التي تتمكن من التأكد منها على نحو معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها كثيراً. حيث تتعمد بعض الدول التغطية على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تسجل دول أخرى بيانات عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما - على سبيل المثال، تايلند (+16) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 16 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في تايلند، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 16. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم - على سبيل المثال، سوريا (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع حالات إعدام أو صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2019

الصين آلاف الحالات

إيران +251

السعودية 184

العراق +100

مصر +32

الولايات المتحدة الأمريكية 22

باكستان +14

الصومال +12

جنوب السودان +11

اليمن 7

سنغافورة 4

البحرين 3

اليابان 3

بيلاروس +2

بنغلاديش 2

بوتسوانا 1

السودان 1

كوريا الشمالية +

سوريا +

فيتنام +

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2019

الصين آلاف الحالات
باكستان +632
مصر +435
بنغلاديش +220
الهند 102
زامبيا 101
العراق +87
إندونيسيا +80
فيتنام +76
اليمن 55
نيجيريا +54
تونس +39
الولايات المتحدة الأمريكية 35
سري لنكا +34
السودان +31
كينيا +29
ماليزيا +26
الصومال +24
لبنان 23
سيراليون 21
الإمارات العربية المتحدة +18
تايلند +16
أفغانستان 14
سنغافورة 12
الأردن +8
جمهورية الكونغو الديمقراطية 8
غانا 8
ملاوي 8
موريتانيا 8

النيجر 8
ترينيداد وتوباغو 8
المغرب/الصحراء الغربية +7
عمان +7
زيمبابوي 6
الكويت +5
السعودية +5
الجزائر +4
البحرين +4
مالي +4
تنزانيا +4
جنوب السودان +4
بوتسوانا 4
ميانمار 4
دولة فلسطين 4
بيلاروس +3
قطر +2
غيانا 2
اليابان 2
جزر الملديف 2
تايوان 2
أوغندا 2
غامبيا 1
كوريا الجنوبية 1
إيران +
كوريا الشمالية +
سوريا +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

ألغى ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 106

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 8

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 28

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها الواقع الفعلي: 142

دول واصلت تطبيق العقوبة: 56

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، كولومبيا، (جمهورية) الكونغو ، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، الفاتيكان، هندوراس، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيوي، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية: [153]

البرازيل، بوركينا فاسو، شيلي، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

الجزائر، بروناي دار السلام، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر الملديف، مالي، موريتانيا، المغرب/الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية[154]، سيراليون، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا)، سري لنكا، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومنيكية، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية)، عُمان، باكستان، (دولة) فلسطين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والغرينادين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

153 لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من 10 سنوات

154 فرض الاتحاد الروسي وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019. يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا-بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر ، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، دولة فلسطين، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع:88)

دول وقعت ولم تصدّق: أرمينيا (المجموع: 1).

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 46).

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 44).

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1).

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2019

أظهر رصد منظمة العفو الدولية للاستخدام العالمي لعقوبة الإعدام في عام 2019 أن عدد عمليات الإعدام المعروفة قد انخفض بشكل طفيف عن إجمالي العدد في 2018، واستمر في الانخفاض المسجّل على أساس سنوي منذ 2015، ووصل إلى أدنى رقم في أكثر من 10 سنوات. ومن الجدير بالذكر أنه تمّ تسجيل هذا الانخفاض على الرغم من تضاعف عدد حالات العراق تقريباً، وعلى الرغم من تسجيل المملكة العربية السعودية أعلى معدلات إعدام لها في أي سنة من السنوات.

وظل عدد الدول التي تنفذ عقوبة الإعدام (20) كما هو في 2018، وتأكد أن اللجوء إلى عمليات الإعدام ما زال محصوراً في قلة من الدول. وواصلت الدول الرئيسة التي تنفذ عقوبة الإعدام – بما في ذلك الصين وإيران وكوريا الشمالية وفيتنام – إخفاء المدى الكامل لاستخدامها لعقوبة الإعدام من خلال تقييد الوصول إلى المعلومات الخاصة بعقوبة الإعدام.

كما سُجلت تطورات إيجابية نحو إلغاء عقوبة الإعدام في بربادوس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، وغامبيا، وكازاخستان، وكينيا، وماليزيا، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان، وولايتي كاليفورنيا ونيوهامبشاير في الولايات المتحدة، وزمبابوي، خلال عام 2019؛ في حين أن التهديدات بالعودة إلى عقوبة الإعدام في الفلبين، وسري لنكا، ومن جانب السلطات الاتحادية في الولايات المتحدة، لم تتحقق بحلول نهاية العام.

وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سمات الفرد؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ عملية الإعدام.

رقم الوثيقة: ACT 50/1847/2020 Arabic
أبريل/نيسان 2020
amnesty.org

منظمة العفو الدولية